برندة

الحدث

توزع مجاناً

الاثنين 15 شباط 2010 م

منبر رسل الحرية

الهتافات الصامتة تصل المكتبات العامة 14

هل يرى مشروع قانون حقوق الطفل النور؟.. 17

خلصونا وذبحتونا: شوفونا ولا تنسونا 06

نصف الاردنيين لا يحبون صناديق الاقتراع 12

جرائم الشرف تثلم شرف المجتمع 14

الصحافة الالكترونية تسقط جدار المحرمات الاردنية 04

ثلثا اطفال الاردن يتعرضون لأساءات لفظية

الاصلاح بحاجة الى اصلاح

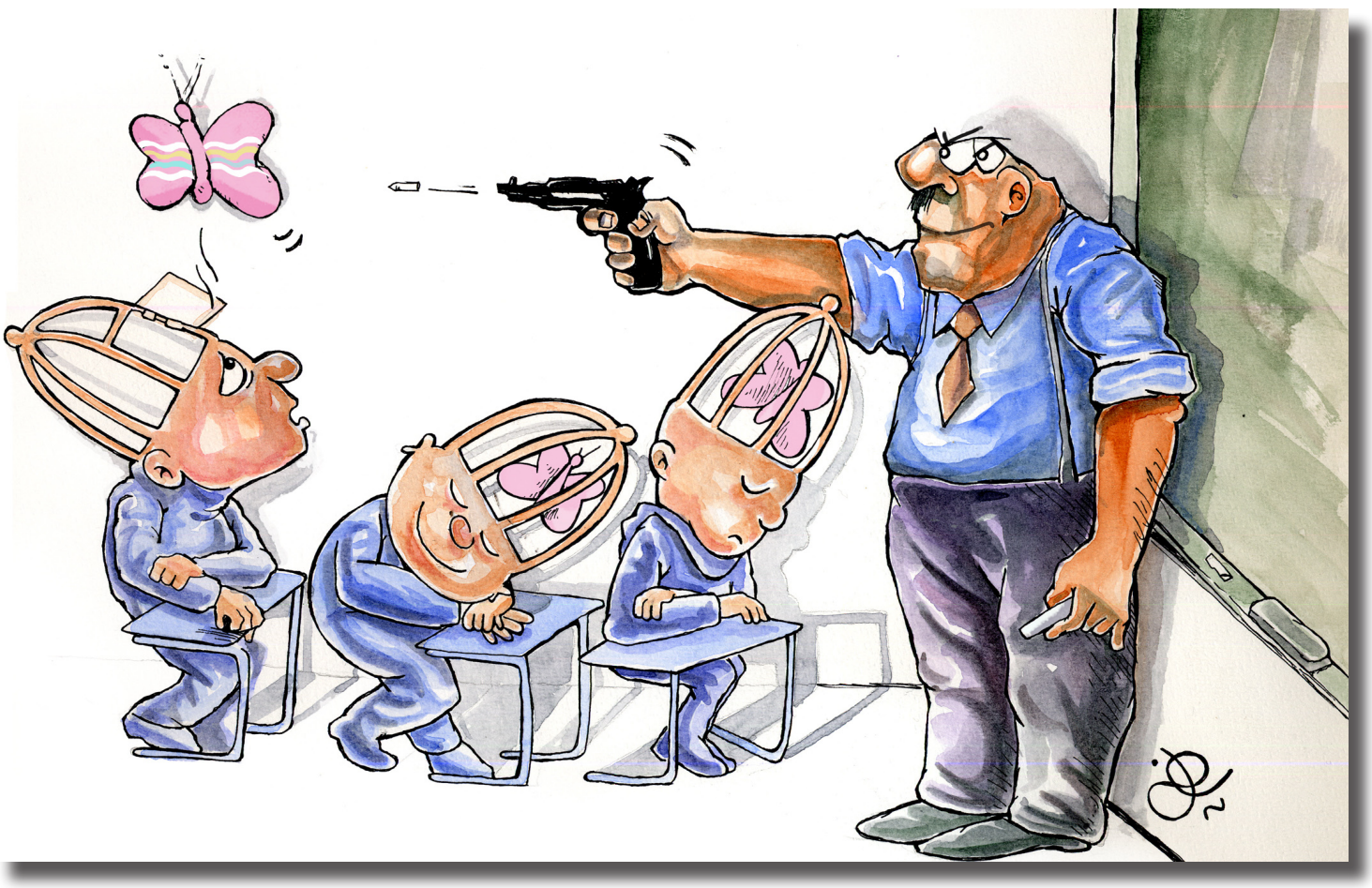

تركيز صانع القرار السياسي علىانجاح المحاولة السلمية والاعتبارات الخارجية كانت ابرز الاسباب وراء فشل المحاولات الاصلاحية في البلاد كما ان تحقيق اهداف ابعد واعمق قد يكون قد تطلب اغلاق صفحة الاقاليم لاعداد الرأي العام وتطهيره من التجاذبات التي تتخذ شكل الغبار.

وبحسب اراء الخبراء فان اقرب وصفة لاجهاض مشاريع الاصلاح هي ربطه بالوطن البديل.

الاصلاح السياسي في الاردن «مكانك سر» في قراءة معمقة بعنوان الاصلاح بحاجة الى اصلاح.

باختصار يمكن القول ان الاردن اصلاحيا لم تتغير معطياته فالاصلاح السياسي « مكانك سر» لنفس الاعتبارات الكلاسيكية ويتحين الفرص لتمرير فكرة هنا او هناك دون ان تتوفر بعد دلائل على قرب حل معضلة الاصلاح السياسي المتمثلة بقانون الانتخاب اما الاصلاح الاقتصادي فيجد من يقاتل لدعمه دون ان يلتفت له كثيرا معارضو الاصلاح والتغيير وبصورة اقل يترنح الاصلاح الاجتماعي .

بالمقابل تؤشر طريقة تعاطي الجهاز التنفيذي مع فروقات النتائج على عدم وجود ادلة كافية ومقنعة تؤكد بان «المجاملات» التي حظي بها الحرس القديم والتيار المحافظ وخصوم الاصلاح والتغيير ومن يعتقدون واهمين انهم فعلا ردعوا « التحديث لن تصبح عائقا حقيقيا وصلبا ومكلفا عندما تحين لحظة سياسية حرجة تتطلب اسقاط الكثيرمن الكلاشيهات وتحتاج فيها الدولة لتحالف المجتمع معها.

التفاصيل ص 10

استطلاع الديمقراطية ما له وما عليه

كيف تنظر الاحزاب الى استطلاع الديمقراطية في الاردن والذي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية.

وما هو تقييمها لهذه النتائج والى اي حد يمكن الاستفادة من دلالاتها، خصوصا وان الدراسة اثبتت ان الحريات السياسية ازدادت في الاردن خلال السنوات الاخيرة نتيجة لزيادة الفضائيات وانتشار الصحف الالكترونية.

لماذا يرفض الاردنيون وصول اي حزب للسلطة، وما هو سر الخوف من انتقاد الحكومة هي العناوين الرئيسية لتحقيق صحفي حول الديمقراطية في عيون الاحزاب وحول اعاقة الديمقراطية في الاردن اعتبر الاستطلاع ان السبب الاكثر اعاقة هو استمرار الصراع العربي الاسرائيلي بنسبة ٪24 مقارنة بـ ٪8 في استطلاع العام 2008، تبعه عدم الاستقرار الاقليمي ٪22.

التفاصيل ص 11

العصا سيدة الغرف الصفية

العصا ما تزال تتسيد الموقف في الغرف الصفية، وهي ليست افضل حالا من نظام تعليمي فوقي آخر همه هو المضي في تعليم الديمقراطية وحقوق الانسان؛ نظام تعليمي بات القول بانه «فاشل» قليل بحقه، فهو لم ينجح حتى في تخريج مميزين يشار الى نتاجهم العلمي بالبنان، رغم ان معدلات الثانوية العامة (التوجيهي) تخترق حاجز المائة علامة او تكاد. تتجاهل الوزارة انه حتى يكون المواطن مؤهلا لتحمل اعباء مسؤوليات خدمة للوطن، لا بد من تدريبه على الديمقراطية وحقوق الانسان، بل وانها تتناسى ان مكانة المملكة بين دول العالم لن تتعزز الا بتعزيز مكانة حقوق الانسان واحترامها، وتمثيلها في التشريعات القانونية.

ان اردنا بناء اجيال في بيئة سليمة، فمطلوب، وبالحاح اكثر من اي وقت مضى، تطوير المناهج التعليمية بادماج مفاهيم الديقراطية وحقوق الانسان.

التفاصيل ص 7

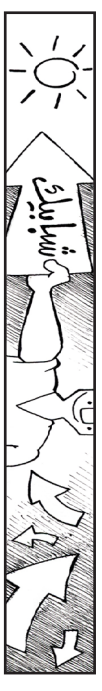

العشيرة ما زالت تحكم مجتمعنا المحافظ

«مازال مفهوم مشاركة المرأة السياسية احد المحظورات، وفي الانتخابات هناك فرق بين القناعة والتصويت».

خاضت رئيسة اتحاد المرأة الاردنية امنة الزعبي، تجربة الترشيح للانتخابات النيابية ولم يكتب لها الفوز، فلم تتوقف عند هذا الامر كمشروع فاشل، بل اعتبرته دورة من دورات اتحاد المرأة لنشر الوعي القانوني بفلسفة الاتحاد ورؤيته، وفرصة لاجراء مسح ميداني حي لمعرفة مشاكل الناس الحقيقية، وتلمسها ورصدها على ارض الواقع.

فالحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من وجهة نظر الزعبي، له شجون فهي تثق بحسب قولها بقدرة المرأة على الوصول الى اعلى المراتب السياسية لكن حتى الآن لا ينسجم واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية مع امكاناتها وقدراتها.

التفاصيل ص 15

ثلثا اطفال الاردن
يتعرضون لأساءات لفظية

كشفت دراسة اجرتها اليونيسف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ان اكثر من ثلثي الاطفال في الاردن يتعرضون لاساءات لفظية من الوالدين والمعلمين والاداريين في المدرسة كما يتعرض حوالي نصف الاطفال للاساءات اللفظية من الاخوة والاطفال الاخرين في المدرسة.

وهدفت الدراسة الى استقصاء واقع ظاهرة العنف في الاردن ومدى انتشارها وذلك بجمع بيانات على مؤشرات العنف بكافة اشكاله وقد اشتملت الدراسة على 3064 طفلا في الصفوف من الثالث الى الحادي عشر في 138 من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ومديرية التعليم الخاص ووكالة الغوث والمدارس الحكومية الاخرى اضافة الى 2286 اسرة.

وبينت الدراسة تعرض اكثر من نصف الاطفال في الاردن للعقاب من المعلمين والاداريين في المدرسة ومن الوالدين (اولياء الامور)

واشارت الدراسة الى ان نصف الاطفال في الاردن يتعرضون لاساءات بدنية من الوالدين (اولياء الامور) والمعلمين واداريي المدرسة والاخوة الذين يشاركون الطفل مكان الاقامة كما يتعرض نحو ثلثهم لاساءات بدنية في الحي من البالغين والاطفال الاخرى. ونوهت الدراسة الى غياب نحو 15 ٪ من الاطفال عن المدرسة ليوم واحد على الاقل في العام الدراسي لعدم شعورهم بالامان والذي يعود الى تخوفهم من ضرب المعلم وتهديده لهم ووصفهم بألقاب .

واشارت الدراسة الى ان ردود الافعال لدى الاطفال تختلف من طفل لاخر ممن يتعرضون للاساءة فهناك 66 ٪ منهم تكون ردة فعلهم الحزن والالم والاكتئاب والبكاء في البيت اما 57 ٪ منهم فتكون ردة فعلهم الخجل والندم والاعتذار وهناك 47 ٪ منهم تكون ردة فعلهم الغضب .

واوصت الدراسة الى ضرورة تطوير خطة وطنية شاملة يكون هدفها وضع حد للعنف ومنع كافة اشكاله وتدعيم الجهود الوطنية لمنع العنف ضد الاطفال من خلال الخدمات والسياسات الودودة معهم وحملات التوعية وتقديم التدريب للاشخاص العاملين معهم كافة والاستمرار في توعية الكوادر المتعاملة مع العنف ضد الاطفال والاستمرار في تثقيفهم وتدريبهم على كيفية الاستجابة لهذه الظاهرة بأساليب حساسة وفعالة والتأكيد على الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية ذات النوعية الجيدة والعمل على توفيرها للاطفال حال تعرضهم للعنف بالاضافة الى توفير آلية واضحة وامنة للشكاوى .

كما اوصت الدراسة بتأسيس وتطوير ووضع نظام شكاوى فعال موثوق به من الاطفال واسرهم والعمل على متابعة الشكاوى والتحقيق فيها من جهات مستقلة وتعزيز سياسات الحماية الملائمة للطفل وتطويرها وجعل العواقب القانونية المترتبة على المسيء على ان تكون واضحة للعموم لا لبس فيها .

والعمل على زيادة قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد الاطفال بزيادة اعداد العاملين فيها وتدريبهم وتطوير آليات مراقبة وتقويم فاعلة وزيادة فرص التنسيق بين هذه الظاهرة والاهتمام بالبيئة المدرسية والتركيز على نشر الوعي عند الاطفال.

746طفلا تعرضوا للاغتصاب وهتك العرض والاغواء والتحرش في عامين

بالرغم من تزايد الجهود الرامية للحد من ظاهرة الاعتداء على الاطفال وتقليص قضايا العنف الاسري الا ان الارقام الرسمية تظهر تزايدها عاما بعد عام في الاردن، حيث تشير الاحصائيات الرسمية وسجلات المحاكم الى ان 746 طفلا تعرضوا خلال العامين الماضيين لاعتداءات جنسية مختلفة في خطورتها ومساسها بالطفولة وتاثيرها على مستقبلهم.

وتبين هذه الاحصائيات أن 55 طفلا تعرضوا ما بين العام 2007 وحتى العام 2009 للاغتصاب فيما تعرض 525 طفلا ما بين ذكر وانثى لهتك العرض او الشروع فيه وسجلت المحاكم 131 قضية فعل منافٍ للحياء العام كان ضحاياها من الاطفال.

وتعرض 5 اطفال للاغواء والتهتك وخرق حرمة الاماكن الخاصة بالنساء فيما سجلت قضية واحدة ضد طفل لم يتجاوز الخامسة عشرة كان موضوعها الحض على الفجور والتردد على بيت بغاء.

ونظرت المحاكم 15 قضية مداعبة منافية للحياء العام و8 قضايا بيع او حيازة او عرض مواد بذيئة فيما نظرت 6 قضايا خطف وترك الاطفال خلال الفترة المذكورة.

العاقل والمجنون

برندة من جلال مقابلة

قيل يوما: "ان الانسان العاقل هو من يسعى للتأقلم مع العالم، اما الانسان المجنون فهو من يسعى العالم للتأقلم معه، وهذا المجنون هو من يحدث التغيير في هذا العالم".

يبدو ان الامر كذلك، صحيح ان العالم لم يكن ليتطور الا بفعل الافكار التي بدت في اول نشأتها على انها مجنونة، فالجنون هو الذي يدعو الى التغيير، والجنون هو اول جندي في الجيش الرافض للتعامل مع الواقع كما هو، الجنون هو الذي يسمح لصاحبه فعل ما لا يمكن فعله تحت اي مسمى آخر، الجنون هو ان تعيش بلا حدود او قيود او ضوابط، فان تكون مجنوناً، هو ان تكون حراً بلا حدود، و ان تكون مبدعاً بلا حدود، وان تكون انت بلا حدود، ان يصحبك الشعور بالجنون اينما ذهبت، يعني ذلك ان تكون قابلاً للاحساس بذاتك، فقط ذاتك على حقيقتها المجنونة، اعني حقيقتها الطبيعية.

الجنون هو ذلك الاحساس بانك تملك العالم كله وانت حينها قد تكون لا تملك شيئاً سوى الجنون، وهذا كاف للمجنون، يكفيك انك مجنون لتأخذ تصريحا بعمل اي شيء يمنع اي انسان آخر من عمله تحت حجة العقل، ذلك العقل الذي كبّلنا واوقفنا عن التطور نحو اي اتجاه يساعدنا على الا نبقى مكاننا، فقط ان نتحرك لئلا نبقى في مكاننا، واياً كان اتجاه تلك الحركة.

الجنون يغذيه الخيال، والخيال طريقه الجنون، هذا الخيال هو الذي غير العالم الى ما نحن عليه اليوم، فكل ما تطور عبر مئات بل آلاف من السنين على صعيد البشر وحياتهم، ما كان ليكون لولا خيال خصب لاشخاص كانوا كثيراً من الاحيان يدعون بالمجانين.

هؤلاء الاعزاء المجانين؛ منهم من فكر ليبدع جهازاً يصلنا بالعالم يدعى الهاتف، نعم لقد كانت فكرة مجنونة في بدايتها عندما اطلقها "غراهام بيل"، وضحك عليه كثيرون وسخر منه معظم من سمع تلك الفكرة، الإن يقف جميع احفاد اولئك الساخرين احتراماً واجلالاً للسيد "بيل"، وآخر مجنون حينها من قال ان ضغط البخار يمكن ان يولد طاقة تستطيع تحريك عربة دون حاجة للحيوانات وبسرعة اكبر بكثير، بكثير جدا، انها الان السيارة

هؤلاء المجانين هم من وهبوا لنا جنونهم ليقدموا لنا ما يعيشه العالم الآن من تطور وتقدم ورخاء، تذكروا دائماً ان اياً مما تستخدمونه الآن من تقنيات او وسائل او ادوات، كان قبل فترة من الزمن فكرة مجنونة ضحك عليها وهزأ من اصحابها كثيرون، تذكروا ان هؤلاء المجانين هم من تحملوا الالم عن نعتهم بالمجانين وتحدّوا العالم بافكارهم وخيالهم لننعم اليوم بنتاج ذلك الجنون. اخيراً هل تعتقدون ان الجنون في هذا السياق يستحق الاحترام؟

انني لا اطالب الآن بفتح جمعية للجنون، لانني ارى العالم اصبح مجتمعاً للجنون، ولكن من نوع آخر لا يساعد على التطور بل يسعى الى الانحطاط. ولست من دعاة المطالبة بالجنون لتطوير حياتنا، فواقعنا اليوم هو اقسى انواع الجنون، انني اقول لكم ان الافكار التي ننعتها اليوم بالجنون هي ما سوف تعيشه الاجيال المقبلة، فان كنتم ترفضون ان تكونوا مجانين لتساهموا في بناء حياة ابنائكم، فانني ارجوكم فقط ان تتقبلوا ولو على سبيل التنوير الافكار المجنونة التي تسمعونها علها تشكل لنا مخرجاً من الوضع المحرج الذي نعيشه هذه الايام.

برندة
الحدث
صحيفة رسل الحرية

ملحق غير دوري
يصدرعن الشركة العالمية للصحافة واصدار الصحف ويوزع مجاناً

رئيس التحرير
ناصر قمش

هيئة التحرير
فرح عطيات
محمد غنيم
هيثم عطية
رماح الناجي
اسامة الرمح

رسوم الكاريكاتير
بهاء سلمان
نضال هاشم
تسنيم العمري

العنوان
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - "شارع الجامعة سابقا"
هاتف : 5160824
تلفاكس : 5160810
ص.ب : 961167
الرمز البريدي : 11196

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
1863-2002.

الموقع والبريد الإلكتروني
www.al-hadath.com
info@al-hadath.com

التصميم والاخراج الفني
رامي جلغوم

طبعت بمطابع الدستور

سؤال المواطنة مازال معلقا في مهب الرياح السياسية

ثمة مفاهيم لا تاخذ لونها الحقيقي الا اذا تعمدت في الحراك الاجتماعي للدولة بمكوناتها الثلاث: الشعب النظام الاقليم الجغرافي وهذه الاقانيم الثلاث هي بالضبط ما يسبغ على المفاهيم السياسية الوانها الخاصة ومن هنا فان سؤال الهوية او سؤال المواطنة او غيرهما من الاسئلة لا تأخذ سمتها الحقيقي الا اذ تموضعت في سياق حراك مجتمعي واضح.

الى ذلك فاننا حين نفتح بوابة الاسئلة المتعلقة بالثنائية بين الهوية والمواطنة فاننا بالضرورة نصل هنا في الاردن الى حائط صلب قوامه جملة من المخاوف التي تطبع الكتل الثابتة فان كان البعض يواظب على محاولاته في تأجيل سؤال المواطنة ليجد اجابته في العدل والمساواة فان الاخرين يطرحون شيئاً اخر يصل في القلق على هوية الدولة التي يخشى على هويتها ان جرى حسم سؤال المواطنة قبل سؤال آخر مرتبط بصراع سياسي

وبالتالي فان هناك من يضع سؤال التوطين قبل سؤال المواطنة في حين يسقط سؤال التوطين ليبرز سؤال المواطنة وهكذا فان ما بين المفهومين ضباب كثيف لا بد من ان يجري حل الصراع العربي الاسرائيلي قبل ان نفكك هذا القلق.

برندة من رماح ناجي

سامي الزبيدي

الزميل سامي الزبيدي الكاتب في صحيفة الرأي يقول:سؤال المواطنة ليس حالة نظرية صرفة بحيث تجري لهذا المفهوم محاكمة قائمة على ما اسسه علم الاجتماع السياسي اذ لا بد من ان نأخذ هذا المفهوم ونحاكمه وفق معطيات كل دولة وخصوصياتها.

فالمواطنة في الاردن ليست كالمواطنة في لبنان او الولايات المتحدة او غيرها من البلدان.

فسؤال المواطنة في الاردن يرتبط بصورة ما بمفهوم آخر يتصل بـ "التوطين" اذ يتداخل هذان المفهومان في سياق يدخلنا ايضا الى سؤال آخر يتصل بهوية الدولة وهذه المفاهيم المتداخلة تعني اننا بصدد محاكمة الخصوصية الاردنية التي لا ياخذها البعض بعين الاعتبار حينما يتحدثون عن هذه المفاهيم.

بسام بدارين

مدير مكتب صحيفة القدس العربي اللندنية يقول :نحن مجتمع يحبو في مسألة المواطنة ولم نحسم القضايا الاساسية في مجتمعنا وهي المواطنة، والحق المدني، وحقوق الانسان، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الصراع العربي الاسرائيلي، فقضية المواطنة قرار سياسي مؤجل حسمه لان الذريعة التي تستخدم في مسألة قضية المواطنة هي هذا الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

كما ان هناك اسباب اخرى قد لا يتم الحديث عنها، وهي اننا لا نزال غير مؤهلين لان ندفع كلفة المواطنة، بمعنى ان يصبح الامني لاحق السياسي وليس العكس، وان يصبح هنالك حريات اعلامية حقيقية، ، فهذه امور بمجملها لسنا مستعدين لكلفتها كما اننا لسنا مستعدين لان نكون ديمقراطيين حتى الآن في هذه الدولة، فالبتالي لا نستطيع التطرق الى موضوع المواطنة دون وجود جاهزية للديمقراطية الحقيقية القائمة على المواطنة الفعلية، ما يعني ان اكثر من ثلثي النخب المسيطرة على مراكز القوى والنفوذ في الدولة ستذهب الى ظل الاحداث لانها لن تكون منتخبة في ظل ديمقراطية قائمة على المواطنة.

رومان حداد

الكاتب في صحيفة الغد رومان حداد يلخص وجهة نظره بالقول :الشعب في الاردن الذي هو احد اركان الدولة الاساسية تم تقسيمه اجتماعيا ولدى اوساط النخبة الى قسمين متناظرين: الاردنيون من اصول اردنية، والاردنيون من اصول فلسطينية، واذا تجاوزنا الاسوار السرية لنسب الاردنيين من اصول فلسطينية فاننا نستطيع القول ان ما يشكل 40٪ من الاردنيين هم من اصول فلسطينية.

هذه الاشكالية انعكست على ارض الواقع عبر تخندقات ساعد كل طرف بتعميق الخندق، فبدأ الكلام عن الحقوق المنقوصة وعن نسب التمثيل البرلماني وغيرها من القضايا التي تمس الاردنيين من اصول فلسطينية. لكن في الوقت ذاته تم الكلام عن محاولة تهشيم دور العشيرة وتهميشها واضاعة الخيوط السرية الرابطة للجسد الاردني تحت دعوات ان ذلك قد يؤدي الى التوطين.

وهنا لابد من توضيح ان من يتمتعون بحق العودة في الاردن هم الاردنيون من اصول فلسطينية الذين خرجوا من فلسطين العام 1948 لانهم يخضعون للقرار 191 الصادر عن مجلس الامن وهم من يصنفون باللاجئين وفق المفهوم الدولي، اما الاردنيون من اصول فلسطينية الذين نزحوا العام 1967 فهم من يصنفون بالنازحين، والحقيقة ان نسبة الاردنيين من اصول فلسطينية بعددها الاكبر من النازحين وليس اللاجئين، وبالتالي لا مجال للكلام عن التوطين فيما يتعلق بهذه الفئات.

عريب الرنتاوي

الباحث والكاتب عريب الرنتاوي مدير مركز القدس للدراسات يعتبر ان سؤال المواطنة مطروح بقوة وهناك خلاف حول هذه المسألة ويعتبر هذا الموضوع من اهم الاسئلة المطروحة على الساحة السياسية والفكرية الاردنية، فيطرح عندما يثار قانون الانتخاب، ومسألة التمثيل والعمل في كافة قطاعات الدولة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في الوصول الى كافة المواقع والمناصب، وحتى الآن الدولة الاردنية لم تجب على هذا السؤال.

اما الحديث عن التوطين، فهو المجيء بغير المواطنين الى الدولة ومنحهم الجنسية وكافة الحقوق والواجبات، فالمواطن لا يوطن، واذا كان المقصود المواطنين من اصل فلسطيني فهؤلاء مواطنين والمواطنين لا يوطنون وهم مواطنين اصلا، اما اذا كان المقصود جلب فئات سكانية اعتباطية من خارج اطار الجنسية والمواطنة الاردنية لزرعها في الاردن او توطينها في الاردن او نقل الوضعية القانونية لفئات اجتماعية من غير الاردنيين وتحويلهم الى مواطنين اردنيين هنا ندخل في موضوع التوطين، لكن المواطن الاردني من اصل فلسطيني الذي اكتسب مواطنته بحقوق وواجبات منذ اكثر من 60 عاما فاعتقد انه لا يوطن في وطنه.

جميل النمري

الكاتب الصحفي والناشط السيا سي جميل النمري يقول سؤال المواطنة مازال مطروحاً في معظم دول العالم الثالث ومنها الاردن ولكن في الاردن هناك خصوصية اخرى وهي اشكالية الثنائية في الهوية اي وجود نسبة كبيرة من الاردنيين من اصل فلسطيني الذين تم تهجيرهم من وطنهم ومازالت قضيتهم حية فشكل المواطنة لهؤلاء هناك ملابسات سياسية جعلت التعبير السياسي لهذه النسبة مع المواطنين لا تتلاءم مع نسبتهم العددية وهذا خلق اشكالية و يجدد سؤال المواطنة (هل يمكن للمواطنة ان تتاثر باي اعتبار سياسي ام لا؟) من الزاوية الحقوقية القانونية طبعا المواطنة قائمة على قدم المساواة ولا تتأثر باعتبارقبلي طائفي او جهوي او اقليمي ولكن بالمحتوى السياسي وعلى خلفية الهوية في مؤسسة الدولة كما يظهر ذلك في الانتخابات النيابية المكون الفلسطيني لا ينعكس بنسبته العددية في التمثيل السياسي.

المشكلة ان المواطنة الكاملة بالمعنى السياسي وليس الحقوقي اي التمثيل والمشاركة السياسية والوزن السياسي في الاردن، والمشاركة السياسية الكاملة تنهي هذا الوضع نظريا ، ولذلك يقال ان هناك مشكلة بان بعض المطالبات في المساواة في المواطنة قد تعني التوطين والتوطين في المفهوم العام تعني حل مشكلة التهجير القسري الفلسطيني على حساب الدول الاخرى وليس من خلال تمثيل حق العودة

برندتنا

مع نشأة عمان اخذ الرصيف دورا وظيفيا من وحي التنافس القائم بين التجار المحترفين في المحال والحوانيت وبين " الموسميين" الذين يحملون فائضا من الحياة الريفية ،فانشغلت الارصفة بالباعة والمشترين ، والمقاهي اخذت شرعيتها في الطابق الاول من البنايات لتطل على المدينة والحياة الجاريه فيها

ذلك ان اهالي عمان يكتسبون فضولا لمتابعة الوقائع من مواقع هادئة في الوقت نفسة يعزفون عن المشاركة في جدلها

وفي محطه او اخرى تبدلت المواقع فصعدت السلطة الى الشرفة فاخذ بعض الساسة يتبع موضة الخطابة في الميادين، ولكن الساسة الاردنيين اكتشفوا قبل غيرهم ان الشرفة في عمان هي موقع (سلبي)لايصلح للقيادة او الفعل

ومع التطور العمراني بدأت (البرندة)تتبلور في عمان والمرأة العمانية وجدت فيها ملاذها الخاص وراء زجاج معشق او مضبب، و خلف قوارير النباتات المنزلية ،اخذت المرأة العمانية حصتها من السلبية وشاركت ولو من زاوية اخرى في جدلية الشرفة المطلة على الشارع، وهذه المحاولة هي اساسا لتثوير(الشرفة)او" الفرندة" ليس كاحد الحلول المعمارية فقط ولكن كدور نفسي وسياسي ينقل الاحاديث التي ظلت طويلا طي التحفظ الى فاعلية التعبير في حدودها القصوى

هذه المحاولة تسعى ليس الى شكل الحرية ولكن الى جوهرها ،لوضع تقاليد ومأسستها في الوجدان الجمعي تماهيا مع ما قاله سالفسبرج:(ان العمارة مرآة عادات المجتمع وتقاليده فالمسكن هو مأوى المجتمع الصغير, او العائلة التي تحدد كيانها مجموعة من العادات والتقاليد التي تسيطر على حياتها وتشكل كل ما يحيط بها ويعمل على خدمتها داخل ذلك المأوى من اشكال الحجرات وما يؤديه كل منها, وقطع الاثاث, او اجهزة الخدمات وادوات المعيشة, كما نرى ان احساس المجتمع الصغير بفنون الحياة ينعكس على وسائل الرفاهية وتجميل المسكن من زخارف ولوحات وستائر ومعلقات واجهزة للاضاءة, بينما يعبر خارجه عن طراز المجتمع الخارجي, او علاقة المجتمع الصغير بالمجتمع الكبير او الحياة العامة"

فاذا كانت المشربيةهي الارتداد العمراني الذي حكم علاقة المنازل في معظم الدول العربية بمحيطها ، فان البلكون هي الشامة العمانية الاكثر انفتاحا وجرأة في علاقة اهل عمان مع الفضاءات المفتوحة في مقاربة خجولة للطراز المعماري الفرنسي الذي خلد لوحة الفنان المعروف مانيه "le palcone كاحد اهم التحف الفنية في العالم

فالبرندة شقت طريقها بين مزاجات مختلفة وتحولت الى حوار داخلي يسعى لنقلها الى الشارع لتخرج عمان من احد اخطائها القديمة في التكوين متصالحة مع ذاتها لتكون اكثر حكمة وموضوعية ومعاصرة.

لذلك اخذ رسل الحرية اسم البرندةكعنوان عريض لمشروع جريء ليطل من خلاله على الاعلام الاردني الذي (عجز) عن تحريك المياة الراكدة ومن هذه المعاني والظلال تفتحت قريحة المشاركين في ورشة رسل الحرية عن تسمية «البرندة» كمنبر ومنصبة لابداعاتهم تتضمن افكار مبادىء تلقوها في مشروع تدريب شبكة رسل الحرية الذي تنظمه المجموعة المتحدة بالتعاون مع مركز حماية وحرية الصحفيين وجمعية ميديا للتدريب الاعلامي

وقد اريد لهذه البرندة ان تكون متوافقة مع اهداف المشروع وفلسفته الهادفة الى خلق شبكة من الصحفيين والاعلاميين والسينمائيين العرب تؤمن وتدافع عن الديمقراطية وحقوق الانسان واعادة انتاج الاوجه السلبية للثقافة المجتمعية بالبلدان العربية من خلال تغيير المفاهيم السائدة عبر الترويج لها في الصحافة ومن خلال الكارتون والسينما والمسرح او حتى (الراب) الذي يحظى بشعبية واسعة في اوساط الشباب ليكون عدة لنشر ثقافة الديمقراطية وحرية التعبير والمواطنة بين اقرانهم في البلدان المستهدفة

واذا كانت البرندة احدى التعبيرات الميدانية عن هذه المشروع فاننا نأمل لها ان نستمر بمعزل عنه دون ان يعني ذلك التخلي عن الاهداف النبيلة التي وجدت لاجلها وكذلك فاننا نأمل بان تكون ليست مجرد صحيفة مطبوعة، وانما خلية حوار وتبادل للافكار ونواة للتعبير سواء من خلال انشاء موقع الكتروني في المستقبل او تأسيس منتدى وغيره من المبادرات حتى لا يكون هذا المشروع مجرد خيط من الدخان لان المشاركين فيه يصرون على اعتباره غيمة تحمل احلامهم لتمطر كل ارض العرب

المحرر

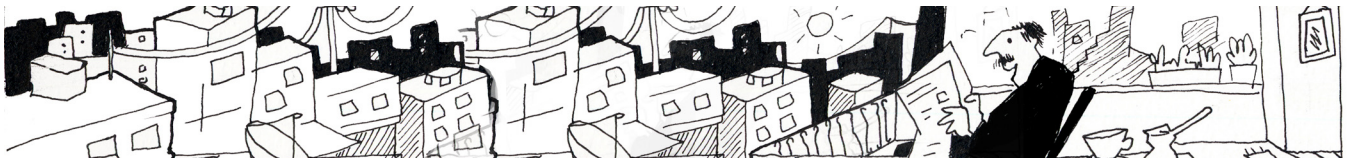

إطلالة

التغيير يبدأ بالكشف عن "المستور"

الصحافة الالكترونية تسقط جدار المحرمات الاردنية

برندة
من سامح المحاريق

"معركة عوض الله والذهبي كانت مدفوعة ولا تعبر عن رأي الشارع الاردني"

في نهاية صيف 2007 تابعت عمان وبعد ساعات قليلة تطورات حادثة الطفلة المولودة التي وجدها احد العمال في منطقة الـدوار الاول، القصة اصبحت في صدارة اهتمامات الاردنيين، وبدأت العديد من الاقلام تحاول فهم ابعاد هذه الحادثة، البعض تحدث عن انهيار قيم المجتمع خاصة بعد ان تكررت حوادث الاطفال اللقطاء على مدى الاشهر التالية، وتصور الاردنيون ان ثم ظاهرة جديدة تصعد في مجتمعهم، الخبراء كانوا يعرفون ان ما حدث طبيعي، وقصة الطفلة (امنية) التي عرفت بقصة اللقيطة في البشكير الاخضر، كانت تحدث باستمرار، الجديد في الامر هو التغطية الاعلامية التي دفعت الموضوع الى المقدمة، بعد ان كانت قصص الاطفال اللقطاء ترد دونما اهتمام في مجتمع محافظ تعود على تفعيل آلية (الستر) في مواجهة مثل هذه القصص.

اطفال الحاويات

المواقع الالكترونية وجـدت في موضوع الاطفال اللقطاء مادة يمكنها ان تخلق تفاعلا مع قطاع عريض من متابعيها، وتبنت هذه القضية بالطريقة التي تغطي بها وسائل الاعلام الامريكية عمليات الاختطاف او احتجاز الرهائن، على الطاولة الاعلامية هناك موضوع ساخن وتطورات متلاحقة انتهت بالقبض على والدي الطفلة ومن ثم عودتها الى اسرتها الصغيرة، لم تعد هذه القضية في نطاق عمل الاجهزة الامنية، كما انها لم تقف عند حدود المشكلة العائلية، تحولت الى قضية رأي عام.

في غضون الفترة الماضية تابعت المواقع الالكترونية العديد من الموضوعات التي بقيت طويلا في خانة المسكوت عنه، قضايا الشرف والتحرش والمخدرات والانتحار وقائمة واسعة من الامور التي كانت تعد من مواضيع النميمة التي تدور حولها الاساطير، اليوم تحولت هذه المواضيع الى قضايا، النشر المتواصل للاخبار المتعلقة بها وضعها في حجمها الحقيقي، مكن المجتمع من ممارسة الشفافية مع ازماته المختلفة، وكون منبرا اوسع للحوار.

المواقع الاخبارية العالمية لا تضم امكانية التعليق على اخبارها، بي بي سي وسي ان ان مثلا لا تتيح فرصة التعليق حتى في مواقعها العربية، بينما المواقع الاردنية تحفل بعشرات التعليقات حتى على الاخبار الثانوية، تعليقات لا تتعلق بموضوع الخبر او التقرير، وانما تتحاور مع بعضها البعض ايضا، هناك معلقون دائمون، مشاغبات لاذعة غالبا ما تتم تحت جنح اسماء مستعارة، في واحدة من الازمات التي تمت بين دائرة المطبوعات والنشر اضطر موقع عمون لمسح عشرات الآلاف من التعليقات، ازالها من الارشيف بصورة نهائية لانها كانت تنذر بتفجير ازمة نوعية تتعلق بسقف الحرية على الانترنت، الازمة لم تنته وتتطور فصولها التي اوصلتها الى محكمة التمييز في حكم استئنائي ليس في نصه ولكن في عموميته التي اتت مفتوحة لكل التفسيرات لتبقي حالة الاعـلام الالكتروني في نفس المساحة القلقة، يمكن في اي وقت الحصول على التفسيرات اللازمة لمحاصرة اي موجة غير مرغوبة تحركها مواقع الانترنت.

عادات وتقاليد

التابو الاجتماعي وفق التعريف الموسوعي هو موضوع تحيط به التحفظات والمخاوف الاجتماعية، التي تجعل المجتمع يـصادر حرية الافـراد في الاقـتـراب من هـذه الموضوعات، ويصدر احكاما سلبية تصل الى حد النبذ والعزلة ان لم يصل الى الاكـراه الجسدي، وعادة تنشأ هذه التابوهات من تقاليد اجتماعية وليس من المحظورات الدينية، وان كانت مع الوقت تختلط وتكتسب صفة (الحرام)، التابوهات ليست ثوابت، وهي تمضي في سياق التطور الاجتماعي الا انـه لا يمكن ان تتلاشى بصورة تلقائية، ثمة طريق من التطور يجب ان تمر به وليس بالضرورة ان يكون التغيير ناعما، ولكن بالعادة ينبني التغيير على فكرة (الكشف)، هذا الدور مارسه الادب الاوروبي في القرن التاسع عشر، ومارسته وسائل الاعلام الغربية في الستينيات، وهو في سياق التحرك في الحالة العربية، يمكن ان تصنف المواقع الالكترونية، وحتى قبل الفضائيات في مقدمة التحرك في مواجهة التابو.

الاردن يـدور فـي الثالوث التقليدي للتابوهات العربية، الدين والجنس والسياسة، لا يعني التخلص من التابو الانفتاح على هذه الموضوعات بالضرورة، وعلى العكس ليس المطلوب هـو تحقيق ذلـك، ولكنه يعني اساسا بوضع هذه التابوهات كاستحقاق اجتماعي، الطفلة اللقيطة وضعت المجتمع امام مرآة الحقيقة الصعبة، واصبح هناك حديث عن الحلول لقضية رئيسية وهي العلاقات غير الشرعية، والعديد من القضايا الفرعية الاخرى، تأخر سن الزواج، النظرة الاجتماعية للطفل اللقيط، تحول الحوار الذي كانت تثيره المواد الخبرية الى ندوة مفتوحة للتعليقات، اغلبها يعبر عن حالات انفعالية والقليل كان يتوجه عقليا لاثراء الحوار.

لفترة طويلة بقيت الرسائل الاعلامية في الاردن احادية الاتجاه، سلطوية، وصائية، وعظية، حالة لم تكن تختلف عن اي اعلام عربي، اعلام رسمي، توجيهي، هذه الحالة كانت تتيح مساحة محدودة للرأي، تسيد احد البرامج الاذاعية الصباحية هامش الحرية، كانت مرجعيات عليا توفر له الدعم، ولكن لم يحدث خروج عن الاطر الاعتيادية، ليس من الناحية السياسية وحسب وانما بشكل عام ايضا، كـان برنامجا خدميا، ويتم التعاطي معه من منطلق مطلبي صرف، لذلك لم تكن البداية مع ظهور الانترنت سوى استمرار لمرحلة من التعاطي المطلبي.

ما هو اسوأ من خدمة حكم مؤبد بالسجن دون امكانية الحصول على اطلاق سراح ولو مؤقت؟
مشاطرة الزنزانة مع مدمن برامج التفاعل الاجتماعية.

مستجدات تقنية

بـدأت المواقع الالكترونية تسد فجوة محلية مهمة، فالاعلام الاردني الذي بقي متمسكا بتقاليده القديمة فشل في مجاراة مستجدات تقنية عديدة، تمثلت اولا في القنوات الفضائية ولاحقا في انتشار الانترنت بصورة كبيرة، لم يعد ممكنا الاحتفاظ بنفس الوتيرة من الجدل القائم بين اصحاب الرسالة الاعلامية ومتلقيها، التخوف كان واضحا في البداية، بعض القصص كانت تروى عن رقابة خفية تتحكم في المواد المنشورة على الانترنت، وخلال اقل من ثلاث سنوات من ظهور المواقع الالكترونية بدأت الكثير من المواضيع تصبح موضوعا للحوار على الانترنت، لم تستثن حتى شخصيات بـارزة في الدولة، بـدأت بعض الاطراف الحكومية ومن خلال قـرارات اجرائية في الغالب تعتمد على تفسيرات قانونية وليس على سند قانوني واضح، لذلك اتت معظم قضايا النشر المتعلقة في اطار قانوني غائم، فليست هناك بنية قانونية واضحة لوضع المواقع الالكترونية، كما ان الحريات بحد ذاتها فيما يتعلق بمساسها بالتابوهات لم تكن مستعدة لاستيعاب الحراك المتسارع الذي احدثته صدمة الحرية على الانترنت.

التابو السياسي

البعض يرون ان ما يحدث في كثير من جوانبه يمضي بطريقة غرضية، وليس نتيجة حراك اجتماعي حقيقي، فالبعض يرى ان المساس بالتابو السياسي في الاردن كما حدث في مرحلة التي شهدت التجاذب بين حكومة نادر الذهبي ورئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله كانت مدفوعة وممنهجة، ولم تكن تعبر عن الرأي الحقيقي للشارع الاردني، في جهة ما كانت تعبر عن اجندات ومصالح تدخل فيها الاعلاميون وخاصة في المواقع الالكترونية لتسخين الرأي العام بصورة غير حقيقية، لا توجد ضمانات لوقف هذه التدخلات، فاسطورة الحياد الاعلامي اصبحت من الهشاشة بحيث تضع كل المواثيق والمدونات التي تسعى لتأطيرها في نطاق النوايا الحسنة ليس الا.

الكم والكيف

النظرية التي تقول بتوالد الكم من الكيف لا تعني ان ذلك يتم بطريقة تلقائية، في الاردن حوالي 100 موقع الكتروني يديره صحفيون واعلاميون، ومع ذلك لم تتحقق قفزة كمية بعد، التحدي الكبير هو في الخروج من بوتقة الاعـلام التقليدي من ناحية، ومن تقاليد الاعـلام من ناحية اخـرى، في الحالة الاردنية ليست الريعية التي تواصلت بين الجهات الرسمية وقطاع كبير من الاعلاميين هي المشكلة وحدها، فالرقابة الذاتية والعناية بالعلاقات الاجتماعية والجهوية واسباب اخرى كثيرة تبقي مسألة التقدم نحو تفكيك التابو ليس لاستباحته وانما لفهمه ومواجهة مشاكله من الداخل رهـن التقدم الـذي يتحقق في مجال الشفافية في التعامل معه، وعلى هذا الاساس يبقى الرهان الاعلامي محل تعويل كبير، وخاصة في الفضاء التخيلي للانترنت حيث يمكن ان تختفي الشخصية ويظهر الوعي في صيرورته التي تغادر المخاوف التقليدية وتدخل في ذلك المران الحثيث للتعبير عن ذاتيتها الحقيقية.

حرية افتراضية لا تنوب عن اختها الواقعية

الشبكة العنكبوتية رئة ثالثة للمدونين

برندة
من باتر وردم

ابلغنا الراوي الرسمي وعميد التنمية السياسية في الحكومة الاردنية فيما مضى من غابر الزمان، ان الاردن يعمل على انشاء ساحة للحرية يقول فيها الاردنيون ما يريدون لتكون رمزاً لحرية التعبير في هذا البلد. لكن الحكومة سحبت وعدها بل عملت احياناً على تضييق مساحات الحرية من خلال عدة قوانين واجـراءات، حتى حاولت مـؤخراً المساس بحرية التعبير الالكترونية التي تمثلت في اخضاع مواقع الاخبار الالكترونية والمدونات الى رقابة دائرة المطبوعات والنشر.

الكثير من ردود الافعال خرجت من الاعلاميين الاردنيين والتنظيمات السياسية رافضة هذا الاجراء، وتم طرح الموضوع في لقاء نقابة الصحفيين مع الملك عبد اللّه الثاني على افطار رمضاني تمخض عن وعد مبدئي بعدم المضي قدماً في هذا الاجراء. التركيز كان اكثر على مواقع الاخبار التي انتشرت مؤخرا ولكن القليل من الضوء تركز على المدونات.

تركيبة المدونات الاردنية

بدأت ظاهرة المدونات بالانتشار في الاردن منذ منتصف العام 2005، مترافقة مع نمو المدونات في العالم العربي وسهولة التكنولوجيا المطلوبة لبناء وادارة المدونات، وقد كان الجيل الاول من المدونين الاردنيـين من الشباب المولعين بالتكنولوجيا والمهتمين بالشؤون العامة، واكثر من نصفهم كـان يعيش في الـولايـات المتحدة وكندا وبعض الدول الاوروبية ويكتبون باللغة الانجليزية. وحظي المدونون الاردنيون بشهرة في الاعـلام الاقليمي والدولي، لانهم كانوا يمثلون اسرع وسيلة اعلام نقلت تفاصيل التفجيرات الارهابية في عمان في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وكان بعضهم ينقل الصور وتسجيلات الفيديو من موقع الحدث، في الوقت الذي كانت فيه الادوات الاعلامية الرسمية الاردنية تعاني من الرقابة الامنية التي عطلت دخولها الى الحدث.

افراد الجيل الاول من المدونين الاردنيين استمروا في التدوين حتى الآن، ولكن نمو المواقع التي تقدم خدمة التدوين باللغة العربية مثل «البوابة» و«مكتوب» و«جيران» ساهم في زيادة عدد المدونين باللغة العربية. ومع ان بدايات التدوين باللغة العربية كانت معتمدة على الخواطر الشخصية، لكن البعد السياسي والشان العام اخذ حيزاً كبيراً مع دخول كتاب وصحفيين محترفين الى مجال التدوين حيث توجد حاليا العديد من المدونات لاعلاميين اردنيين مثل الكاتب كامل النصيرات الذي تجاوز عدد زواره مليون زائـر، وكذلك ياسر ابو هلالة، ومحمود الريماوي، ويوسف غيشان، وحلمي الاسمر، وابراهيم غرايبة، وباتر وردم، ورلى الحروب، واحمد حسن الزعبي، وزياد ابو غنيمة، ورنا شاور وغيرهم، بينما اوقف كتاب مثل: جميل النمري ومحمد ابو رمان التجديد في مدوناتهم بعد تجربة وجيزة.

لكن معظم المدونين-الصحفيين اكتفوا بنشر مقالاتهم في الصحف اليومية والاسبوعية المحكومة بسقف قانون المطبوعات مع انها تميزت بفعالية في الردود والتعليقات، وهي الميزة التفاعلية الرئيسية للمدونات، وهذا ما جعل مدوناتهم تكراراً لمقالاتهم الصحفية وافقدها الحيوية التي ظهرت لدى مجموعة من المدونين الشباب الآخرين.

بعض المدونين الشبان من الجيل الاول احترف الصحافة باللغة الانجليزية من خلال الانضمام الى هيئات تحرير المجلات الصادرة باللغة الانجليزية في الاردن، واثبتوا احترافية عالية قد تبدو اكثر كفاءة من بعض الصحفيين المعتمدين رسمياً من نقابة الصحفيين والمؤسسات الاعلامية، مما يثبت ان المدونات قد تكون اداة لانضاج المواهب الاعلامية وصقلها بعيداً عن الطرق الاعتيادية.

مضمون المدونات

لاعطاء فكرة للقارئ عن نوعية المضمون في المدونات الاردنية يمكن ان نقوم بجولة سريعة على اهم ما تضمنته المدونات الاردنية خلال الفترة الماضية.

في المدونات باللغة الانجليزية الموضوع الاكثر تاثيراً كـان حـول قيام احـد المدونين وهـو حسين التميمي (www.who-sane.com) المقيم في الامارات، بنشر تفاصيل معاناة والده الذي غاب عن الوعي اثناء قيادة السيارة، وتم نقله الى مستشفى الامير حمزة وبقي في المستشفى لمدة 9 ايام دون ان يقوم المستشفى بابلاغ العائلة او الامن وبدون تقديم الرعاية الصحية الكافية. العائلة نجحت في اكتشاف تواجد الوالد بعد زيارة لمستشفى الامير حمزة والبحث عنوة في ملف الزوار بعد 4 محاولات هاتفية انتهت باجوبة سلبية. تلقت هذه المقالة سيلاً من التعليقات والردود، وقام بعض المدونين بكتابة رسائل الى العناوين الالكترونية للديوان الملكي ووزارة الصحة. وقام المدون / الكاتب باتر وردم بكتابة مقال في صحيفة «الدستور» حول القضية اثار فيها اهتمام الوزارة والتي اوفدت مدير الرقابة الداخلية لزيارة المريض، ومن ثم وزير الصحة برفقة مندوب عن الديوان الملكي، مع وعد باجراء تحقيق حول الحادثة ومعاقبة المسؤولين عنها. هذه الحالة تظهر مدى امكانية العمل الجماعي للمدونين وقدرتهم على التأثير، في تطوير حركة بهدف مشترك وتحقيق هذا الهدف وليس شرطاً ان يكون سياسياً.

المدون نسيم الطراونة صاحب مدونة www.black-iris.com) Black Iri)كتب عن التراجع الكبير في حالة الحريات والديمقراطية في الاردن قائلاً الفجوة بين الاثرياء والفقراء اصبحت واضحة، بحيث انك تراها مثل النهار والليل والحكومة لم تقم حتى بالقليل لمواجهة ذلـك. الاصـلاح الاعلامي ما زال ميتاً.

المدون احمد حميض صاحب مدونة East 360 (www.360east.com) ينتقد الاوضاع المتهالكة في المدارس العامة في الاردن ويطالب بثورة تعليمية تشمل تطوير البنية التحتية للمدارس، والتي هي اهم من اجهزة الحواسيب والشبكات الالكترونية لخلق جو تعليمي مناسب.

المدون «حريقة» الذي يمارس الطب في الولايات المتحدة يكتب فـي مدونته .http://hareega blogspot.com عن امكانية انتشار مرض الايدز في الاردن بناء على الثقافة الاجتماعية التي تحاول منع تشخيص المرض او كشفه والتعميم على الاصابات الحقيقية وخاصة من قبل المرتحلين من الاردنيين الى دول العالم المختلفة. المدونة خالدة صاحبة مدونة www.anolitasmind.com تكتب عن الحاجة الى وضع ضوابط على الممارسات العاطفية بين الجنسين في الاردن في الاماكن العامة، وترفض الادعاء بان مثل هذه المراقبة هي اعتداء على الحرية الشخصية، نظراً الان من يقوم بهذه الممارسات يعتدي ايضاً على الحرية العامة للمواطنين في الحفاظ على «المشهد العام» من الممارسات غير اللائقة.

المدونة ناتاشا الطوال وهي صحفية محترفة، عملت سابقا في صحيفة «جـوردان تايمز» كتبت في مدونتها www.natashatynes.org/mental_ mayhem عن قبول العراقيين في المدارس العامة في الاردن وان هذا الاجـراء يستدعي التقدير من قبل المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان والمؤسسات الاعلامية، التي دابت على انتقاد الاردن بسبب عـدم منح «الحقوق الكافية» للعراقيين الهاربين من جحيم الحرب الاهلية.

بشكل عام يمكن الاستفادة من المدونات الاردنية، وبالذات، تلك التي تنشر باللغة الانجليزية في الحصول على مصادر معلومات بديلة واكثر جراة من الاعلام التقليدي، لكن حاجز اللغة يسهم في تقليص نسبة تاثير هذه المدونات على القارئ والمتابع الاردني، وبخاصة في ظل بقاء المدونات باللغة العربية في حالة من عدم الاهتمام بالشان العام بالنسبة لمعظم المدونين،واكتفاء الكتاب المحترفين بمقالاتهم المنشورة وعدم استثمار مساحة الحرية المتاحة عبر الانترنت للكتابة بطريقة اكثر جراة.

مواقع إلكترونية ولكن

برندة
من اسامة الرمح

من الواضح جداً للقارئ ان يلمس التغيُّر الجذري لنمط اخبار بعض المواقع الالكترونية ان كان يُتابعها ويعتمد عليها في معرفة «البلاوي» التي تحدث من حوله بعد قرار محكمة التمييز بتطبيق قانون المطبوعات على المواقع الالكترونية التي تنشر اخباراً او تقوم بترويج افكار «دون تراخيص» بحسب النظام المقترح للتعديلات التي سوف تطرأ على قانون المطبوعات ليتلاءم والصحافة الالكترونية.

نسبة كبيرة من الثمانين موقعاً اخبارياً في الاردن انعكس تيار رياحه كلياً الى الاتجاه المُعاكس لرياح مبدأ «الهجوم» اللاذع الذي اتخذه البعض لجذب الانتباه فالقرّاء فالاعلانات فالمال، وذلك بعد ان احكمت اللجامَ على «ماوسات» الناشرين الكترونياً حكومتُنا «الرشيدة»، وبالرغم من انّني اصبو الى حرية تكفل لنا نحن الاردنيين حقّنا الدستوري في التعبير عن آرائنا، الا انني ارى في مبدأ هذا التحرّك من المنطق ما يحمي الجميع من القدح والذمّ والتشهير والتجريم الذي يُكتبُ بين سطور بعض الاخبار وفي تعليقات نسبة كبيرة من القرّاء السطحيين والذين لا يلبثون ان يقراوا عنوان الخبر حتى تنشدّ اياديهم الى «اترك تعليقاً على الخبر» ويبداون بـ «هذا الكلب ابن الكلب...» وللتعليقات الوان واشكال كهذه.

لست بـصـدد مـدح الحكومة فـهـذا الامـر من اختصاص الغير وهم معروفون، انما ان يقومَ كلٌ من هبَّ ودبّ بانشاء موقع اخباري بـ 100 دولار، ثم يملأه بالاشاعات والاخبار الصفراء لمصلحته الخاصة، فهذا امر يجعل الحكومة مجبرة فعلاً على تنظيم عمل هذه المواقع لكي لا يُصبحَ تناقلُ الاخبار «سَلَطة» يفرُمُها ويُملّحُها ويُبهّرها كلّ من شاء.

لقد وقعت المدونات الاردنـيـة وبعض مواقع الاخبار النزيهة تحت اقـدام الدخلاء، وحقّقت بنا الحكومة مبدأ «الخير يخص والشر يعم» رغماً عنها، وهنا هي معذورة نوعاً ما، فانا كقارئ يومي للاخبار اصابُ بصدمة الـ «ما هذا الخبر..!» و «هذا ليس بخبر، ليست الصحافة هكذا» و «هَزُلَت».

انّ الذي يكتب وينشر اعتماداً على اسس اخلاقية لن يتعرّض للقضاء، والتغيّر السريع والفوري لنهج اخبار العديد من المواقع الالكترونية انّما هو دليل على انهم يعرفون ان ما تسمح لهم ادمغتهم الملوّثة بالنشر لا يمتّ للاخلاق بصلة، وبالنظر الى قانون المطبوعات فقد ضَمِن للصحافة الاردنية حريتها في الانتقاد والاعتراض دون التعرّض لاي شخص بأذى لفظي او اتهامه زوراً وما الى ذلك وانا ادعو الجميع الى دراسة قانون المطبوعات قبل ان نحكمَ عليه. وفي نفس السياق انتقد وبشدة تقرير «فريدوم هاوس» بان الاردن اصبح بلدا «غير حر» ان كان التقرير مبنياً على قرار محكمة التمييز، واقول لمؤسسات المجتمع المدني الذين لا زالوا في سُبات الفصول الاربعة، نوماً هنيئاً.

انا لا احب الحكومة، عبارة استطيع ان اقولها بصوت عـال «ان اردتُ ذلـك» وان كنتُ كذلك بالفعل، فهيَ لم تكمل بضع اشهر، فهذا لا يُدينني ولا يمسّ وطنيّتي، فان اكون اردنياً يعني ان اؤمن بالاردن كوطن وليس بالضرورة ان اؤمن بالحكومة، فالحكومة تتغيّر والاردن لا يتغيّر.

حركات شعبية بين الانجاز والاستعراض

خلصونا وذبحتونا: شوفونا ولا تنسونا

برندة
من محمد غنيم

ظهرت الحركات الاجتماعية التي ينشئها أفراد وجماعات من داخل المجتمع نتيجة عدم الرضا الصارخ عن الأوضاع الراهنة Status Que، بهدف إحداث تغيير عميق داخل البناء الاجتماعي.

وتستند الحركة في التزامها التغيير إلى الإرادة الواعية للأعضاء الذين يلتحقون بها، فعنصر الإرادة هو الذي يمنح المعتقدات، التي يؤمن بها أعضاء الحركة، فعاليتها الاجتماعية.

وتختلف هذه الأهداف من جماعة إلى أخرى؛ فهناك بعض الجماعات، مثلاً، التي تسعى إلى تحقيق إصلاحات اجتماعية داخل المجتمع، كإصلاح شؤون المرأة أو التعليم أو الصحة، وتُسمى هذه الجماعات بـ»الحركات الاجتماعية» Social Movements.

ونوع ثانٍ يهتم بالشؤون السياسية والانتفاضات الشعبية، وهذه تُسمى بـ»الحركات السياسية».

ونوع ثالث يتعرض لإصلاح الشؤون الدينية، والمناداة بالعودة إلى أصول الدين في معينة الصافي وتغيير المجتمع بالقوة، مثل حركات التطرف الديني.

مثل هذه الجماعات هي حركات اجتماعية، تحدث في كل مجتمع، سواء في الماضي أو الحاضر. فالحركات الاجتماعية تمثل ثقافة معينة، قد تكون إصلاحية للمجتمع أو مضادة متطرفة تتصارع مع القيم والمعايير الموجودة داخل المجتمع الأوسع.

وفي الأردن ومع انطلاق الحياة الديمقراطية العام 1989 بدأ الحديث عن ثقافة الحركات الاجتماعية، وظهرت في العقد الأخير على وجه الخصوص حركات لكسب التأييد والضغط على جهات متعددة حكومية وأهلية من أجل الحصول على مكاسب إجتماعية محددة.

وفي الخمس سنوات الماضية شهد الأردن عدداً من الحملات والحركات المؤقتة التي جاءت بهدف تحقيق مكسب معين، بينما استمرت بعض الحملات والحركات التي لم تحقق أهدافها حتى كتابة هذا التقرير ومنها حملة «ذبحتونا».

الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»

ورفضاً واستنكاراً لكافة الممارسات التي تقوم بها الحكومة تجاه القطاع الطلابي، وإدراكاً منها لخطورة ما يحيق بهذا القطاع من مخاطر، أعلنت قوى وفعاليات طلابية وشبابية بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وشخصيات وطنية انطلاق الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا».

جاءت الحملة بعدما أعلنت وزارة التعليم العالي في شهر أيلول 2006 عن نيّتها رفع الرسوم الجامعية وإلغاء البرنامج الموازي، فقام المكتب الشبابي والطلابي لحزب الوحدة الشعبية بالدعوة إلى ملتقى وطني طلابي تحت عنوان «لا لبرجوازية التعليم .. لا لرفع الرسوم الجامعية» وانبثق عن الملتقى لجنة قامت بالحاور مع عدد من القوى والفعاليات الطلابية والشبابية لتخرج بمبادرة الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة، واتخذت من كلمة «ذبحتونا» شعاراً لها تعبيراً عن حجم الظلم والقمع والاضطهاد الذي يعانيه القطاع الطلابي سواءً على صعيد الرسوم الجامعية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن الـ 450٪ في بعض التخصصات، أو على صعيد الحريات الطلابية وأنظمة التأديب.

أبرز الأهداف التي احتوتها الحملة هي خلق رأي عام أردني ضاغط من أجل إعطاء الطلبة حقوقهم، في حين استخدم منظمو الحملة عدداً من الوسائل والآليات للوصول إلى غايتهم وهي الإعلان عن المبادرة بمؤتمر صحفي، إصدار بيانات داخل الجامعات، تحركات احتجاجية داخل الجامعات، ندوات وورشات عمل حول الموضوع في أماكن مختلفة، اعتصامات متنقلة (مجلس النواب، مجلس الوزراء، وزارة التعليم العالي، الجامعات، النقابات ... إلخ) وأخيراً عقد اللقاءات مع الجهات الرسمية.

وقال منسق الحملة د. فاخر الدعاس حول المشكلات التي واجهتها الحملة في تصريح لـ»برندة» أنه «على الرغم من حجم الهجوم الذي واجهته الحملة سواء على صعيد تهديد الطلبة الأعضاء في الحملة أو الهجوم الحكومي عليها أو محاولات تهميشها والضغط على وسائل إعلامية ومراكز دراسات وهيئات رسمية لعدم التعامل أو التعاطي معها، إلا أن كل هذا لم يؤد إلا إلى زيادة نفوذ الحملة وتوسيع قاعدتها الطلابية وزيادة شعبيتها على الصعيد العام».

> ❝ شيل ايدك تواجه التحرش الجنسي عبر تعريف المرأة بحقوقها وتوعيتها بالقرارات الدولية ❞

وتابع بالقول «كانت الجهات الرسمية قد حاولت في بداية انطلاق الحملة احتواءها إلا أن وجود مرجعية حزبية لقيادة الحملة وحجم الالتزام المبدئي لديها حال دون ذلك، ما أدى للوصول إلى وضع تضطر فيه الهيئات الرسمية بالتعاطي مع الحملة وفق حدود دنيا من التعامل».

وحول ما حققته الحملة من منجزات وتطورات قال الدعاس «لقد استطاعت حملة ذبحتونا أن تخرج من نمط الحملات التقليدية الموسمية لتتحول إلى مؤسسة شبابية طلابية لها فعلها اليومي على الساحة الطلابية والعامة، وأصبحت المرجع الأساسي الأول فيما يخص قطاع الطلبة في الأردن، ونجحت في تحويل قضايا هذا القطاع من قضايا هامشية تمر مرور الكرام إلى قضية رأي عام تفرد لها صدر الصفحات الأولى في الصحف ويفرغ لها مجلس النواب أياماً للنقاش والمداولة، وخيردليل على ذلك مسألة رفع الرسوم الجامعية حيث كانت الحكومة قد قامت برفع الرسوم الجامعية لعامين متتاليين دون معارضة تذكر، إلا أنه في عام 2007 لم تستطع الحكومة تمرير هذا القرار في ظل وجود الحملة التي خلقت وقتها رأياً عاماً أردنياً ضاغطاً فرض على الحكومة التراجع عن قرارها وتأجيل خطتها الرامية لخصخصة الجامعات الرسمية إلى ظروف مناسبة قادمة».

ونجحت الحملة في أن تصبح هيئة ومرجعية للطلبة يلجؤون لها وتدافع عن قضاياهم وتتبنى مطالبهم بعد أن كان الطالب أسير أنظمة وقوانين وممارسات قمعية عاجزاً عن مواجهتها.

ونجح المنظمون بإعلان نواياهم على الإنترنت عبر موقع بسيط عنوانه http://www.thab7toona.org، فيما تستمر الحملة منذ انطلاقتها العام 2006 وحتى يومنا هذا منادية بأهدافها.

«شيل إيدك»... لمواجهة التحرش الجنسي

ومن الحملات التي ظهرت مؤخراً في المجتمع الأردني حملة «شيل إيدك»... لمواجهة التحرش الجنسي، حيث أطلق مجموعة من الناشطين الأردنيين الحملة لمواجهة التحرش الجنسي الذي بدأ يأخذ شكل الظاهرة مؤخرا في الأردن.

والمشاركون في الحملة مجموعة من النشطاء في مختلف المجالات الحقوقية والإعلامية والتنموية يؤمنون بحق المرأة في الحياة كإنسانة وليست سلعة تباع وتشترى.

وقال كمال نبيل المدير التنفيذى لمركز دعم الاستشارات «دسك» وأحد الشركاء بالحملة إن الهدف منها هو التثقيف والتعريف بالمرأة وحقوقها، بالإضافة إلى التمكين القانوني للمرأة للدفاع عن حقوقها ورفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي للمجتمع بخصوص قضايا التحرش.

وأضاف: «من أهداف الحملة كذلك تدريب و توعية حول القرارات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة سواء للحقوقيين والإعلاميين والمدونين والبرلمانيين وصناع القرار ودعم المبادرات الإلكترونية لنشر مفاهيم حقوق المرأة».

كما تهدف الحملة إلى إصدار نشرات دورية وغير دورية (مطبوعة وإلكترونية) حول حقوق المرأة وقضايا التحرش وتطوير برامج تعليمية إلكترونية للأطفال خاصة بحقوق المرأة وقضايا التحرش، وتتضمن الحملة إنشاء مرصد لمراقبة المناهج المدرسية والقوانين وما ينشر في الإعلام حول قضايا التحرش.

> ❝ ذبحتونا: تفرد لها صدر الصفحات الأولى في الصحف ويفرغ لها مجلس النواب أياماً للنقاش والمداولة ❞

يذكر أن الحملة قد انطلقت على هامش فعاليات دورة تدريبية حول الإعلام الجديد للناشطين أقامتها منظمة «بيت الحريات» في العاصمة عمّان.

«خلصونا» .. حملة جديدة ضد التوقيف في المراكز الأمنية

وأعلن ناشطون حقوقيون بمؤتمر صحفي عقد في 2009/8/15 عن حملة «خلصونا» والتي تهدف إلى مواجهة التوقيف لفترات طويلة في المراكز الأمنية مما أدى لزيادة أعداد الموقوفين فيها جراء التعسف في استخدام قانون منع الجرائم.

الحملة التي أطلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، «ليس المقصود منها الدخول مع الأمن العام في سجال، بل التأكيد على أهمية التقيد بمعايير وظروف التوقيف في المراكز الأمنية»، بحسب أمين سر المنظمة المحامي سميح سنقرط.

وبين سنقرط في حديثه لـ»برندة» أن المنظمة تلقت عددا كبيرا من الشكاوى من طول مدة التوقيف في المراكز الأمنية قبل التحويل للقضاء، مع ما يتبع ذلك من ظروف توقيف غير إنسانية/ الأمر الذي استدعى قيام الحملة».

واوضح ان معظم النظارات في المراكز الأمنية لا تحتوي على مراحيض ولا يمكن للموقوف ان يحصل على طعام اذا لم يجلبه له احد أقاربه، كما لا يوجد في هذه النظارات مكان للنوم حيث ينام الموقوفون على الأرض ويفترشون أحذيتهم.

وتهدف الحملة إلى تمكين الموقوفين في النظارات التابعة للمراكز الأمنية من الحصول على حقوقهم القانونية مثل الحق في توكيل محام وفي زيارة الأقارب اضافة إلى أشكال المعاملة الإنسانية.

وأكد سنقرط على أن الحملة ستستمر ولديها اتصالات ولقاءات مع مديرية الأمن العام ووزارة العدل لإيجاد الحلول المناسبة لقضايا التوقيف».

وحول العقبات التي تواجه الحملة قال سنقرط «لغاية الآن لا نستطيع القول بأن الأمن العام متعاون أم لا، ولا ردود من الأجهزة الأمنية على مطالبنا، ولم نشعر بأي تعاون من الجهات المختصة لغاية الآن رغم أن مدير الأمن العام خرج وصرح بتحسين ظروف التوقيف في المخافر وأنهم سيعملون على ذلك بعد يوم من إطلاق الحملة».

تغيير الحكومة أمر آخر تواجهه الحملة، وكما يقول سنقرط فإن العاملين عليها ينشطون مجدداً لطرح أفكار الحملة التي تتمثل بتحسين أماكن التوقيف المزرية والعمل على عدم التحفظ مدة زمنية طويلة كما هو معمول به خاصة من جهة المحافظ المتحفز لقانون منع الجرائم.

وستلجأ الحملة إلى الضغط الشعبي في حال لم تستجب الجهات المعنية بمطالبها، حيث تجري حالياً مرحلة من المفاوضات والمشاورات مع الأمن الأمن ووزارة العدل للحصول على تجاوب لمطالبات الحملة على أساس أن مراكز التوقيف ليست جهة قضائية أو إصلاحية.

ويتوقع سنقرط بأن الحملة ستدخل في مرحلة من الضغوطات إذا ما اضطرت للجوء إلى المؤسسات الأهلية والإعلام والجماهير لمناصرتها في كسب التأييد، مشيراً إلى أن هذه الضغوطات قد تتمثل بالضغط على أشخاص أو صحف أو عدم السماح للقائمين على الحملة بعقد المؤتمرات الصحفية أو التصريحات الإعلامية.

وتطالب الحملة بتعديل قانون المحاكمات الجزائية ووقف التوسع في اعتقال الأشخاص وفق قانون منع الجرائم، وستستمر بالتعاون مع وسائل الإعلام حتى تحقيق أهدافها.

الحركات الاجتماعية وبرامج الإصلاح

وكانت حركات وحملات عديدة أطلقها عدد من مؤسسات المجتمع المدني قد أثرت في المشهد الإصلاحي في الأردن منها حملات كسب التأييد لتغيير القوانين والتشريعات المتعلقة بقضايا الشرف التي أطلقتها مركز ميزان للدفاع عن حقوق الإنسان بقيادة المحامية أسمى خضر، وحملة «فزعتكو» التي أطلقها مركز حماية وحرية الصحفيين العام 2007، وكانت حملة مؤقتة للوقوف ضد قانون حبس وتوقيف الصحفيين الأردنيين.

وتتفاوت الحركات الاجتماعية تفاوتاً كبيراً في مراحل تكوينها وتطورها وفي أسلوب تنظيمها. فبعض الحركات قد يتبنى أسلوباً تنظيمياً فضفاضاً، وبعضها الآخر قد يعتمد على تنظيم هرمي دقيق ومحكم.

رسل الحرية

برندة
من عمر كلاب

يتوجه المجتمع المدني كونيا باتجاه تأطير نفسه مدنيا لغايات الدفاع عن الجنس البشري والافـراد والطبائع على تنويعاتها. وتشكل قوى الضغط المجتمعي في المجتمعات الحية قيمة مضافة وتلعب دورا استثنائيا في ازالة وحمل اعباء عن المجتمع والسلطات التنفيذية والتشريعية.

منذ عودة الحياة الديمقراطية الى الاردن وهذا السؤال مؤجل وغير جدير بالاهتمام المجتمعي بشقيه المدني والسياسي ولا يحظى بدعم ورعـايـة وصـارت مؤسسات المجتمع المدني او ما يطلق عليها هذا الاسم مكاتب ودكاكين تعود بالنفع على اصحابها وتطورت مع قدوم الدعم الخارجي الى فرصة استثمارية. وهدف اثرائي. رغم تعدد التسميات وشموليتها. فلا تجد عنوانا غير موجود في هذه البقعة الجغرافية الصغيرة. من الاهتمام بالبادية الى الاهتمام بالبيئة وباقي العناوين. وباستعراض بسيط للمخرجات تجد ان هذه العناوين عناوين فرعية وشخصية في اغلبها وقلما تجود علينا هذه المؤسسات بما «يفش الخلق» او يزيح ضبابية العنوان المطروح على قارمتها.

خلال سنوات طويلة وسؤال البيئة مطروح على الجميع ولحقته اسئلة كثيرة اخرها الغضب المجتمعي وحالة التشنج السائدة ومع ذلك لم يخرج علينا احد بيوتات الخبرة المدنية بوريقات صغيرة تدرس الظاهرة ولو دراسة اولية او تقوم بدعوة لحوار مجتمعي او حلقة نقاشية وتستطيع ان تقيس على باقي الاشياء والمسميات.

نحن مجتمع فردي. هذا اسهل ما تحصل عليه عند طرح الاسئلة على بيوتات المجتمع المدني ومؤسساته. فنسبة الاقبـال على المشاركة الـنـاديـة ضعيفة وتعلو قبيل الانتخابات الداخلية وكذلك انتخابات النقابات المهنية لم تسجل في اعلى احوالها 15% من المنتسبين اما النقابات العمالية فالحديث مختلف فهي في معظمها غير موجودة الا على الورق. والاحزاب تراوح مكانها منذ التأسيس الى لحظة اصدار شهادة الوفاة.

هناك محاولة جديدة وربما خجولة من قبل البعض الى اعادة احياء تجربة رسل الحرية وهي تجربة تهدف الى تأطير فئات متنوعة لتشكيل قوى ضغط مجتمعي تتصدى لنشر ثقافة المجتمع الايجابية ونشر ثقافة الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل. ومن المبكر الحكم على مشروع رسـل الحرية الوليد ولكنها فرصة لكي يكون المشروع قابلا للاستمرار والدعم والتواصل. وهي فرصة على الاقـل ان تكون لدينا مشاريع رسل حرية قادرون على تعميم التجربة الى الاطار الضيق من الاصدقاء والمعارف. لكن الفكرة يجب ان يتم تبنيها من مؤسسات رسمية اكثر متانة واتصالا من الجهة المدنية وربما يهتم رئيس المجلس الاعلى للشباب بالفكرة وتبدأ المحاولات وصولا الى فهم مدني للمجتمع وفهم ديمقراطي.

...ولهم فيها مآرب اخرى

العصا سيدة الغرف الصفية

برندة
من فرح عطيات

يقف كتمثال ابو الهول، في اول الغرفة الصفية، ليواجه الطلبة. بعيون جاحظة ترقب حتى انفاس التلاميذ يبدا بسرد الدرس من الفه الى يائه "على نفس واحد" دون توقف او انقطاع، بينما يغرق الطلاب في بحر من عدم الفهم عنوانه "احنا في واد وهو في واد ثاني".

طالب "سرحان" وآخـر "مـوش بالمود" وثالث يعبث بالهاتف النقال، ورابع وخامس و.... يخشون غضبه، كل ذلك والاستاذ على حاله، يسرد ويرقب ولا يدع مجالا لاحد لاصدار "اي نفس"، ما يخلف جوا من الرعب والخوف بين الاغلبية من الطلبة وخصوصا، صغار السن منهم.

وهكذا تمضي الايام والسنوات، ويظل التلقين والخوف سيد الموقف في المدارس، فتخرج الاجيال مرتبكة خائفة وهي تواجه معترك حياة لم تتدرب على ابسط قواعد التعامل معها.

اجيال تربت على العنف والقمع، فيكون من الطبيعي ان تعيش ما تربت عليه، "انـا السيد الاوحـد، ولا احد سـواي". وعلى قاعدة "يا ارض اشتدي" يعيش الكل فردا يسعى لفرض سطوته على الاخرين، بكل الوسائل والسبل.

هي ليست فقط مناهج تفتقر لابسط مبادئ ومفاهيم وقيم حقوق الانسان، بل ايضا اساليب تدريس جامدة، تعود لايام كان الطالب يخشى فيها المعلم "الشبح المرعب" الذي لا تكاد تمر لحظة الا وبيده عصا غليظة، يلوح بها في وجوه الطلبة مهددا بعواقب لا حدود لمداها لكل من يتجرأ حتى على ابداء رأي.

عشرات الدارسات، يضرب بها القائمون على التعليم من مسؤولين ومدرسين عرض الحائط، حتى وان كان من اعدها ممن يزعمون انهم خبراء من بين هؤلاء انفسهم.

وتحت وطأة الضغط المتوالي، وامام انتقادات واسعة؛ محلية ودولـيـة، تدعو كلها الـى تغيير اسلوب التدريس، وتضمين المناهج المدرسية مبادئ حقوق الانسان، وصولا الى نظام تعليمي ديمقراطي، يربي الاجيال فكرا ومضمونا وسلوكا على احترام الآخر، واحترام حقه في ابداء الرأي بحسب قناعاته وفكره.

لكن الناتج كـان مجرد نصوص مشوهة او متناقضة مع مفاهيم ومـبـادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بعد سنوات من جهود متواصلة، قامت بها الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، على مضض طوال السنوات السابقة، تحت ضغط منظمات اهلية محلية وعالمية معنية بحقوق الانسان.

الهدف، لم يكن واضحا لدى العديد من واضعي الكتب المدرسية، الذين يبدو ان عقلية نمطية ظلت تسيطر على بعضهم، وهم يعدون كتبا مدرسية تقوم على الحفظ والتلقين والتسميع، وتبعد عـن الحس الناقد والتفكير والفهم والنقاش، فواقع التعليم حتى الآن لا يبشر ببناء جيل يؤمن بالديمقراطية، ولا حتى يعرف حقوقه الاساسية.

العصا مـا تـزال تتسيد الموقف فـي الغرف الصفية، وهـي ليست افضل حـالا مـن نظام تعليمي فوقي آخر همه هو المضي في تعليم الديمقراطية وحقوق الانسان؛ نظام تعليمي بـات القول بانه "فاشل" قليل بحقه، فهو لم ينجح حتى في تخريج مميزين يشار الى نتاجهم العلمي بالبنان، رغم ان معدلات الثانوية العامة (التوجيهي) تخترق حاجز المائة علامة او تكاد. تتجاهل الوزارة انه حتى يكون المواطن مؤهلا لتحمل اعباء مسؤوليات خدمة للوطن، لا بد من تدريبه على الديمقراطية وحقوق الانسان، بل وانها تتناسى ان مكانة المملكة بين دول العالم لن تتعزز الا بتعزيز مكانة حقوق الانسان واحترامها، وتمثيلها في التشريعات القانونية.

ان اردنا بناء اجيال في بيئة سليمة، فمطلوب، وبالحاح اكثر من اي وقت مضى، تطوير المناهج التعليمية بادماج مفاهيم الديقراطية وحقوق الانـسـان، ابتداء مما يسمى بالجيل الاول من هـذه الحقوق والمتجسد في الحقوق المدنية والسياسية، وانتهاء بالجيل الثاني والتي تتضمن مفاهيم حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وادمـاج المفاهم لا يكون بسردها في الكتب المدرسية لتلقينها للطلبة وتحفيظهم اياها، بل بتعليمها ممارسة ديمقراطية حقيقية، تجعل الطالب مشاركا لا مستمعا.

ان اردنا مواجهة العنف المتزايد في المجتمع، وان اردنـا الحوار والقانون سبيلا لحل خلافات الافراد والجماعات في مجتمع مدني قوامه التعددية والتسامح واحترام كرامة الانسان وصون حقوقه، فالديمقراطية وحقوق الانسان هي الطريق.

وعلينا ان نعرف ان مـن الافـضـل ان تصل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان الى الجيل القادم ضمن برامجنا المنهجية بدلا من ان تصل اليهم محرفة ومن جهات خارجية، تسعى اليهم ان لم يذهبوا هم لها.

وان اردنـا فعلا بناء مجتمع متمدن حضاري، يحكمه القانون وتسود فيه قيم الالفة والاحترام المتبادل، القائم على مبادئ الحرية والمسؤولية المجتمعية، فان تعليم مبادئ حقوق الانسان، فكرا وسبيلا، وما يتعلق بها من شرائع ومواثيق دولية عالمية، هو السبيل.

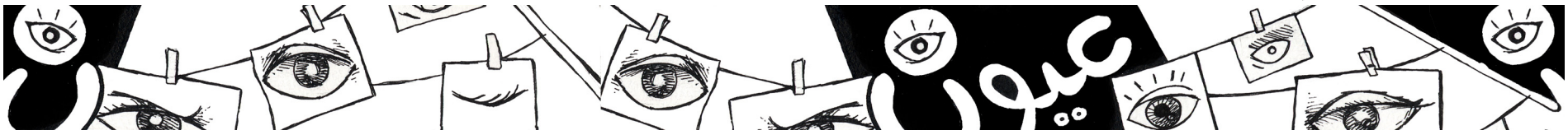

مصير مشروع الاقاليم نموذجا:

الاصلاح بحاجة الى اصلاح

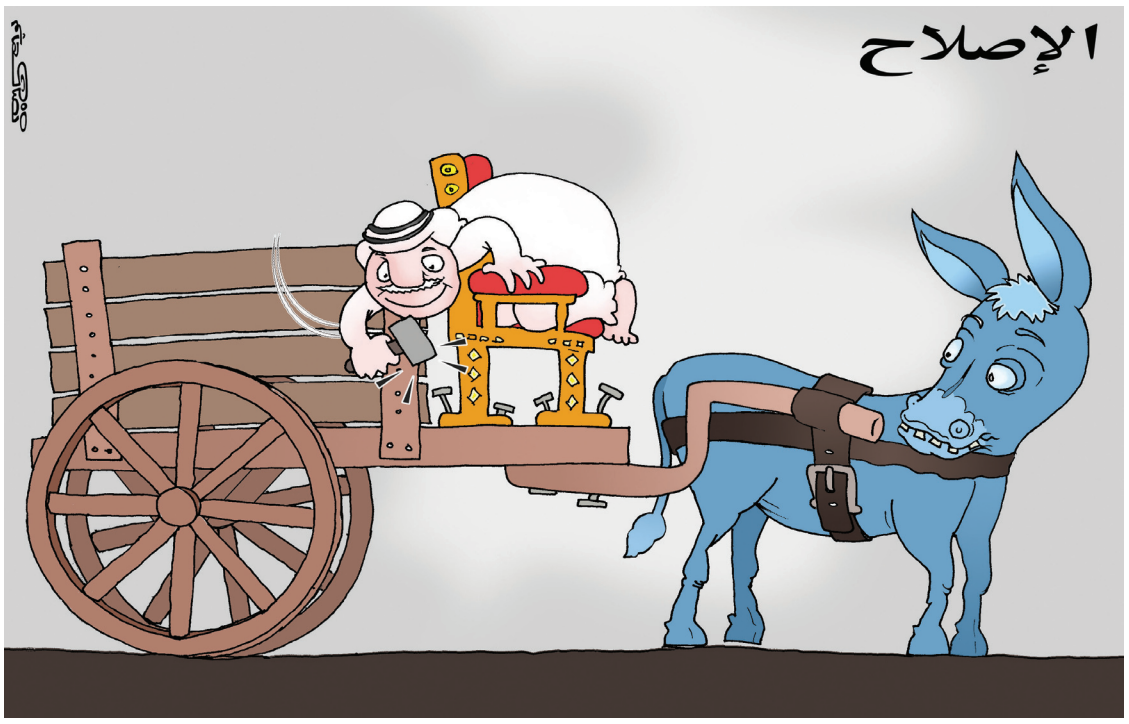

برندة خاص

لا يمكن القول بان القرار الاستراتيجي الحاسم الذي طوى قبل اسابيع ملف حل البرلمان اسس على اعتبارات من طراز تلك التي استخدمها خصوم الاصلاح السياسي في شرح وامتداح خطوات التراجع المنهجية التي شهدتها البلاد مؤخرا على الصعيد الاصلاحي خصوصا بعدما استمرت العناصر الاقليمية والامنية حصريا في لعب دورها كموانع تستخدم كذريعة احيانا لاحباط الاصلاحات او التراجع عنها.

التجربة في الحالة السياسية الاردنية تقول ضمنيا وبوضوح ان تقدير مخرجات الحوار الاصلاحي الذي لم يكن حوارا حقيقيا مهما كانت واحترام المشاعر سواء اكانت وطنية او انتهازية مسائل تدخل في نظام القرار السياسي في اي دولة حيوية فما بالك بالدولة الاردنية التي لا تستطيع لاعتبارات تبقى دوما مفهومة تجاهل اعتبارات المحيط واعتبارات الصراع مع اسرائيل عندما تضع خطة لاي مشروع من اي نوع.

لكن التجربة الاعمق تدلل بالمقابل على ان المطبخ الاستراتيجي لا يجامل المشاعر والاهواء الفردية او الجماعية على حساب المصلحة العليا ,خصوصا عندما يتعلق الامر بمخزن المعلومات والتقديرات الحقيقي الذي لا يطلع عليه اصلا كل المتحاورين وتحديدا اولئك الذين يتوهمون بانهم يقودون الرأي العام.

بهذا المعنى يبقى السؤال الاصلاحي وتحديدا في مساره السياسي رهنا بارادة سياسية من الواضح انها متاحة لكنها لا زالت تتحين الفرص للولادة على ارض الواقع ومن هنا حصريا ترى مصادر مرجعية في السياسة الاردنية ان قرار طي صفحة الاقاليم كنموذج لحسابات الاصلاح غير المنجز اكثر عمقا بكل تأكيد من ربطه بتفاعلات نخبة من البرلمانيين او الصحفيين المشاغبين على مشاريع الاصلاح بعدما كان قد طرح قبلا لاسباب اكثر عمقا من تلك التي طرحها المتحمسون للاصلاح والتغيير او « المنافقون « على حد تعبير رئيس تحرير صحيفة العرب اليوم طاهر العدوان.

وفي السياق يمكن ملاحظة ان تركيز صاحب القرار الاردني مرحليا شديد للغاية على انجاح المحاولة « السلمية « الاخيرة وان تحقيق اهداف ابعد واعمق قد يكون تطلب اغلاق صفحة الاقاليم لاعداد الرأي العام وتهيئته لتحولات قد تكون جذرية اكثر تتطلب تطهير الجو العام من التجاذبات التي تتخذ شكل الغبار.

ويلاحظ اخرون ان ماكينة الحكومة التي وقفت بقوة خلف مشاريع الاصلاحات في نسختها السياسية مزنرة باعلام رسمي انتفض لصالح المشروع فجأة قبل ثمانية اسابيع « انطفات" فجاة – اي الماكينة- بعد الوقفة الاردنية الملكية المهمة الاخيرة مع الرئيس اوباما في واشنطن والتي تبعها حراك استثنائي شمل السعودية ومصر وسوريا خلافا للفلسطينيين.

وهذا الانطفاء في جذوره وشعلة الاتجاهات الاصلاحية اصبح معادلا موضوعيا لواقع محدد يتضح فيه ان الكلام عن الاصلا ح السياسي في الاردن اكثر من الاصلاح الحقيقي خلافا لمسارات الاصلاح في المسار الاقتصادي التي قطعت شوطا في الانجاز مع ضجيج اعتراضي اقل.

دور الاعلام في الحالة المحلية المرسوم من قبل الحكومة كان التهليل لافكار وبرامج اصلاحية في البداية ثم الانقلاب عليها واشغال الجميع بالتفاصيل قبل التورط في حروب صغيرة وفردية مع تجاذبات تطرح لاعلاقة الاصلاح تحت ذرائع سياسية اعتباطية بقصد تخويف الاصلاحيين وتقليص مساحات حضورهم في الحياة العامة ,الامر الذي برر استنساخ هواجس الوطن البديل والخيار الاردني عدةمرات كلما ارتفعت موجات الاصلاح وبدا ان البلاد بصدد ولادة مشروع اصلاحي حقيقي.

وهؤلاء المناكفون لاتجاهات الاصلاح قدروا مثلا ان مشروع الاقاليم مفصل صغير في مشهد اكبر واعمق لكن من احتفلوا بالانتصار الناجز على مشاريع الاصلاح مرة اخرى لا يرون في المشهد اكثر من السعي للتنديد والتنكيل بكل من رأى في المشروع لمحة امل لمستقبل افضل في مفارقة تستنخ نفسها دوما في عمان .

والواقع الذي لا يعلق عليه الاطار الاستراتيجي في الدولة وان كان يلاحظه يقول الان بان اقرب وصفة « لاجهاض « اي مشروع تتمثل في ربطه بالوطن البديل حتى ان عضوا مهما في البرلمان اقترح على اقرانه مؤخرا الادعاء بان « تنامي مؤسسة الفساد « يفكك الوطن ويقدمه بديلا لاعداء الاردن على امل ان ينجح هذا الادعاء في تفعيل حملة وطنية قد تقضي على الفساد الحقيقي.

باختصار يمكن القول ان الاردن اصلاحيا لم تتغير معطياته فالاصلاح السياسي « مكانك سر" لنفس الاعتبارات الكلاسيكية ويتحين الفرص لتمرير فكرة هنا او هناك دون ان تتوفر بعد دلائل على قرب حل معضلة الاصلاح السياسي المتمثلة بقانون الانتخاب اما الاصلاح الاقتصادي فيجد من يقاتل لدعمه دون ان يلتفت له كثيرا معارضوا الاصلاح والتغيير وبصورة اقل يترنح الاصلاح الاجتماعي .

بالمقابل تؤشر طريقة تعاطي الجهازالتنفيذي مع فروقات النتائج على عدم وجود ادلة كافية ومقنعة تؤكد بان «المجاملات « التي حظي بها الحرس القديم والتيار المحافظ وخصوم الاصلاح والتغيير ومن يعتقدون واهمين انهم فعلا ردعوا « التحديث لن تصبح عائقا حقيقيا وصلبا ومكلفا عندما تحين لحظة سياسية حرجة تتطلب اسقاط الكثيرمن الكلاشيهات وتحتاج فيها الدولة لتحالف المجتمع معها.

تحديات الاردن المستقبلية على جهود الاصلاح الديمقراطي في الاردن 2005-2010

برندة خاص

خلافاً لما يعتقده البعض، فان تحديات الاردن المستقبلية المؤثرة على جهود الاصلاح الديمقراطي، او بلغة ابسط وادق، معيقات عملية الاصلاح الديمقراطي في الاردن هي، في الاساس، تحديات ومعيقات داخلية، تنبع من داخل المجتمع الاردني وتركيبته الديمغرافية. اما العوامل الخارجية، بما فيها البعدين الاقليمي والدولي، فاثرها ثانوياً مقارنةً بالعوامل الداخلية.

يحاول البحث التركيز على دور وطبيعة هذه العوامل، ونقاط الترابط والتنافر بينها، بهدف الوصول الى حقيقة المسببات المعيقة لعملية الاصلاح الديمقراطي، تمهيداً لتعريفها، ومعالجتها بما يعزز فرص وامكانات الاصلاح الديمقراطي الاردني.

يتناول البحث بالتحليل ثلاثة محاور رئيسة: البعد الداخلي، البعد الاقليمي والدولي، والبعد الاقتصادي والتكنولوجي.

فيما يخص البعد الداخلي يهدف البحث الى استكشاف قوى الامر الواقع وقوى التغيير داخل الدولة الاردنية فيما يتعلق بعملية الاصلاح الديمقراطي، بهدف اثبات ان هذه القوى هي الاكثر تاثيراً وفعالية في تحديد مستقبل الديمقراطية في الاردن.

من الواضح ان الاختناقات التراكمية هي الاهم والاكثر تاثيراً على مجريات الحياة السياسية ومنها بالطبع التحديات المرتبطة بعملية الاصلاح الديمقراطي في الاردن. وهذه الاختناقات التراكمية بعضها جزء من سياسات، وبعضها الآخر نتيجة حتمية واجتهادات عصفت بالاردن على مدى العقود الاربعة الماضية، واهم هذه الاختناقات التراكمية واعظمها تاثيراً هي ثلاثة: الاولى تتعلق بالتعديلات الدستورية، والثانية تتعلق بالعزل او الاقصاء، والثالثة تتعلق بايجاد حل للمعادلة بين الامن والديمقراطية.

ملخص ورقة عمل للدكتور لبيب قمحاوي حول الاصلاح

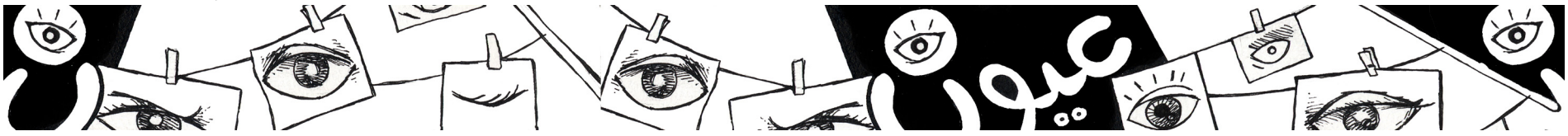

بني ارشيد: الوقت يمضي بسرعة والتأخير في انجاز اصلاح سياسي خطأ كبير

استطلاع الديمقراطية في عيون قادة الأحزاب

برندة
من هيئة التحرير

جاء تعريف الديمقراطية بوجهة نظر المواطن الاردني مجزوء، على اعتبار انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات المدنية والسياسية، مؤكدا على ان جوهر الديمقراطية هو حرية التعبير والرأي وحرية الاعلام والصحافة.

فـي حين ان هـنـاك فهما سيسيولوجيا يعرف الديمقراطية بربطها بالعدل والمساواة وبالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وازدادت ثقة المواطن الاردني بالنظام الديمقراطي في عام 2009 عن السنوات السابقة، فيما تراجعت ثقته في النظام السلطوي، وفق ما كشفته نتائج استطلاع حديث للرأي العام الاردني حول الديمقراطية في الاردن اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية.

وتنطبق المقارنة على مشكلة البطالة، حيث زادت نسبة الذين يقولون ان النظام التنافسي التداولي الديمقراطي هو الافضل لحل مشكلة البطالة من ٪35 في عام 2007 الى ٪43 في عام 2009، مقابل انخفاض نسبة الذين يرون بان النظام السلطوي هو الافضل لحل مشكلة البطالة من ٪15 في العام 2007 الى ٪2 في هذا الاستطلاع 2009.

واظهرت نتائج هذا الاستطلاع ان موقف الاردنيين من الديمقراطية كنظام سياسي هو موقف ايجابي. اذ يرى ٪72 من المستجيبين ان نظاماً سياسياً، حيث الاحزاب السياسية كافة تتنافس من خلال الانتخابات النيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الاغلبية، هو نظام ملائم جداً للاردن (٪40)، فيما رأى ٪14 انه غير ملائم على الاطلاق.

وبالمقارنة مع استطلاعات سابقة نجد ان تفضيل الرأي العام الاردني للنظام السياسي الديمقراطي التنافسي يزداد من سنة الى اخرى خلال الاربع السنوات الماضية.

وبوجهة نظر الباحث السياسي في مركز الدراسات الاستراتيجية الدكتور محمد المصري ازدادت الحريات السياسية والاعلامية في الاردن خلال السنوات الاخيرة، معتبرا انها جاءت نتيجة زيـادة الفضائيات وانتشار الصحف الالكترونية.

كما اعتبر المصري في توضيح خاص لـ«برندة» انه لا يوجد تغيير جوهري للديمقراطية في الاردن بشكل عام، حيث انها تتراوح في مكانها منذ 15 عاما.

واوضح ان الديمقراطية ليست حرية التعبير والرأي وحرية الاعـلام والصحافة فقط، وانما بالاضافة الى ذلك، فهي الحق في تكوين الاحزاب السياسية والمساواة بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

واشـار الى ان تعريف الديمقراطية في وجهة نظر المواطن الاردني جاءت مجزوئة، مبينا انهم يرفضون وصول حزب سياسي الى السلطة.

وحـول زيـادة ثقة الـمـواطـن الاردنـي بالنظام الديمقراطي في عام 2009 عن السنوات السابقة، اوضح الامين العام لحزب الرسالة الدكتور حازم قشوع ان هناك عدة اسباب لزيادة هذه الثقة اهمها: وجود اهتمام من قبل جلالة الملك باهمية المشاركة الشعبية في صنع القرار، ووجود قانون عصري للانتخابات، معتبرا ان هذه هي رسالة طمأنة للمواطن الاردني.

واضافة الى هذه الاسباب- يضيف قشوع- هناك تغيير بالمناخات من المناخات السلبية الى المناخات الاكثر ايجابية، بالاضافة الى كثرة التداعيات والارهاصات ادت بالمواطن الى البحث عن المشاركة الفعلية في صنع القرار.

واوضحت نتائج الاستطلاع بان حوالي ثلث المستجيبين يعتقدون بان حرية التعبير عن رأي معارض لتوجهات الحكومة في وسائل الاعلام المحلية مضمونة، فيما توافق حوالي ٪60 بـان حرية الانتساب الـى احـزاب سياسية معارضة وحرية الاشتراك في نشاطات دعت لها احزاب معارضة مضمونة الى درجات متفاوتة.

ومن الجدير ملاحظته بان اتجاهات الرأي نحو ضمان حرية التعبير عن الرأي هي اعلى منها بالنسبة لضمان حرية التعبير عن رأي معارض لتوجهات الحكومة.

وهذا ينطبق على ضمان حرية الانتساب الى احزاب سياسية مقارنة بضمان حرية الانتساب الى احزاب سياسية معارضة، وكذلك الامـر فـان ضمان حرية الاشتراك في تظاهرات سلمية هي اعلى من ضمان حرية الاشتراك في نشاطات دعت لها احزاب المعارضة. اي ان الرأي العام يميز بين مدى ضمان الحريات هذه على اطلاقها مقارنة بمدى ضمان هذه الحريات عندما تتضمن معارضة للحكومة.

وفي هذا الموضوع علق الامين العام السابق لحزب جبهة العمل الاسلامي زكي بني ارشيد لـ «برندة» بقوله: لا يوجد اي تغيير حقيقي في المناخ السياسي بـالاردن، وهذا ما يجعل المواطن يشعر بالخوف تجاه الانتساب الى اي حزب سياسي، مبينا انه اذا كنا نريد ذلك- اي انضمام المواطن الى الاحزاب السياسية- يجب على الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها ان تشعر الفرد بالتغيير الحقيقي.

وافاد حوالي ربع المستجيبين في الاستطلاع بانهم يستطيعون انتقاد الحكومة علناً دون الخوف من تعرضهم لعقوبات امنية او معيشية، مقابل ثلاثة ارباع المستجيبين (٪74) يخافون من انتقاد الحكومة علناً. اذ ما زالت نسب المستجيبين في هذا الاستطلاع، كما في استطلاعات سابقة التي تفيد بانها تخاف من ان انتقاد الحكومة يجر عليها عقوبات معيشية وامنية عالية.

واوضح الشيخ بني ارشيد بان هذه النسبة المتخوفة من انتقاد الحكومة علنا تعتبر مؤشرا على ان الامن هو الذي يتحكم في بعد المسار السياسي بشكل يبعد المواطن عن العالم الحزبي.

واشار بني ارشيد الى أن المطلوب في هذا السياق هو التغيير الحقيقي بحيث ان تعمل الاجهزة الامنية في مجالها فقط ولا تحاسب الناس على اختياراتهم.

وتفقد عملية التحول الديمقراطي واحـداً من عناصرها الاساسية، وهي القدرة على انتقاد الحكومة او معارضتها علناً ودون خوف من عقوبات على مثل هذا العمل او التصرف. الا ان نسبة الذين سبق وتعرضوا لعقوبات امنية او معيشية نتيجة انتقادهم للحكومة علناً او مشاركتهم في نشاطات سلمية معارضة قليلة جداً، حيث انها لا تتجاوز ٪1.5 من مجموع المستجيبين، وهذه النسبة على قلتها ما زالت نسبة جديرة بالملاحظة، اذ يجب ان تكون صفراً من حيث المبدأ بناء على ان حق المواطن مصون بانتقاد الحكومة.

وتعتبر نسبة الذين افادوا بانهم تعرضوا لعقوبات نتيجة لانتقادهم الحكومة قليلة (مع انها يجب ان تكون صفراً من حيث المبدا) ولا تبرر ارتفاع نسبة الخوف من انتقاد الحكومة علناً، وعليه تعكس النسبة العالية من المستجيبين في هذا الاستطلاع واستطلاعات سابقة انطباعاً راسخاً بأن انتقاد الحكومة علناً يقود الى عقوبات.

ومما لا شك فيه، ان احد اسباب رسوخ هذا الانطباع هو الممارسات السائدة التي استهدفت المواطنين من عقوبات في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي.

وافاد الباحث الاستراتيجي محمد المصري ان تعرض مواطنين- على قلتهم- لعقوبات نتيجة لانتقادهم الحكومة علناً من شأنه الانتشار، وبسرعة بين افراد المجتمع والتحول الى قوة النمط السائد، ومن ثم يصبح انطباعاً راسخاً.

اذ قال ٪48 من المستجيبين في الاستطلاع انهم يستطيعون انتقاد الحكومة علناً، ولكن بدرجات متفاوتة من خلال اللقاء مع الاهل والاقارب والعشيرة، وذكر ٪41 انهم يستطيعون انتقاد الحكومة من خلال اللقاء مع الاصـدقـاء والمعارف والـزمـلاء. فيما كانت نسبة من يستطيعون انتقاد الحكومة من خلال اشكال التعبير الاخرى (التظاهر، والاجتماعات، وسائل الاعلام، العرائض والبرقيات) نحو ٪25.

ويعتبر الـفـرق مـا بين نسب المستجيبين الـذي يستطيعون انتقاد الحكومة في مجالات محصورة وشبه خاصة مع اولئك الذين يستطيعون في المجال العام هو مؤشر الى ان الخوف من انتقاد الحكومة هو عامل اساسي في تفضيل مجالات شبه خاصة.

وفي عبارة لخص بها الدكتور قشوع زيادة نسبة من ينتقدون الحكومة علنا قال: كل الدول لديها حكومات لكن الدول الديمقراطية فقط لديها معارضات.

وحول اعاقة الديمقراطية في الاردن اعتبر الاستطلاع ان السبب الاكثر اعاقة هو استمرار الصراع العربي الاسرائيلي بنسبة ٪24 مقارنة بـ ٪8 في استطلاع العام 2008، تبعه عدم الاستقرار الاقليمي ٪22.

واذا ما اضفنا الى ذلك عوامل عدم الاستقرار الاقليمي الاخرى الاكثر تحديداً مثل: عدم الاستقرار في العراق والتخوف من مسألة الوطن البديل، نجد ان عامل عدم الاستقرار الاقليمي يشكل ٪59 مقارنة بنحو ٪29 العام الماضي في حين كان العام 2007 نحو ٪27 و٪37 في العام 2006.

وعند مقارنة المعيقات الداخلية بالخارجية، نجد ان ٪70 من المستجيبين يـرون بـان المعيقات هي خارجية في هذا الاستطلاع، بينما يرى ٪27 ان معيقات الديمقراطية في الاردن هي داخلية.

وبخصوص ذلك، قال الامين العام لحزب الرسالة الدكتور حازم قشوع لن نستطيع ان نتجاهل التداعيات السياسية او الاقليمية لاننا نتحدث عن معادلة فاذا كنا نريد ان نطور مفهوم الحرية والديمقراطية يجب علينا ان نطور مفهوم الامن والاستقرار.

وحول جماهيرية التيارات والاحزاب السياسية وحجمها بين المواطنين اشارت المعلومات الواردة في الاستطلاع الى ان جميع التيارات والاحزاب السياسية القائمة تمثل التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنحو ٪4 من المواطنين، منخفضة من ٪5 في استطلاع 2008 و٪9.7 في استطلاع 2007.

فيما كانت النسبة التي افـادت بان (ولا واحـد) من التيارات والاحـزاب السياسية القائمة تمثل تطلعاتهم هي ٪69. وكانت نسبة الذين قالوا انهم لا يعرفون ما اذا كانت التيارات والاتجاهات السياسية تمثل تطلعاتهم السياسية هي ٪22.

وكـان الاتجاه الاسلامي ممثلاً بحزب جبهة العمل الاسـلامـي هـو الاكـثـر تمثيلاً لتطلعات المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اي تيار او حزب سياسي اردني آخر، اذ افاد بذلك ٪2 من مجموع المستجيبين مقارنة بـ٪3.7 في استطلاع 2008 و٪5.6 في استطلاع العام 2007، فيما حصلت بقية التيارات والاحزاب السياسية الاخرى على اقل من ٪1 مجتمعة، في حين كانت اجابات ٪1 من المستجيبين لتيارات ليست ذات دلالة.

وهنا تساءل الشيخ بني ارشيد عن الجهة التي تمثل تطلعات الشعب الاردني، مشيرا الى ان الفراغ يسيطر على الجميع فضلا عن البيئة والمناخ السياسي.

واعتبر بني ارشيد في نهاية حديثه مع «برندة» ان الوقت يمضي بسرعة والتأخير في انجاز اصلاح سياسي سيؤدي الى عواقب غير محمودة تؤدي بالتالي الى تراكم الاحتقانات السياسية والاقتصادية خاصة بوجود ازمة اقتصادية ادت الى العجز ارتفاع المديونية في البلاد، ما ينذر باتساع الخطر وانفجار قريب.

والمطلوب في وجهة نظر الشيخ بني ارشيد هو توافق وطني على برنامج ديمقراطي محلي يراعي الخصوصية الاردنية قبل ان يفرض علينا اصلاح خارجي او يحصل انفجار داخلي.

> **قشوع: كل الدول لديها حكومات لكن الدول الديمقراطية فقط لديها معارضة**

كاريكاتير

نضال هاشم

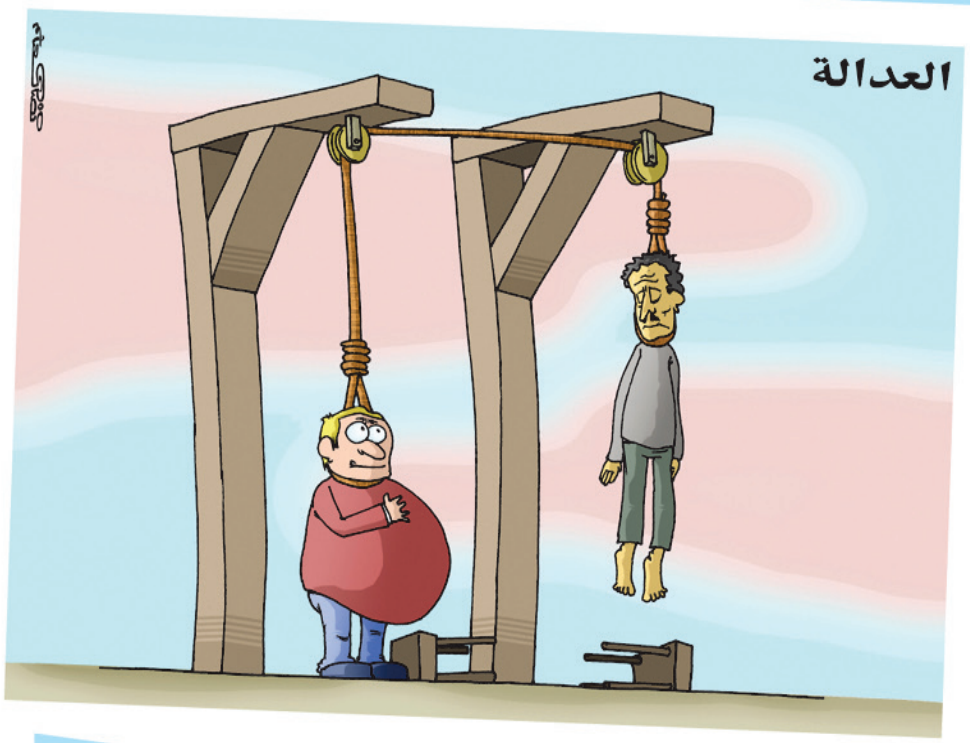

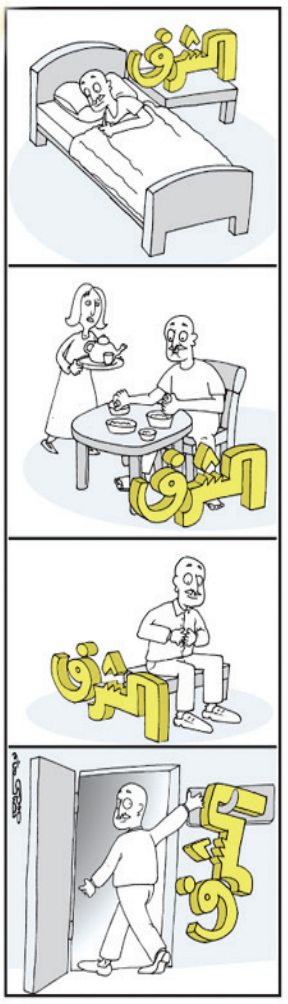

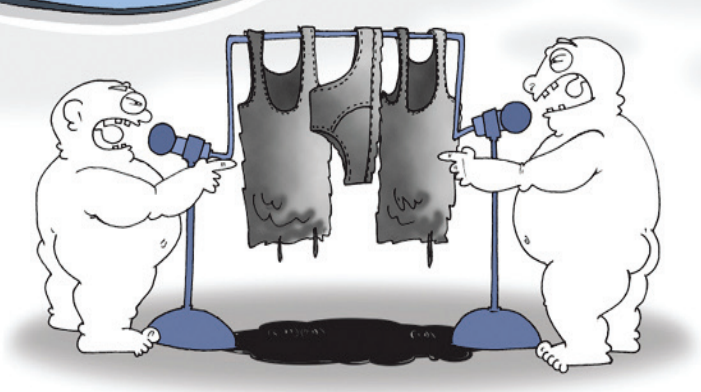

كاريكاتير

بهاء سلمان

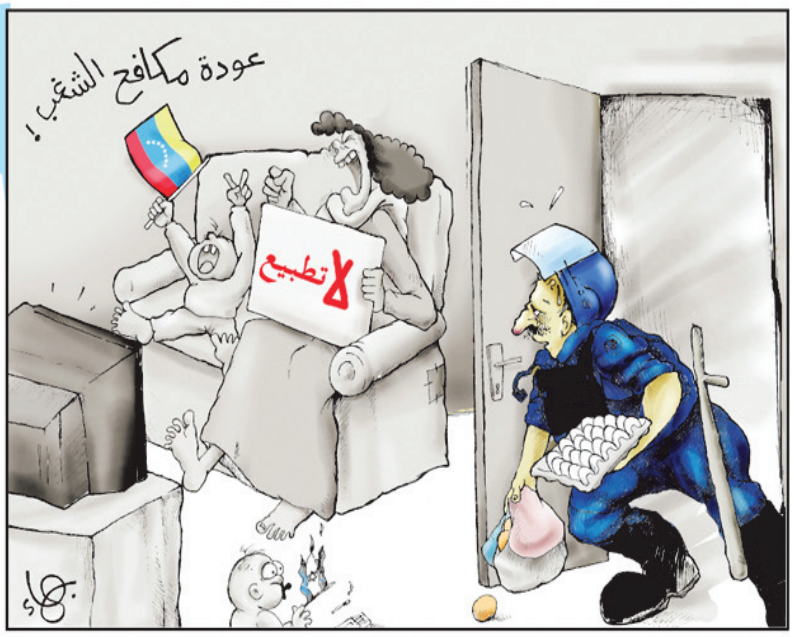

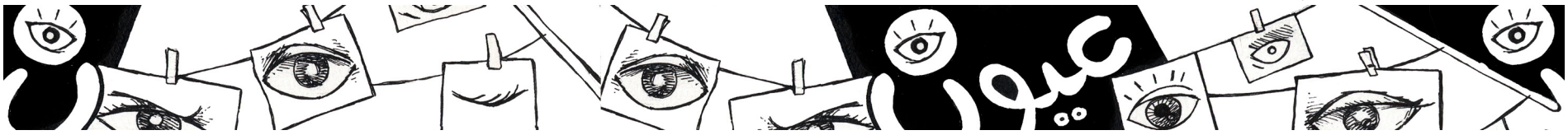

في استطلاع الكتروني حول اتجاهات الناخبين

نصف الاردنيين لا يحبون صناديق الاقتراع

برندة
من هيثم ابو عطية

تسيد التوجه الى مقاطعة الانتخابات نتائج استطلاع «غير علمي» اجري على موقع التواصل الاجتماعي الشهير «FaceBook» طوال ايام الشهر الماضي، ومن بين المشاركين في الاستطلاع اختار ٪48 اجابة «لن يشارك في الانتخابات».

اما باقي المشاركين في الاستطلاع، فقد قال ٪16 منهم انهم سيختارون نائبهم سندا لـ«مواقفه السياسية والوطنية»، مقابل ٪8 اوضحوا انهم سيختارونه على اساس قدرته على تقديم الخدمات التي يحتاجونها، بينما اجاب ٪6 بان اختيارهم سيكون على اساس عشائري، ومثلهم على اساس «الاكثر تعليما»، في حين قال ٪2 انهم سيختارون المرشح المعارض للحكومة ومثلهم سيختارون «من يدفع».

وبينما لم يجب احد بانه سيختار المرشح على اساس «انتمائه الحزبي»، قال ٪4 انهم سيختارون على اساس «الكوتا النسائية»، بينما قال مثلهم ايضا بانهم لا يعرفون الاساس الذي سيختارون بموجبه مرشحهم.

وتشير الاحصائيات في الدورتين الانتخابيتين 2003 و2007 الى ان اكثرية الشباب وهم الاغلبية من التركيبة السكانية في الاردن يحجمون عن المشاركة في الانتخابات في معظم المحافظات، وذلك رغم ان نسبة الشباب المسجلين والممارسين لحق الانتخاب، ازدادت في هاتين الدورتين الانتخابيتين، خاصة بعد خفض عمر الاقتراع من 19 الى 18 عام 2001.

ويعتقد البعض ان اهتمام الملك الشخصي بقطاع الشباب واطلاق عدة مشاريع ومبادرات كان منها هيئة شباب كلنا الاردن والمبادرات التي انبثقت عنها بالاضافة الى دخول المال السياسي في انتخابات 2007 حيث تم استغلال حاجة الشباب لفرص عمل في الحملات الانتخابية او التكسب مقابل الصوت في ضوء البطالة والفقر التي لم تتحسن احوالها في الاردن كلها عوامل ساعدت على زيادة لاقبال الشباب للتسجيل في الانتخابات في الدورتين السابقتين.

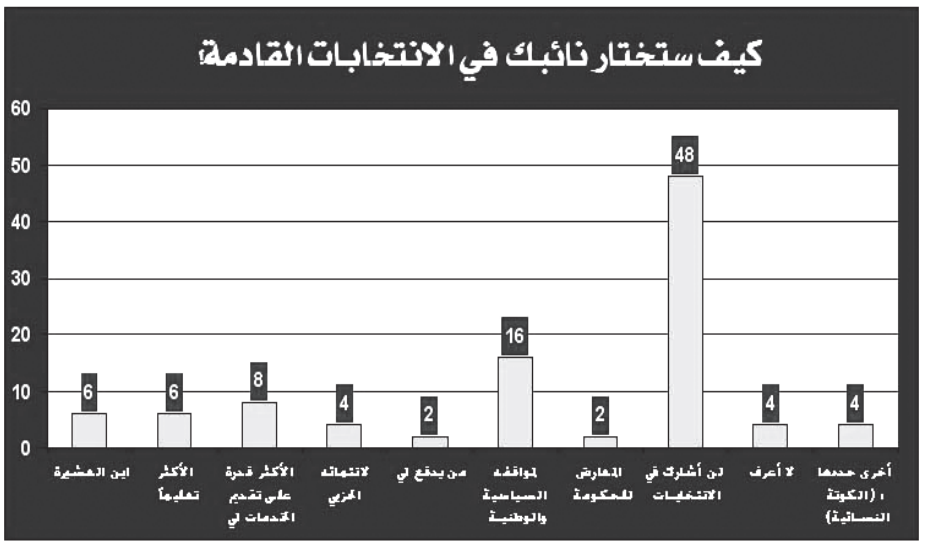

وكان المجلس الاخير اثار كثيرا من الجدل حول توجهات النواب فيه وعدم ادائهم لاهم الاستحقاقات من تغيير القوانين ودراستها وغيرها من الانتقادات طوال فترة وجودهم التي استمرت عامين وانتهت بحل الملك لهذا المجلس.

ولوحظ ان هذا المجلس الذي وصف بمجلس بارونات المال والسياسة سبب نكسة لما تم انجازه في الدورتين السابقتين على صعيد رغبة الشباب في المشاركة في الانتخابات حيث اشار استطلاع غير علمي اجري عبر احد اهم مواقع الشبكات الاجتماعية «الفيسبوك» الى ان ما نسبته ٪48 من المستطلعين لن يشاركوا بالانتخابات القادمة وذلك لعدة اسباب من اهمها عدم ثقتهم بفاعلية المجلس وقدرته على القيام بدوره من رقابة وتشريع بالاضافة لقانون الانتخاب المطبق حاليا والذي يعتمد الصوت الواحد وهو ما من شأنه ان يحصر الناخب في خيار واحد من دائرته الانتخابية التي تحدد بحسب منطقة سكنه بالرغم من المطالبات الحزبية بتغيير هذا القانون الى نظام انتخاب نسبي او مختلط.

ويعتبر الصحفي والخبير في الشؤون البرلمانية وليد حسني ان السبب الرئيسي لاحجام الشباب عن المشاركة في الانتخابات يعود للحالة التي ترتبت على انتخابات المجالس النيابية الماضية، وتحديداً من سنة 93 الى اليوم.

ويشير الى ان تلك الحالة ادت الى «ردة فعل سلبية الى كافة منتجات العملية الانتخابية وخصوصا المجلس الخامس عشر المنحل وهذا كشف عنه مبكراً فقدان المجلس للشعبية الجماهيرية المطلوبة».

ولذلك يرى حسني ان «اي تغيير على للنظام الانتخابي الذي سيعتمد على انتخابات مجلس 16 سيؤثر بشكل ايجابي على عدد المشاركين في انتخابات 2010 من الشباب تحديدا».

وحول حقيقة اشتراك الشباب في الدورتين الانتخابيتين السابقتين فيما اذا كان عشائريا او مال سياسي ام انه يعبر عن ارتفاع في الوعي السياسي وزيادة مشاركة سياسية، قال حسني «يمكن اعتبار ان كل هذه الامور اجتمعت مع بعضها وخلقت هذا المزاج الانتخابي السلبي لدى الناخبين في مجلسي 14 و15 وهو ما يمكن ان ينعكس بالضرورة على مجلس 16 حيث ان هنالك العديد من الاسباب».

وقال ان «النواب مثلا لم يقوموا بواجباتهم المطلوبة منهم سواء من ناحية الخدمات العامة في مناطقهم الانتخابية او من خلال الاداء البرلماني تحت القبة، وخصوصا الامتيازات التي حصل النواب عليها حيث اعتبرها الناخبون انها امتيازات شخصية ذهبت للنائب على حساب الناخبين».

ولفت الى «ظهور المال الانتخابي بشكل واضح وصارخ في انتخابات 2007 الذي جاء كنتيجة للوضع الاقتصادي الشخصي واستغلال حاجات الشباب من وعود في التوظيف والعمل وهذا ادى بالضرورة الى اعتماد الناخب على المال السياسي».

وردا على سؤال آخر حول مدى تأثير ايجاد لجان مختصة بالشباب داخل مجلس النواب تناقش مشاكلهم وتطالب بحقوقهم على زيادة المشاركة الشبابية في العملية الانتخابية، اكد حسني ان ذلك ممكن «ولكن هذا يحتاج الى ارادة من مجلس النواب المقبل لتعديل نظامه الداخلي حيث يوجد حاليا 14 لجنة دائمة وكانت هناك عدة اقتراحات لزيادة عدد اللجان ليصبح هنالك لجنة للشباب واخرى للمرأة وحتى للامن ولجنة لمكافحة الفساد، ولكن مجلسي 14 و15 لم يمتلكا الارادة السياسية في تغيير وتعديل النظام الداخلي للمجلس ليسمح بانشاء مثل هذه اللجان».

وبخصوص حجم الانتماء الحزبي لدى الشباب وتأثيره على المشاركة او الاحجام، اعتبر حسني انه «كلما زاد الانتماء الحزبي كل ما زادت عملية المشاركة في الانتخابات العامة ولكن هذا يعتمد على النظام الانتخابي، الذي ينبني عليه قانون الانتخاب لان نظام الصوت الواحد المتبع حالياً يبعد دور الاحزاب».

واضاف «عندما يكون هناك نظام انتخابي يسمح للاحزاب بالمشاركة وبالتمثيل هذا يعني ان الاحزاب نفسها في المجتمع المدني الاردني سيتسع مدى المشاركة فيها، وخاصة من قبل الشباب وسينعكس هذا بالايجاب على الترشح والانتخاب على اساس حزبي وعلى اساس برامج حزبية».

وقال ان ذلك «يدفع في العملية الديمقراطية وفي عملية الانتخاب بخطوات كبيرة الى الامام بشكل ايجابي ويعزز من دور الشباب في المشاركة السياسية ومن دور المساءلة المدنية للمؤسسة التشريعية والنواب انفسهم اي باختصار نحن نحتاج الى تغيير النظام الانتخابي وهذا يصبح تحصيل حاصل».

> **„ دخول المال السياسي ضاعف من مشاركة الشباب في انتخابات 2007 “**

خط احزاب

من هيثم ابو عطية

«خط احزاب»!! .. جملة قلتها على سبيل المزاح ما لبثت وان تحولت الى موضوع نقاش بيني وبين عدد من زملائي في العمل حيث كنا نناقش فكرة العمل الحزبي وحجم الممارسة الشبابية له..

فكرة خطرت ببالي عندما سألني احدهم هل لديك افكار لتشجيع الشباب للانضمام الى الاحزاب وممارسة العمل الحزبي؟! فكانت هذه الاجابة «خط احزاب».

سؤال اطرحه عليكم .. اتستطيع شركات الاتصالات الخلوية ان تفعل ما لم تستطع الاحزاب نفسها فعله ولا شعاراتها؟

في نظرة تأملية الى واقع مجتمعاتنا نجد ان حكوماتنا العربية ليست جادة في اصدار قوانين عصرية تسعى الى نشر الديمقراطية والاصلاح.. وبالمقابل فان جيل الشباب في مجتمعاتنا وانا واحد منهم مبتعد كل البعد عن العمل الجدي والمشاركة الفعالة لتغيير هذا الواقع بل على العكس تماما تلهيه الموضة والاغاني والمقاهي وغيرها مما نسميها ملذات الحياة.

من وجهة نظري ارى ان بمقدور شركات الاتصالات الخلوية ان تحث الشباب وغيرهم من فئات المجتمع الى الانضمام الى الاحزاب .. فلو – على سبيل المثال- اوجدت عروضاً جديدة ومنافسة كالتي تقدمها ونراها كل يوم في الصحف والمجلات وغيرها من لوحات الاعلانات التجارية الموجودة في الشوارع لفئات وشرائح المجتمع المختلفة كالطلاب والنقابات والموظفين والشركات وغيرهم ولكن هذه المرة للاحزاب .. فلربما نجد ان عدداً لا باس به من الشباب سوف ينضم الى الاحزاب ليحصل على عرض من هذه العروض – المغرية-.

قد يعارضني احدكم ويقول ان هذا من شأنه ان يفقد الاحزاب دورها والهدف الذي خلقت لتلعبه ويجعل منها تجمعات لا معنى لها الا ان يكسب الشباب من ورائها «خط احزاب».. هنا نعود الى نفس الحجة التي وضعت لها الكوتا النسائية –مثلاً- وهي ان نعتاد رؤية نساء نواب في برلماننا.. ومن هذا المنطلق فاننا ايضا بحاجة لان نعتاد وجود الاحزاب ونعتاد ايضاً انضمام الشباب لها فمع مرور الوقت يزداد الوعي لدورها ولاهميتها ونجد ممارسة فعالة من قبل الشباب للعمل الحزبي.

مرة اخرى اعود واقول لكم انها كانت مجرد جملة قلتها على سبيل المزاح .. فالى ان تصبح فكرة قيد التنفيذ على ارض الواقع.. نعود الى عالمنا الشبابي الاعتيادي وممارسة فعالياته بارتياد المقاهي والانضمام الى الاندية الرياضية ومتابعة الموضات العالمية وغيرها.

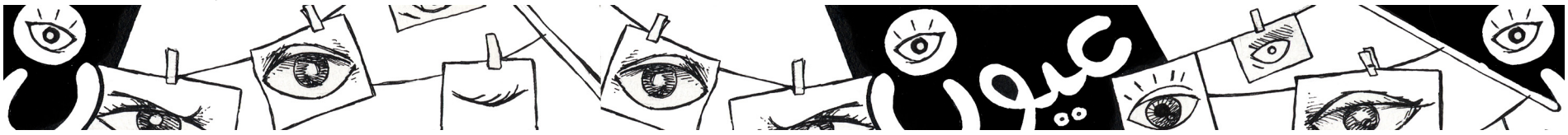

غالبية الصحافيين لا يعرفون حقوق الانسان

برندة
من هيئة التحرير

تظهر نتائج استطلاع "غير علمي" ان غالبية الصحفيين لا يعرفون مبادئ حقوق الانسان، كما انهم لا يستطيعون التفريق بين الشرعة الدولية لحقوق الانسان والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وتبعا لنتائج الاستطلاع الذي سعى لتحديد مدى معرفة الصحفيين بحقوق الانسان ومدى تطبيقهم لها من خلال عملهم الصحفي، فان غالبية الصحفيين ايضا يعتبرون ان "الدين يشكل عائقا" امام تطبيق حقوق الانسان.

وكان لافتا ان النسبة الاكبر من الصحفيين تؤيد الابقاء على عقوبة الاعدام، بحسب نتائج استطلاع الرأي الذي شمل عينة من 30 صحفيا من عدة مؤسسات اعلامية "صحف يومية، وصحف اسبوعية، وتلفزيون ومواقع الكترونية ووكالة الانباء الاردنية" من خلال الهاتف.

وردا على سؤال "ما مدى معرفتك بالشرعة الدولية لحقوق الانسان، وهل تؤمن بها كاملة او لديك تحفظات على بعضها"، تنوعت اجابات المشمولين في الاستطلاع بين "اعرف ما هو مصطلح الشرعة الدولية لحقوق الانسان والذي يتضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين ولدي تحفظات على ما يتعارض مع الشريعة الاسلامية"، وبين "اعرفها كاملة، ولدي تحفظات بان منظومة حقوق الانسان غير مكتملة بموضوع حرية التعبير وابداء الرأي".

وبينما قال البعض انه "لا يعلم ماهي"، لخص آخرون اجابتهم بانها "العهد الدولي لحقوق الانسان والاعلان العالمي لحقوق الانسان وليس لدي تحفظات واؤمن بها كاملة".

وجاءت اجابات اخرى على نفس السؤال لتقول "لدي اطلاع كامل على حقوق الانسان ولكن لدي تحفظات فيما يتعلق بالمرأةوالاطفال"، "اعرف عنهاانهامجموعة وثائق تتعلق بحقوق الانسان مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتحفظ على كل شي يتعارض مع الدين"، و"لا اعرف بها.. اعرف انها صادرة عن الامم المتحدة".

وفيما وصف بعض الصحفيين المستطلعين درجة معرفتهم بالشرعة الدولية لحقوق الانسان بانها " جيدة جدا"، لخص آخرون معرفتهم بها بانها تتعلق "ببعض الحقوق المنتقصة التي تناولتها في جملة تقارير صحفية قمت باعدادها على مدار سنوات، تتعلق بحقوق المرأة والطفل والمعاقين واللاجئين والسجناء والعمال وقت الحروب. وبالتأكيد اؤمن بها كاملا وليس لدي اي تحفظ بما فيها الحقوق المتعلقة بالاديان وحرية اختيار الدين المناسب للشخص. (رغم معارضتها لدين الدولة الاردنية وهو الاسلام)".

وبناء على السؤال السابق سئل الصحفيون المستطلعين عن "ما هي المواد التي تنص على مبدأ حرية التعبير"، وجاءت الاجابات لتكشف عدم معرفة الغالبية بتلك المواد.

وتنوعت اجابات الصحفيين على هذا السؤال بين "لا اعرف هذه النصوص"، "اعرف المواد ولكن لا اتذكر ارقام النصوص واين وردت"، "لا اعلم ما هي"، "اعرف المواد ولكن لا اتذكر ارقام النصوص ولكن اعلم انها جاءت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان". وقالت بعض الاجابات "لا اتذكر ارقام المواد ولكن اعلم انها وردت في العهد الدولي للحقوق المدنية والاعلان العالمي لحقوق الانسان"، "لا اتذكر النصوص والمواد"، "ذكرت في عدة مواثيق مثل اتفاقية جينيف ومعاهدة فيرساي وغيرها الكثير من المواثيق التي اكدت على حرية التعبير وابداء الآراء السياسية".

وفي اجابة اخرى قال صحفي ان من بين تلك النصوص "المادة 19 البند الثاني من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 لكل انسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب او باية وسيلة اخرى يختارها»، فيما قال آخر انها «موجودة في مجمل مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكن مشار اليها بوضوح بالمواد 18 و19». وحول درجة الايمان بمبدأ عالمية حقوق الانسان، وكيف يراه الصحفيون المستطلعة آراؤهم، اعتبر بعض المشمولين في الاستطلاع ان حقوق الانسان "بالطبع عالمية ما يعني انها مبادئ عامة متفق عليها من قبل البشر جميعهم ويجب احترامها والدفاع عنها والمقاتلة لاجلها"، فيما قال آخرون ان "حقوق الانسان هي قيمة يشترك بها جميع البشر ".

وبينما رد احد المشمولين في الاستطلاع بـ"لا اعرف ما هو المصطلح"، قال آخر "الحقوق متساوية لجميع البشر اينما وجدوا"، واكد ثالث "نعم اؤمن بعالمية حقوق الانسان وهي برأيي ان الناس متساوون جميعا في الحقوق والواجبات مهما اختلفوا في الاديان الاعراق والجنسيات والاجناس".

وجاءت اجابات اخرى على النحو التالي: "نعم اؤمن، واعتقد ان المواثيق الدولية هي من اعطت لحقوق الانسان الصبغة العالمية مع التأكيد على وجود خصوصيات للمجتمعات تتعارض مع هذه الحقوق وتحد من عالميتها"، "اؤمن بمبدأ عالمية حقوق الانسان، اراها باحترام انسانية الانسان دون استعباد او منة واعطائه حقوقه المشروعة كافة ابتداء من الحرية".

وقال صحافي "بالتأكيد اؤمن بعالمية حقوق الانسان لكونها لا تختلف من بلد لآخر بكافة المجالات تبدأ من حرية التعبير عن الرأي وتنتهي بحق التعليم والى غير ذلك"، فيما اكد آخر انها "تأخذ طابعها العالمي من اشتراك جميع الدول بذات القضايا الجوهرية مثلا حقوق ذوي الاعاقات تتشابه فيما بينها في جميع بلدان العالم سواء المتقدمة او غير المتقدمة نسبيا اضافة الى متابعات المجتمع الدولي لشتى الدول المخالفة لقواعد حقوق الانسان في دولها، مع الاشارة الى ان غالبية دول العالم موقعة ومصادقة على عدة نصوص من القوانين الدولية".

وردا على سؤال "هل تعتقد ان حقوق الانسان تصطدم مع معتقداتنا واعرافنا؟ (هل الدين يتعارض مع حقوق الانسان)"، كانت الاجابات متنوعة ايضا، اذ قالت "في بعض الامور المحصورة جداً كالحرية المطلقة في اختيار الاديان"، "لا تصطدم. وانا ارى ان الدين على سبيل المثال يرعى حقوق الانسان ويدافع عنها".

وبينما قال مشمول في الاستطلاع "طبعا تصطدم .. مثل ما يتعارض مع الدين كسفر المرأة واعطاء الجنسية"، في حين اجاب آخر بـ"الى حد ما كحرية المعتقد وحرية المرأة في السكن مثلا".

وفي الاجابة على نفس السؤال قال صفي "بعض البنود تتعارض مع الاديان مثل حقوق المرأة "كالانجاب قبل الزواج" وزواج المثليين"، فيما رد آخر بـ"بالتأكيد، وهنا مفهوم خاطئ ان الدين يتصادم مع الحقوق ولكن الدين منح الحقوق كاملة من مفهومه ولكن هناك بعض الامور اللااخلاقية مثل الاجهاض وزواج المثليين التي رفضها الدين وتتعارض مع الحقوق الموضوعة".

واكدت اجابة اخرى "نعم يتعارض وخير مثال ان الدين لا يساوي المرأة بالرجل بالاضافة الى حرية المعتقد وهو احد اسباب عدم تطور حقوق الانسان في مجتمعاتنا وتقف عند نقطة معينة"، وقالت ثالثة "الاديان عززت مبادئ حقوق الانسان في نصوصها، ولكن المشكلة تقع في تطبيقها وتعارضها مع العادات والتقاليد المجتمعية".

وفي حين قالت اجابة بان "الدين، مثلا وما ينصه الاعلان العالمي لحقوق الانسان, يتيح للفرد حرية اختيار الدين المناسب له بينما هو غير مسموح به في معظم الدول العربية بل وتدين المتحول عن الاسلام"، اعتبرت اخرى ان الدين يتعارض "بالتأكيد" مع حقوق الانسان، وخصوصا "في قضايا المرأة وحرية المعتقد".

وبخصوص مواقف الصحفيين المشمولين في الاستطلاع من عقوبة الاعدام، اظهرت النتائج تاييد الغالبية للابقاء على هذه العقوبة في التشريعات الاردنية. وجاءت الاجابات متنوعة على سؤال "هل تؤيد عقوبة الاعدام ؟ وهل هي بنظرك عقوبة رادعة؟"، اذ قالت "اؤيدها واعتبرها عقوبة رادعة وهي تطبيق لاحكام الشريعة فالقاتل يقتل في الدين"، "اويدها في حالات القتل المتعمد وهي عقوبة رادعة وضرورية".

وفي المقابل قال صحفي في اجابته "في المطلق لا اؤيدها ولكن هناك حالات تعتمد على الجريمة نفسها يتوجب فيها الاعدام"، ورد آخر بـ"انا ضد عقوبة الاعدام بشكل عام ولكن بعض الجرائم تستوجب الاعدام وخصوصاً للمجرمين الذين لا امل من اصلاحهم".

ومن الاجابات على نفس السؤال جاء ان "الاعدام في زمن مضى كان واجباً ولكن الآن هناك قوانين تنظم وتنزل العقوبات الرادعة لمثل هذه الجرائم دون تنفيذ حكم الاعدام"، "اؤيدها في بعض القضايا كالاغتصاب والتجسس وخيانة الوطن"، "لا اؤيدها ولا اجدها عقوبة رادعة"، "نعم اؤيدها"، "لا اؤيدها، عقوبة الاعدام لا تعد عقوبة رادعة باي حال من الاحوال".

حرية المعتقد في الاردن .. البيئة القانونية والضغوط الاجتماعية

برندة
من محمد غنيم

يقصد بالحق في حرية الدين او المعتقد في اطار منظومة حقوق الانسان حرية الفرد في اعتناق ما يشاء من افكار دينية او غير دينية.

وقامت اللجنة المعنية بحقوق الانسان في عام 1993، وهي لجنة تقوم بالاشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتتشكل من 18 خبيراً يتم انتخابهم من قبل الدول الاطراف بتحديد تعريف لحرية المعتقد.

وظهرت في الاردن كما في باقي دول العالم النامي ظواهر جديدة بدأت تاخذ بعداً عقائدياً واجتماعياً بشكل ملحوظ خاصة مع انتشار تكنولوجيا المعلومات التي وفرت وسائل الاتصال والتواصل الحديثة كالويب وبرامج التفاعل الاجتماعي المعروفة كالفيس بوك واليوتيوب وغيرها من المدونات.

وسائل الاعلام نشرت مؤخراً اكثر من تقرير صحفي يتحدث عن مجموعات شبابية تنتمي لما يعرف بـ»عبدة الشيطان»، حيث اشتكى اهالي مناطق في عمان الغربية بقيام عدد من الشباب بسلوكيات غريبة على المجتمع والاعراف والقيم الدينية السائدة في الاردن، فيما القى رجال الامن القبض على عصبة من الشباب في احدى المزارع وبحوزتهم ادوات غريبة يستخدمها المنتمون او المقلدون لثقافة «عبدة الشياطين»، واقتادوهم الى التوقيف.

وتشير الوقائع السابقة الى رفض اجتماعي وقانوني لتلك الممارسات حيث يصفها المجتمع بثقافات خارجة عن المعتقد والعادات والتقاليد من جهة، فيما يرى مراقبون وناشطون حقوقيون ان القوانين المعمول بها في البلاد لا تسمح من ممارستها سواء بشكل علني او سراً.

ولا يوجد في الاردن معلومات او ابحاث تشير الى رغبة الاشخاص بتغيير معتقداتهم، غير ان المعروف هو تضمين المعتقد ضمن المعلومات المطبوعة على هوية الاحوال الشخصية التي تستصدرها دائرة الاحوال المدنية الرسمية للمواطنين في الاردن، اذ تظهر الديانة مسماة على صدر الهوية الشخصية تشير الى ديانة حاملها، مسلماً ام مسيحياً، ولا توجد معلومات تشير الى المذهب او الطائفة للاشخاص المنتمين لطوائف دينية اخرى مثل الدرزية والشيعية والبهائية وغيرها.

دستورياً يشير الناشط الحقوقي د. فوزي السمهوري ان «حرية المعتقد في الاردن مكفولة بشكل عام ولا يوجد اضطهاد لاتباع اي من الديانات السماوية».

وينوه السمهوري الا انه «يجب عدم اغفال ان دين الدولة هو الاسلام وبما ان دين الدولة الاسلام فهذا يعني بالفقه الدستوري والقانوني ان القوانين يجب ان لا تتناقض باي شكل مع الاشكال مع الدستور».

يقول السمهوري «عندما نتحدث عن الاديان في الاردن فهناك ديانتان هما الاسلام والمسيحية، وبالتالي اتباع هاتان الديانتان تسود بينهم المودة والتفاهم ولا يوجد بالقوانين ما يميز بالمعاملة ما بين مسيحي او مسلم».

ويرى ان «الاصل ما يجري تسميته بالمعتقدات مذاهب وليس معتقدات وبالتالي فان هذه المذاهب عبارة عن اجتهادات سواء كانت اسلامية او مسيحية، وان الحديث عن حرية المعتقد لا يختلف عن الحديث عن حرية الرأي والتعبير».

ومن زاوية رفض المجتمع واحتجاجه لبعض تلك المعتقدات يرى السمهوري انه «اذا ادت هذه الاعتقادات الى فتنة فانها مرفوضة ولا تكون كذلك عندما لا تتعارض مع حق الآخرين برفضها والاعتراض عليها».

ومن ناحية تعرض اشخاص للاعتقال والتوقيف و/ او الاحتجاز على خلفية ممارسات عقائدية دخيلة على المجتمع او منع بعضها من ممارسة ما يعتقدون انه من حقهم يقول السمهوري «اذا كان هناك اضطهاد ليس فقط في النواحي الدينية لما وجدت هناك منابر وحركات لمجموعات علمانية ولا دينية، فالبيئة القانونية تسمح بحرية الافكار والمعتقدات وتناقلها، ولكن على اساس ان لا تسيء للمجتمع، وهناك احترام فيما بينهم وان اختلفوا في المبدأ او الرأي، فالاساءة للاكثرية بما يغذي الكراهية امر محظور في القانون الدولي».

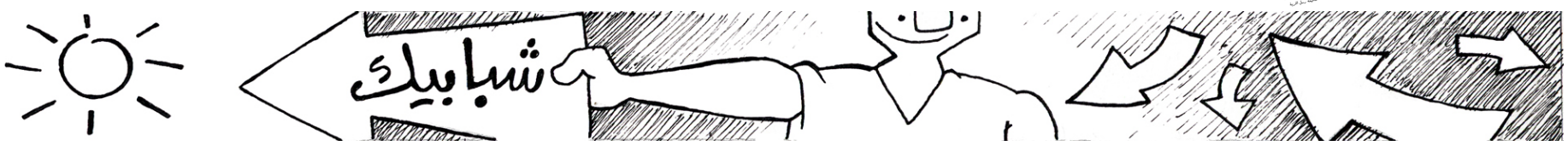

يافطات صامتة على هوامش الكتب تعلن ما لا ينطقه اللسان

قدم استاذ الاجتماع الراحل سيد عويس كتابا قيما مثل اضافة للمكتبة العربية، الكتاب بحث في مساحة جديدة وخصبة كقارة ثقافية غير مكتشفة، فقدم مؤلفه تحليلا للعبارات المكتوبة على سيارات النقل والاجرة في مصر، وبحث عن جذورها كوسيلة تعبير «صامتة» تشي برأي فئة كبيرة من الناس برأيها في الحياة والمصير، العبارات اتت لتضم امثالا شعبية وعبارات خاصة موجهة لـ (الآخر) بعيدا او قريبا، عدوا او حبيبا، ولم تقتصر ابدا على السيارات المتنقلة، فوصلت الى المراكب الصغيرة وجدران المدارس، وحتى المراحيض العامة، اصبحت فعلا صامتا، فباستثناء صاحب السيارة الذي يسجل عبارة ما لتدلل على شخصيته، فالآخرون هم ضمير غائب، شاعر آخر من مصر يدعى محمد عبد الدايم يعتبر هذا النمط من العبارات هو صورة على تسجيل العصيان والخروج على السائد، العرفي، (سجل على الاوراق والجدران، سجل لنفسك جرأة العصيان).

كتاب سيد عويس واي كتاب آخر يمكن ان يكون ضحية للهتاف الصامت، يمكن لطالب يستعيره من المكتبة ان يصول ويجول بين صفحاته، يسجل اعجابه بفقرة، بينما يدين فقرة اخرى، يمكن ان ينعت كاتبها بالعبقرية او يصفه بالخسة، انها عملية مصادرة ذاتية للفكر، وسطو على حق الآخرين، نتاج فكرة مجانية تعبر في رأس القارئ ليثبت كلماته المجهولة المصدر على هامش الكتاب الذي التقطه من مكتبة عامة، حوار من طرف واحد، مع ضمير غائب، يمكن ان يكون ذلك نتيجة خلل نفسي او رغبة مكبوتة، ولكنها ليست رغبة في الظهور، انها رغبة في الاستعراض، او نوع من الانتقام الصامت لفكرة فشلت ان تعبر عن نفسها بصورة طبيعية.

ان تتبع هتاف الصامتين في مطاردة السيارات او المشي بجوار الجدران، او حتى ولوج العالم السري للمراحيض العامة مسألة سهلة نسبيا، اما البحث عنها في بطون آلاف الكتب الملقاة على ارفف المكتبات فمهمة معقدة، على الاقل تطلب معرفة بتوجه الكتاب وكاتبه، لمعرفة طبيعة السلوك الذي يمارسه المعلق الخفي الذي يترك علامته كمراهق يكتب اسم انتمائه الحزبي على احد الاسوار، وتبقى مسألة فهم الطبيعة النفسية لهذا الفعل صعبة هي الاخرى، هي رسالة من لا احد الى اي احد.

المحرر

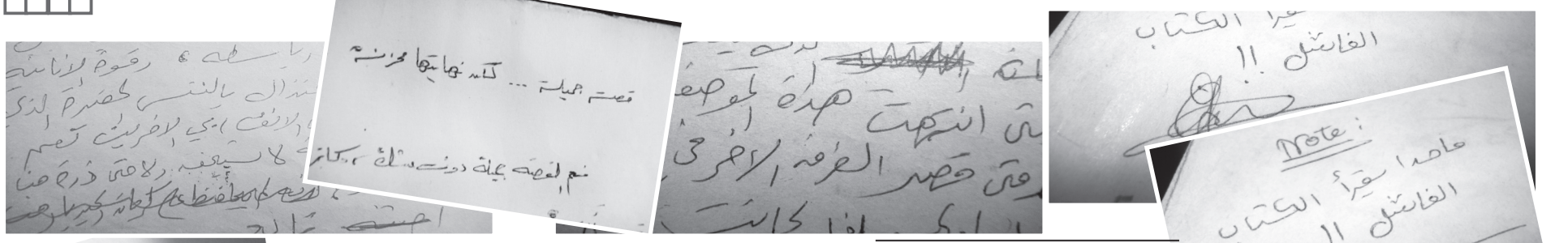

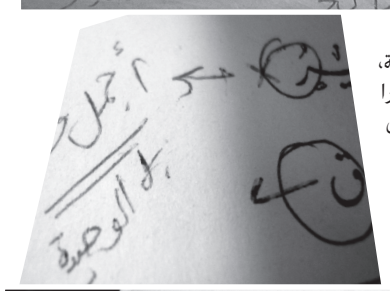

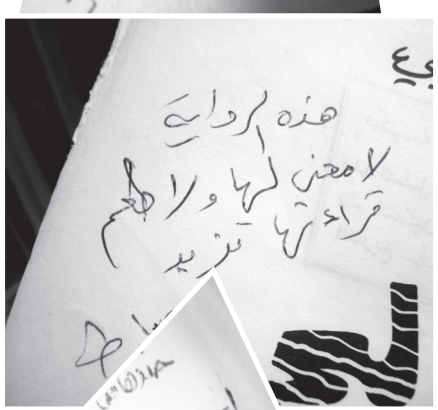

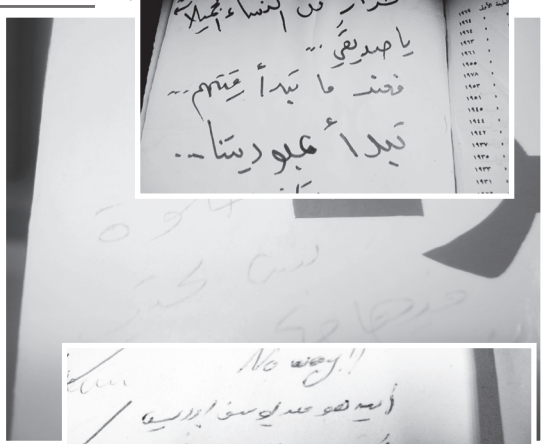

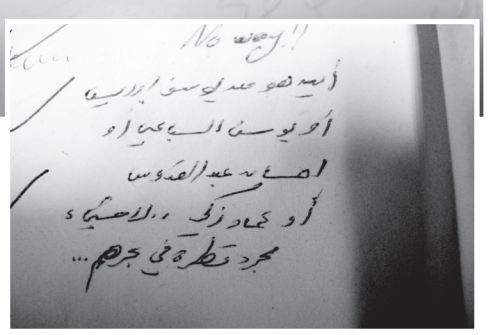

برندة
من رماح ناجي

لم اكن قد بدأت بعد بقراءة كلمة واحدة من كلمات الكتاب المطبوعة، ثم.. "انت فاشل"..!

ترددت في المضي بقراءة ما تزخر به الصفحات التالية، وأنا لا ازال تحت تاثير تلك العبارة او ذاك الاتهام الذي استفتحت به الكتاب الذي التقطته من رف مكتبة الجامعة الاردنية، حالما قلبت جلدته الامامية، لعلي اجد تفسيرا له قبل الخوض في تفاصيل الاوراق الداخلية، نظرت خلسة الى ذات المكان الملوث بحبر تلك العبارة، وكاني اخشى اتهاما آخر من مجهول حكم علي بالفشل لمجرد التقاطي لهذا الكتاب، ادنيت نظري قليلا بعد ان استعدت جزءا من كرامتي حينما وجدت الخط الذي كتبت به العبارة رديئا بالحد الذي يصل الى الاتهام، قليلا الى الاسفل.. لا شيء يذكر، الى اليمين قليلا.. لا شيء، هنا تجرات لقلب الصفحة والبدء بالمضمون الفعلي لما بين يدي، لكن قبل ان احرك اي شيء، هناك سهم مرسوم بحبر باهت يشير الى العبارة اياها ويصلها مع الصفحة المقابلة لها، لاجد المسالة الآن اصبحت شخصية بامتياز!

«من غير المقبول ان يقوم طلاب جامعة ليس لديهم المهارة ولا القدرة على النقد البناء وتقييم روائي وكاتب كبير بشهادة العالم اجمع». وهذا هو الاتهام الثاني.

في البداية كنت قد شعرت للحظة ان ذوقي الادبي خانني هذه المرة في انتقاء كتاب مناسب، لكن بعد قراءة العبارة الثانية شعرت بتحد كبير وفضول اكبر لزيارة هذه الصفحات التي ولدت لدي قبل قراءتها شعورين متناقضين في آن معا، احدهما الخجل من ذوقي الادبي الذي قلما يخطئ في انتقاء ثروته الثقافية، والآخر شعور بثقة شديدة في ذات الذوق الادبي، اذ وجدته يتجاوز حدود سني عمري العشرين بالرجوع الى الاتهام "رقم اثنان" والذي يسبق، ايضا، اي كلمة مطبوعة من الكتاب!

كي احسم امري واقطع الشك باليقين، ارتايت ان اقرا الغلاف الخلفي للكتاب، علّي اجد بعض المقتطفات مما في طيات الكتاب، قلبته فتسلل من بين يدي ووقع ارضا، كانما ليشد انتباهي الى امر آخر، نظرت بتاثر الى تلك الاوراق المبعثرة داخل جلدتين سميكتين وكانها ضحية تنتظر جلادها ليترك اثر سوطه عليها بين الفينة والاخرى، لكني سرعان ما ابعدت هذه الافكار من مخيلتي، اذ اني لا اميل عادة الى هذا القدر من الانسنة، التقطت الكتاب من جلدته الخلفية، اصرارا مني على قراءة بعض من مقتطفات عمل ادبي استغرقت كتابته لربما سنوات عدة، رفعته الى مستوى مناسب للرؤية، لكن قبل ان اقلبه استوقفتني كمية الحبر على الصفحة الداخلية لجلدة الكتاب الخلفية، تاملت فيها برهة، فوجدت المسالة الآن تطورت لتصل الى مسؤولي مكتبة الجامعة!

"هذه رسالة الى مسؤولي الجامعة الاردنية الموقرة: يؤسفني ان اقول لك يا مكتبة الجامعة ان الوقاحة يجب الا تصل بك الى هذا الحد بوضع كتب من هذا النوع في المكتبة، لانها قلة حياء ورذيلة..."

اشفقت على ما بين يدي، عدت الى الرف ذاته الذي استعرت منه الكتاب واخذت اقلب الكتب الاخرى، لاجدها اكثر تلوثا بكميات اكبر من الحبر على اختلاف الوانه، ثم.. طالبة تتجه نحوي، ترمقني بنظرات مريبة، تقترب اكثر فاكثر، تقف امامي صامتة، كانما لتفسر علامات الاستفهام والتعجب التي ارتسمت على وجهي، ثم..

"كنت اتساءل، هل لديك قلم حبر؟"

احد امناء مكتبة الجامعة الاردنية الاستاذ نمر اوضح ان لا اجراءات تتخذ من قبل ادارة المكتبة لمحاسبة الطلبة على كتابة التعليقات، اذ يسهل على الطالب انكار ذلك، كما سخر من تلك التعليقات التي تثير الضحك، اذ تتحول هذه الكتب في بعض الاحيان مكانا للاعايات الانتخابية او مرتعا لابداعات البعض في رسم النساء بشكل خاص.

يعزو دكتور علم النفس نبهان ابو صليح مثل هذا السلوك الى حالة من "الجبن والخوف" الذي يعانيه بعض الافراد في المجتمع، فتجد كاتب هذه التعليقات يعبر بصدق تام عن رايه باعتباره "مجهول" للقارئ، لكنه بالتاكيد لن يتقوه بذات التعليق في حال طلب منه التعبير عن رايه امام الآخرين.

ماذا يقول رواد المكتبة والقراء!

■ فاطمة، سنة رابعة، كلية شريعة
الكتاب ليس مكانا للحب والعشق والكره، هذا "قلة ادب"!

■ رهف، سنة ثالثة، لغات/ الماني – انجليزي
لا استطيع القول سوى ان كتاب هذه التعليقات يعانون من "مشاكل نفسية"!

■ صفاء، سنة رابعة، لغات
مثل هذه التعليقات "تستفزني" بشكل لا يطاق!

■ ماجد، سنة رابعة، كلية العلوم
انا نفسي كتبت في احدى المرات تعليقا، كان يوم عيد ميلادي، فاردت ان يعرف كل قارئ للكتاب اني ولدت في هذا اليوم، لذا هنات نفسي على صفحاته!

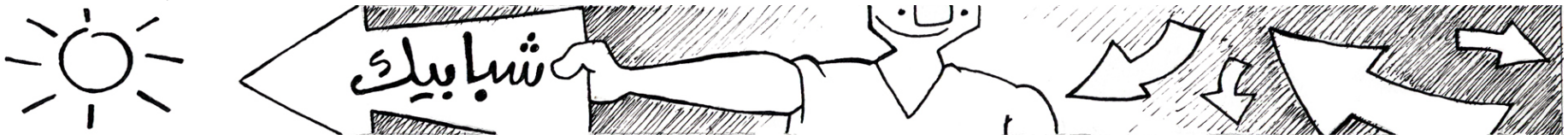

رئيسة اتحاد المرأة في حوار مع رسل الحرية

العشيرة ما زالت تحكم مجتمعنا المحافظ

«مازال مفهوم مشاركة المرأة السياسية احد المحظورات، وفي الانتخابات هناك فرق بين القناعة والتصويت».

خاضت رئيسة اتحاد المرأة الاردنية امنة الزعبي، تجربة الترشيح للانتخابات النيابية ولم يكتب لها الفوز، فلم تتوقف عند هذا الامر كمشروع فاشل، بل اعتبرته دورة من دورات اتحاد المرأة لنشر الوعي القانوني بفلسفة الاتحاد ورؤيته، وفرصة لاجراء مسح ميداني حي لمعرفة مشاكل الناس الحقيقية، وتلمسها ورصدها على ارض الواقع.

فالحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من وجهة نظر الزعبي، له شجون فهي تثق بحسب قولها بقدرة المرأة على الوصول الى اعلى المراتب السياسية لكن حتى الآن لا ينسجم واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية مع امكاناتها وقدراتها.

وتعتبر ان وجود عدد محدود من النساء في مواقع صنع القرار لا يعني انه وفر للمرأة المكانة السياسية المطلوبة ووجود ست نساء في البرلمان عن طريق الكوتا لا يعني انها ساهمت في حل مشكلة المرأة، فالمرأة لا يوجد لها وجود في الاحزاب والنقابات.

برندة
من فرح عطيات

المرأة الاردنية في رأي الزعبي، التي تدرجت في المواقع القيادية في اتحاد المرأة الاردنية من عضو هيئة ادارية الى مجلس مركزي ولجنة تنفيذية الى رئاسة الاتحاد، ناضلت عبر تاريخ المملكة لان تكون مواطنة تتحمل المسؤولية وتقوم بدورها الكامل، لكن التشريعات القائمة تحد من تطور المرأة السياسي.

وحول قانون الانتخابات الحالي (قانون الصوت الواحد) اكدت الزعبي على انه اكبر عقبة في وجه المرأة في ظل مجتمع محافظ ما زالت العشيرة هي من تحكم فيه، كما ان الكوتا بالآلية المعمول بها حاليا زادت تعقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية وزادت من حدة التمييز ضدها، كونها حددت مساهمة المرأة بستة مقاعد فقط، كما ان طريقة احتساب الاصوات لا تسمح بمشاركة فئات عديدة من النساء وهذا غير عادل.

فالذهنية الاجتماعية القائمة التي تفضل الرجل وتنحاز له لها ايضا دور كبير في تنحية المرأة عن الحياة السياسية.

كذلك ليس تدني مشاركة المرأة في العمل السياسي فحسب بل تتعداه الى مشاركتها في سوق العمل التي ما زالت متدنية جدا بحسب الاحصائيات الرسمية، الامر الذي ردته الزعبي الى عدم ملاءمة البيئة القانونية والادارية والاجتماعية لعمل المرأة، فالاقتصاد الاردني اقتصاد ريعي وليس انتاجيا اي ان معظمه يعتمد على المنح والمساعدات ما يشكل تحديا امام الرجال والنساء معا.

وفي حال أُعطيت المرأة الفرصة في العمل فانها تكون في الوظائف الدونية مثل العمل في المصانع وهنا ترتفع نسبة البطالة في صفوف خريجات الجامعات والدراسات العليا، وفق الزعبي.

وحقوق المرأة الاردنية بصورة عامة منقوصة فهي لا تتمتع بها بحسب ما دعت اليه المواثيق الدولية ولعل من ابرزها حق ابنائها بالحصول على الجنسية في حال زواجهن من اجنبي.

> **وصول بعض النساء الى مراكز صنع القرار لا يعني حصول المرأة على مكانتها**

وتؤكد الزعبي ان هذا حق للمرأة اكد عليه الدستور الاردني وليس هناك ما يمنع لانسانيا ولا دينيا اعطاء المرأة المتزوجة من اجنبي الحق بتجنيس ابنائها طالما ان هذا الحق يعطى للرجل المتزوج من اجنبية..

ورفضت الزعبي المبررات التي تساق لحرمان المرأة من هذا الحق، فهي في حد تعبيرها ليست موضوعية، بخاصة ما يقال عن الوحدة الوطنية والسيادة والتوطين التي تنطلق من ان معظم الاردنيات المتزوجات من اجانب متزوجات من ابناء الضفة الغربية.

واستندت في ذلك الى ان اعطاء المرأة هذا الحق لا يعني افراغ الضفة الغربية من سكانها، فنحن نرى مدى تمسك وتشبث الفلسطيني بكل شبر من ارضه وعندما يقتلع الاحتلال بيت لفلسطيني فانه يبني خيمة ويتمترس فيها.

وفي محاولة من الاتحاد لمساعدة المرأة الاردنية في الحصول على حقها فقد نفذ حملات عدة من اهمها حملة الجنسية وحق التنقل التي اطلقت العام 1996 والتي استندت الى مطالب قاعدية من النساء بشكل عام ومن نساء متضررات بشكل خاص وهن شريحة كبيرة جدا.

كما تستند الى آلية الحوار الوطني مع اصحاب القرار من المجلس التشريعي وديوان التشريع، بالاضافة الى مذكرات جمعناها من كافة انحاء المملكة ومن كافة مكونات الوطن والحملة ما زالت مفتوحة حتى الآن سواء بارسال مذكرات وكتب رسمية لوزارة الداخلية ولمجلس الامة وعمل ورشات وندوات.

ورغم القيام بتلك الخطوات الا ان موقف الحكومات المتعاقبة ثابت والرد واحد وهو ان هذا الموضوع سياسي متعلق بالحل النهائي للقضية الفلسطينية كون اغلب الاردنيات المتزوجات من اجانب وخاصة من ابناء الضفة الغربية وقد يكون هذا مبررا سياسيا، ولكنه ليس مبررا قانونيا وغير مقنع ويجب حل مشكلة الاردنيات المتزوجات من اجانب.

و اعربت عن املها في بوجود حل في ضوء وجود المطالبة والتشريع القانوني الذي يعطي المرأة هذا الحق ونحن لن نتوقف عن المطالبة بترسيخ هذا الحق.

ومن اجل تحقيق اصلاحات سياسية واسعة، تشير الزعبي الى ضرورة اعادة النظر بكل ما هو قائم، والرجوع الى مربع المطلب الاول وهو اجراء اصلاح سياسي شامل يقوم على اساس تعديل كافة التشريعات الناظمة للديمقراطية في الاردن.

نحن بحاجة الى اعادة بناء الديمقراطية التي بدأنا بها، الا اننا قوضنا ما بنيناه من خلال الرجوع الى العمل بالاحكام العرفية بشكل مبطن، وبالتوقف عن اجراء الاصلاحات والتطوير الهيكلي.

وشددت على اهمية تفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وتطوير آليات القضاء الاردني الذي نعتز به ونعتبره المرجعية الاولى الناتج عنه استتباب الامن وانتشار العدل في الاردن الا اننا نطمح الى الزيادة في الشفافية والاستقلالية.

كما يجب تكريس دولة القانون والفصل بين السلطات الثلاث وتطوير آلياتها، واعادة النظر في قانون الانتخاب بحيث يفرز مجلس نواب يمثل اطياف وشرائح المملكة كافة، وبغير ذلك سنظل نرى في كل دورة انتخابية مجلس نواب قاصرا يتبرأ منه الشعب كونه لا يمثل غير افراده.

> **ليس هنالك ما يمنع اعطاء المرأة الاردنية المتزوجة من اجنبي حق تجنيس ابنائها**

مكاشفات

جرائم الشرف تثلم شرف المجتمع

برندة خاص

(مشان اللّه يابا خلص) كلمات رددتها فتاة قبل ان تموت ليكف والدها عن ضربها نظرا لتغيبها عن البيت لكنه لم يكتف بضربها الا بعد ان انهى حياتها .

الفتاة فارقت الحياة بعد ان تعرضت للضرب من والدها واخوتها لانها تغيبت عن البيت.

قصة هذه الفتاة لا تختلف عن فتيات كثيرات تعرضن للضرب او القتل من ذويهن جراء تغيبهن عن البيت ليكشف الطب الشرعي بعد وفاتهن انهن ما زلن عذراوات حيث تشير ارقام الطب الشرعي ان 80 ٪ من ضحايا جرائم الشرف هن عذراوات .

قصص كثيرة يرويها الجاني او الضحية اذا كتب لها العيش تتشابه اطرافها وتختلف طريقة التعذيب اوالقتل

وشهد عام 2009 نحو 19 جريمة قتل بداعي الشرف ضد النساء وهو المعدل الطبيعي لهذا النوع من الجرائم في الاردن

ولكن الملفت خلال الشهور الماضية ان محكمة الجنايات خلال احكامها لم تأخذ بالعذر المخفف لان الجريمة الواقعة على الفتيات على جرائم قتل وليست بدافع الشرف لان مرتكب الجريمة يقوم بفعلته بعد ان يكون قد مضى على خروج اخته من البيت سنوات او حتى انها تزوجت من شخص يرفضه اهلها سنوات ايضا الامر الذي يجعل التكييف القانوني للجريمة هو القتل .

ويرى ناشطون في مجال حقوق الانسان ان القتل تحت شعار الدفاع عن الشرف جريمة تستوجب عقوبة رادعة وهو ايضا انتهاك جسيم للحقوق الانسانية للمرأة

الحادثة التي هزت وجدان المجتمع :

العثور على أسطوانة غاز ملقاة في إحدى حاويات القمامة

الأسطوانة بحالة متوسطة و وجدت مع بربيش مقطوع وجلدة و مربط تالف

الجريدة تتلقى آلاف الاتصالات من مواطنين يعرضون تبني الاسطوانة واصوات تتعالى مطالبة بتغليظ العقوبات على الجناة المجهولين

خبراء و مختصون يستهجنون الحادثة و يؤكدون على فرديتها لتنافيها مع العادات والتقاليد ودعوات للصحافة بعدم تهويل الحادثة لانها لم ترتق لمستوى الظاهرة

عمان – عثر أحد عمال النظافة فجر أمس على أسطوانة غاز خضراء اللون في الرمق الأخير ملقاة في احدى حاويات القمامة وفور تبليغ الجهات المختصة تم انتشال الاسطوانة اللقيطة وتنظيفها صيانتها كما تم التحفظ على البربيش المقطوع الموصول بها والذي اظهرت الفحوصات الاولية انه قد قطع

الأسطوانة اللقيطة محط العثور عليها من قبل احد عمال النظافة

أحد موزعي الغاز يقوم بربط الأسطوانة مجهولة النسب الى حاضنة خاصة

www.mahjoob.com

وتعتبر ممارسة العنف ضد المرأة ينبع في الاساس من التمييز الذي يمارس ضدها ..كما انه يصادر ارادتها ويفقدها حرية الاختيار ويحط من كرامتها كانسان

واشارت دراسة حديثة اجراها مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين ومركز الدراسات الاجتماعية الاردني ان غالبية الجرائم بدافع الشرف ترتكب في المناطق التي يشتد فيها الفقر ويتدنى فيها مستوى التعليم لدى الضحية وقلة دخلها وارتفاع مستوى البطالة لديهن اي ان الضحايا معالات من قبل اسرهن كما تبين الدراسة ايضا تدني سن الجاني وغالبا كونه عاطلا عن العمل .

و اشارت الى وجود علاقة طردية بين حدوث هذه الجرائم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي حيث ان ضحايا جرائم الشرف التي بلغت حوالي من 102 جريمة قتل بداعي الشرف وقعت في الفترة من 2000-2009 منها بحسب سجلات المحاكم والارقام الرسمية 91 منها وقعت ضد النساء .

واشارت الدراسة ان 44 ٪ من الضحايا عازبات كما ان 54 ٪ من الجرائم تقع في منطقة الوسط حيث يتمركز الفقر في الاردن.

وبينت النتائج ان 81 ٪ من الضحايا النساء دون سن الثلاثين اي انهن من فئة الشباب وان 82 ٪ من الضحايا غير عاملات

كما ان دخل 58 ٪ منهن لا يتعدى 250 دينارا في الشهر ودخل جميعهن لا يتعدى 450 دينار

النتائج ذاتها اشارت الى ان 76 ٪ من الجناة هم اخوة الضحايا و64 ٪ من الجناة دون الثلاثين في حين ان 92 ٪من الجناة تحصيلهم العلمي دون الثانوية العامة و51 ٪ منهم من منطقة الوسط ايضا

ومستوى البطالة لديهم 33 ٪ و49 ٪ منهم متزوجون او مطلقون .

ورفضت الدراسة ان ترتبط جرائم القتل بالشرف حيث كان يجب تسميتها بجرائم فقر وجهل

يشار الى ان البرلمان الاردني اقر في كانون الثاني عام 2008 قانون الحماية من العنف الاسري. ويسر القانون الابلاغ عن الاساءات العائلية العنيفة وينص على تلقي الضحايا التعويض، لكنه يمتنع صراحة عن تجريم العنف المنزلي علي الرغم من توصية لجنة الامم المتحدة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المراة بذلك في العام الماضي.

وكان الاردن قد صادق على معظم الاتفاقيات والعهود والقرارات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، ولكن الثقافة الاجتماعية تلعب دورا مهما في شيوع مسألة قضايا الشرف، حيث انصب التعريف الاجتماعي على الشرف الجسدي للفتاة وتمت تجزئة مفهوم الشرف لتقتصر على هذا الموضوع، ويأتي ذلك في اطار مشكلة تراجع وضع المرأة ككل في جميع النواحي وخاصة علاقتها الاقتصادية التبعية مع الاسرة التي تحصرها في ادوار غير منتجة.

“102 جريمة قتل بداعي الشرف وقعت خلال تسع سنوات”

الجامعات.. افرغوها من السياسة فملأها الطلبة عنفا

اعتبرت الحملة الوطنية من اجل حقوق الطلبة « ذبحتونا « ان انتشار ظاهرة العنف الجامعي اكبر دليل على ان «الديمقراطية « في جامعاتنا لم تستطع ان تسهم في الارتقاء بالوعي الطلابي.

واكدت الحملة بان القوانين والانظمة « الديمقراطية «ساهمت باذكاء التوجه نحو العنف وتعزيز الانتماءات ما تحت الوطنية على حساب الانتماءات الوطنية، وهذا ما ذهب اليه الدكتور محمد المصري الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية حيث اكد « ازدياد ظاهرة العنف الجامعي مع اقتراب موعد الانتخابات الطلابية « وذلك نتيجة طبيعية لهذه الانظمة التي تكرس وتعزز ظاهرة العنف الجامعي .

وقال منسق الحملة الدكتور فاخر دعاس باعتقادي هنالك علاقة وثيقة بين انتشار ظاهرة العنف الجامعي والحريات الطلابية، فاحد اهم اسباب انتشار هذه الظاهرة هو غياب الحريات الطلابية وغياب الديمقراطية الحقيقية في جامعاتنا، وتؤكد معظم الدراسات التي اجريت حول ظاهرة العنف الجامعي على هذه العلاقة.

واضاف انظمة التاديب في كافة الجامعات الاردنية تمنع تشكيل الحركات الطلابية، ويلعب وجود الحركات الطلابية داخل الجامعات دوراً هاماً في رفع مستوى الوعي لدى الطلبة وبالتالي جعل الخلافات بين الطلبة على اساس فكري سياسي وليس على اساس نزعات وعصبيات عشائرية واقليمية ومناطقية ضيقة .

كما تمنع هذه الانظمة من قيام الطلبة بتوزيع النشرات او الملصقات او مجلات الحائط ... الخ، وهذا يؤدي الى وجود اوقات فراغ كبيرة لدى الطلبة لايتم ملئها بالجوانب الايجابية بل يتم تعبئتها بالعصبيات القبلية .

كما تنص تعليمات انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات على نظام الصوت الواحد هذا النظام الذي يعزز من العصبيات القبلية على حساب الانتماءات الوطنية كما يعمل هذا النظام على جعل التصويت للانتماءات ما تحت الوطنية على حساب الانتماءات الوطنية .

من جانبه حمل نقيب المحامين السابق صالح العرموطي النقابات المهنية والاحزاب السياسية جزءاً من المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع المدني للحد من العنف الجامعي ونشر الثقافة التي تنبذ العنف المجتمعي ايا كان نوعه.

وقال ان العنف الجامعي جزء من العنف المجتمعي وتتقاطع اسبابه باسباب العنف المجتمعي،وان سياسة بعض الجامعات التي ضيقت على حريات الطلبة ادت الى تغذية اسباب العنف الجامعي فيما كانت السياسة التي اتبعتها الجامعة الاردنية وانفتاح ادارتها على الطلبة والتقرب منهم سببا في الحد من العنف الجامعي الذي ينمو في الاجواء غير الدمقراطية والتضييق على الطلبة. وقال ان الولاء العشائري ساعد في بروز الظاهرة،امام تراجع الولاء للوطن،الامر الذي يفسر سبب فشل التجربة الديمقراطية في الجامعات والتي يعد العنف احد مظاهرها.

واكد العرموطي على ضرورة تعزيز دور الاحزاب في الجامعات والمساهمة في الحد من تدخل الجهات الامنية انسجاما مع الرؤية الملكية بضرورة تشجيع طلبة الجامعات على الانخراط في الاحزاب وممارسة الحياة الديمقراطية.

وكانت دراسة علمية اجرتها استاذة التربية الوطنية في الجامعة الالمانية صفاء شويحات قد اوصت بتشكيل هيئة وطنية لاعداد برامج هادفة للتخفيف من حدة شيوع العنف بين فئات الشباب بشكل عام وطلاب الجامعات بشكل خاص.

واكدت اهمية ان تمثل الهيئة اعضاء من المجلس الاعلى للشباب والمجلس الاعلى لشؤون الاسرة ومن مختلف مؤسسات الاعلام ومن وزارتي الثقافة والتنمية السياسية ورجال الدين.

واوضحت الدراسة التي شملت 2100 من طلبة الجامعات الحكومية والخاصة ان اهم مسببات العنف بين طلبة الجامعات الاردنية هي ضعف مهارات استخدام الحوار لحل النزاع و تدني المهارات الشخصية للطلبة اضافة الى سوء ادارة وقت الفراغ بين المحاضرات وتدني مهارات ضبط الذات وسوء تقديرعواقب الامور وتدني مهارات ادارة العلاقات العاطفية.

واكدت في دراستها اهمية التنسيق المستمر بين عمادات شؤون الطلبة واعضاء مجلس الطلبة والجهات المعنية بالارشاد والتوجيه ومدرسي التربية الوطنية في الجامعات الاردنية لوضع خطة عمل فصلية وفقا لاحتياجات الطلبة.

ودعت الى اجراء دراسات علمية اخرى تتعلق بالموضوع من بينها اسباب العنف الطلابي ذات العلاقة باعضاء هيئة التدريس والبيئة الجامعية والعلاقة بين التعصب والجمود الفكري والسلوك العدواني وتقييم طلبة الجامعات للخطط الدراسية من حيث التنوع وملاءمتها لقدراتهم وارتباطها باهتماماتهم العملية.

مكاشفات

هل يرى مشروع قانون حقوق الطفل النور؟..

القاضي
محمد الطرونة

فى 1989/11/20 تم اقرار اتفاقية حقوق الطفل الامر الذي يقتضي القاء الضوء على المبادئ العامة التي لا بد من توفيرها للاهتمام بالطفل وذلك على النحو التالي:

اولاً: مبادئ ومفاهيم عامة

ان الاهتمام بالاطفال وتوفير ما يحتاجونه لحسن نموهم وتربيتهم يعتبر من اهم الواجبات اللازم توفيرها للاطفال في اي مجتمع، فطفل اليوم هو راشد الغد، وبه يتحدد مستقبل الامة، ولهذا السبب تحتل الطفولة مكانة هامة في حياة المجتمعات، فالاطفال هم رمز الحياة واستمراريتها، ولذلك فانه يقع على عاتق الاسرة والمهتمين برعايتهم مسؤولية كبيرة.

وان المجتمع الذي يهتم باطفاله ويوفر لهم كل متطلباتهم وحاجاتهم ويعالج معظم قضاياهم ومشاكلهم هو مجتمع سليم يتميز عن غيره من باقي المجتمعات التي حرم فيها الاطفال من ابسط حقوقهم، وقد ثبت فعلاً ان اساليب التربية والتنشئة الاجتماعية للاطفال ووسائل تعليمهم وثقافتهم تعكس الى حد كبير الواقع الذي يعيشه الطفل.

وحسبنا ان نتذكر مايلي:

1. موقف الشرائع السماوية

لقد تطرقت كافة الشرائع السماوية الى الاهتمام بالطفولة، وبهذا الصدد فقد حث الاسلام على دور الاسرة والمجتمع بضرورة الاهتمام بالطفل ورعايته، فقد كان الرسول الاعظم يأمر بالعطف على الاطفال وحبهم ويحث على وجوب معاملتهم بالشفقة والرحمة واللين والدليل على ذلك قوله الكريم "..... ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ..." وللرسول عليه السلام احاديث كثيرة تركز على الاهتمام بالطفل وفهم طبيعته وطريقة تربيته حيث يقول "..... علموا ولا تعنفوا فان المعلم خير من المعنف ..." وقوله الكريم "... اتقوا اللّه واعدلوا في اولادكم ..." واستند الرسول الكريم في ذلك الى الدستور الالهي (القرآن الكريم) الذي يعتبر ان الاطفال زينة الحياة الدنيا، ولهذا قرر الاسلام تقديم كل رعاية وعناية للطفل ولداً او بنتاً منذ ميلاده الى ان يبلغ سن الرشد والرجولة، ولهذا فقد اقر جملة من الحقوق للطفل يمكن ايجازها بمايلي:

- حق الطفل في الحياة "... ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم..."
- حق الطفل في ان يختار له – منذ البداية الام الصالحة عند الزواج "... فاظفر بذات الدين تربت يداك..."
- حق الطفل في اختيار اسم له "... احب الاسماء الى اللّه عز وجل عبداللّه وعبدالرحمن ..."
- حق الطفل في التعليم والثقافة، موقف الرسول الكريم مع اسرى قريش عندما طلب ممن يريد ان يفدي نفسه ان يعلم عشرة اطفال من ابناء المسلمين القراءة والكتابة
- حق الطفل في العدالة والمساواة بينه وبين اخوته.
- حق الطفل في الحنان والعطف والتقدير والاحترام.
- حق الطفل في التوجيه والارشاد السليم.
- حق الطفل اليتيم في الرعاية والكفالة.
- حق الطفل في الملكية الخاصة منذ ان تحمل به امه في بطنها.
- حق الطفل في الانفاق عليه ورعايته حتى يبلغ سن الرشد.
- تحريم القسوة في العقوبة بالنسبة للاطفال.

بالاضافة الى العديد من الحقوق التي لا يتسع المقام لذكرها، وقد واكب المجتمع الدولي هذا الاهتمام وهذا ما سنبينه على النحو التالي:

2. الاهتمام الدولي بالطفل

فقد كانت البداية الحقيقية بموجب الاعلان العالمي لحقوق الطفل لعام 1959 الذي اقر مجموعة من المبادىء فيما يتعلق بالطفل والتي يمكن ايجازها بمايلي:

- المبدا الاول: يتمتع الطفل بالحقوق التي يشتمل عليها هذا الاعلان دون اي تفرقة او تمييز عنصري بسبب الجنس او اللون ويسهم فيها الشعب من منطلق التكافل الاجتماعي.
- الاسرة نواه المجتمع واساسه، قوامها التكافل على هدى الدين والاخلاق والمواطنة، وعلى الدولة تقع مسؤولية حمايتها من عوامل الضعف والتحلل.
- الاسرة الطبيعية هي البيئة الاولى المفضلة لتنشئة الاطفال وتربيتهم ورعايتهم والاسرة البديلة هي الخيار الافضل لرعاية الطفل في كنف الاسرة الطبيعية.
- الالتزام بتأمين الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الطفل للاطفال العرب.

وتبعاً لذلك فقد جاءت المبادئ العامة للحقوق الاساسية للطفل العربي والتي تضم المواد (8-14) والتي تتلخص بمايلي:

- تأكيد وكفالة حق الطفل في الرعاية والتنشئة الاسرية.
- تأكيد وكفالة حق الطفل في الامن الاجتماعي.
- تأكيد وكفالة حق الطفل في ان يعرف باسم وجنسية معينة منذ مولده.
- تأكيد حق الطفل في التعليم المجاني.
- حق الطفل في الخدمة الاجتماعية المجتمعية والمؤسسية المتكاملة.
- حق الطفل في رعاية الدولة وحمايتها له من الاستغلال ومن الاهمال الجسماني.
- حقه في ان يتضح العالم من حوله.

1. ان اصدار قانون لحقوق الطفل يتفق مع ما تضمنته الشريعة الاسلامية الغراء من مبادئ سامية في مجال احترام حقوق الطفل و التي استعرضنا ابرز ملامح موقفها من قضية الطفل سابقاً، حيث روعي عند اعداد مسودة المشروع، ظروف وثقافة ومعتقدات المجتمع الاردني، التي تستند في جذورها الى الثقافة العربية الاسلامية، القائمة على التسامح والوسطية والترابط الاجتماعي، والدور الحيوي للاسرة، مصداقاً لقول الرسول الكريم "...كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..."

2. ان مشروع قانون الطفل ينسجم مع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والتي بدأت مع عهد عصبة الامم عام 1924 حين صدر الميثاق العالمي لحقوق الطفل، والذي تأكد بالقمم العالمية للاعوام 1990، 1995، 2000.

3. ان اي مجتمع يولي قضية الطفولة الاهمية التي تستحقها هو مجتمع الاستمرار والديمقراطية والتقدم، ولعل احد اهم محاور الاهتمام اصدار التشريعات المتعلقة بالطفل.

4. ان ثوابت السياسة الاردنية تولي الطفل العناية اللازمة (الدستور، الميثاق الوطني الاردني، الاجندة الوطنية، خطب العرش السامي، الاستراتيجيات الوطنية للمرأة وللاسرة وللسكان وللطفولة والامومة)، ويتوجب لترجمة تلك الثوابت عملياً على ارض الواقع تفريغها ضمن تشريعات وطنية.

5. ان مصادقة الاردن على الاتفاقيات الدولية تفرض عليها بعض الالتزامات منها انشاء هياكل وطنية للاهتمام بالطفولة واصدار التشريعات اللازمة، كون الاتفاقيات الدولية وبعد المصادقة عليها تندرج ضمن منظومة القوانين الوطنية، اي تصبح لها قوة القانون الوطني.

6. ان لغة الارقام والاحصائيات وخصوصا الصادرة عن اليونيسيف من حيث انخفاض نسبة الامية، وانخفاض الوفيات، ارتفاع المواليد ونسبة الخصوبة (وضع الاطفال في العالم) في مجتمع كالاردن تفرض علينا ضرورة الاسراع بقانون الطفل.

7. ان اصدار قانون للطفل، يجنبنا حالة التخبط التشريعي والازدواجية التي تعاني منها التشريعات الوطنية الحالية التي تتعامل مع الطفل بشكل انتقائي.

8. ان الدستور الأردني في المادة السادسة على مبدأ المساواة بين جميع المواطن (... ان الاردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين ...) ولفظة "...الاردني..." جاءت مطلقة، والمطلق يشمل الجميع الرجال والنساء والاطفال، وكرس حقوقاً اخرى للطفل مثل الحق في التعليم المجاني والالزامي وحق الامومة والطفولة، بمعنى ان اي تشريع جديد للطفولة ينسجم مع ما جاء في المبادئ العامة التي كرسها القانون الاسمى (الدستور).

9. ان المواد (4، 19، 33) من اتفاقية الطفل المصادق عليها من قبل الاردن، تفرض على الدول المصادقة اتخاذ تدابير تشريعية، وهذا التزام دولي على عاتق الدول، وبالتالي فان اقرار قانون للطفل ينسجم مع تلك النصوص.

10. ان مقياس الرقي والتقدم واحترام حقوق الانسان، يقاس باصدارها التشريعات الوطنية التي تحمي حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولعل قانون الطفل يأتي على راس تلك التشريعات.

11. ان اهتمام التشريعات والاديان السماوية والمواثيق الدولية والاقليمية بالطفل، نابع من تركيب الطفل الخاص والذي يتسم بالقصور الجسماني والعقلي مما يعني عدم توافر الادراك الكامل والتمييز لما يتم حوله وعدم قدرته على العناية بنفسه واختيار الطريقة السليمة المستقبلية، ولا يتم تدارك ذلك الا من خلال اصدار تشريع خاص بهذه الفئة بما يراعي مصالحها الفضلى.

12. حقوق الطفل ليست منفصلة عن حقوق الانسان بصفة عامة فهي حقوق الانسان في مرحلة من مراحل العمر، وهي التزامات على الاسرة، الامر الذي يفرض اصدار تشريع وطني خاص بهم، حتى نتجنب الانتهاك الذي تتعرض له حقوق الطفل في العديد من بلدان العالم بسبب تباين التشريعات الوطنية في تقرير الحماية اللازمة لهم، واورد مثل واحد هنا –حول السن- فاتفاقية الطفل تعتبر من هو دون 18 سنة طفلاً وهذا ما ورد في مشروع القانون، في حين نجد تشريعات اخرى تتحدث عن انواع اخرى من السن قانون الاحداث - لا يلاحق جزائياً من لم يتم السابعة من عمره.

- الحدث من اتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة.
- تقسيم الاحداث الى عدة فئات، ولكل فئة عمر معين.

القانون المدني - م 2/43 تحدد سن الرشد.

- م 45 تعتبر من بلغ 7 سنوات ولم يبلغ 18 سنة ناقص الاهلية.
- م 120 الصغير الماذون بالتصرف كالبالغ سن الرشد.

قانون الاحوال الشخصية - من حيث وضع بعض الاستثناءات لسن الزواج.

قانون السير - م 39 باعطاء رخصة سوق ابتداء من سن 18.

قانون العمل - م 73 خطر تشغيل من لم يكمل السادسة عشرة من عمره

قانون الضمان الاجتماعي - م 5 سن من يشمله الضمان الاجتماعي 16 سنة اذا كان مشمولاً بعقد التدريب المهني.

امام هذا التشتت والتناقض في النصوص، فان اصدار قانون موحد للطفل يجنبنا ذلك التناقض.

13. ان الاهتمام بالطفل لم يرد فقط في اتفاقية حقوق الطفل، بل وردت في العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية نذكر منها على سبيل المثال:

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان المواد (2، 2/25)
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المواد (2/10، 4/14، 24)
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (3/10)
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 المادة (2/16) التي توجب تحديد حد ادنى للسن.
- اتفاقية ابطال الرق لعام 1956 مادة (6/1)
- الاتفاقية الخاصة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 المواد (2/1)
- الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان.
- الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان (م/19)
- الميثاق الافريقي لحقوق الانسان (م/18)
- الميثاق العربي لحقوق الانسان (م/18)

- والهدف من ايراد تلك المواثيق يدل على اهتمام المجتمع الدولي بالطفولة، وهذا ما يبرز ضرورة اصدار تشريع وطني للطفولة.

14. ان اصدار تشريع خاص بالطفولة اصبح ضرورة ملحة وخصوصاً في العالم الذي نعيشه هذا اليوم، الذي يفرض نوع من التحديات الهائلة وخصوصاً في ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات والانترنت، ولعل الاطفال اكثر الفئات تعرضاً للجوانب السلبية لتلك التطورات.

15. ان مجتمع فتي مثل –الاردن- اكثر من نصفه اقل من 18 سنة، يتطلب ضرورة اصدار تشريع يرعى مصالحهم، لان القانون هو انعكاس تنظيمي للمجتمع.

16. ان كل صاحب قرار (سياسي، تشريعي، قضائي، اجتماعي) هو في نفس الوقت رب اسرة، فهو يعمل للمجتمع ولاسرته، خصوصاً اذا تذكرنا ان المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الاسر الصغيرة.

17. ان اصدار تشريع خاص بالطفل هو بمثابة تتويج للجهود الوطنية السابقة التي بذلت من اجل الطفل، والتي لا يتسع المقام لذكرها، ويمهد الطريق لتحقيق طموحاتنا المستقبلية من حيث انشاء المحاكم الاسرية، ومكاتب الوفاق الاسري، وتحقيق مبادئ العدالة الاصلاحية، مما يجعل قانون حقوق الطفل يشكل المظلة لمنظومة التشريعات الخاصة بالطفولة.

18. لا يمكن باي حال من الاحوال تحقيق الاسس الهادفة لبقاء الطفل وحمايته ونمائه التي اقرها المجتمع الدولي على صعيد كل دولة على حدة الا باصدار تشريع وطني.

19. هناك تشريعات وطنية خاصة بالاسرة والمرأة والانسان بشكل عام، واهم عنصر في تلك الاسرة (الطفل) والذي هو عماد المستقبل بحاجة الى تشريع خاص ومستقل به، لان احتياجاته ومتطلباته – وكما اسلفنا- تختلف عن احتياجات الكبار.

20. ان الجهود الوطنية المبذولة ومنها الاستراتيجيات الخاصة بالطفولة بحاجة ماسة الى ترجمة عملية على ارض الواقع، واجد ان ابرز محاور تنفيذ تلك الجهود يتمثل باصدار تشريع وطني خاص بالطفل.

21. ان الجهود الحالية المبذولة من اجل الطفولة، يتم معالجتها من خلال اجراءات ادارية في غياب التشريع، والاجراءات الادارية عرضة للازدواجية في التطبيق وغياب المؤسسية، وللخروج من ذلك لا بد من اصدار تشريع وطني، كون التشريع يحدد المرجعيات، ويعزز القدرة المؤسسية للجهات التي تتعامل مع الطفل.

22. ان هناك تلازم حقيقي ومنطقي بين المرأة والطفل، لان الامومة مرتبطة بالطفولة ارتباط وثيق، الا اننا وللاسف نلاحظ على ارض الواقع اهتمام وتقدم بالتشريعات المتعلقة بالمرأة، اكثر من الاهتمام بالطفولة، وهذا تناقض كبير وللخروج منه لا بد من اصدار تشريع خاص بالطفولة، حتى نحقق الهدف المنشود من هذا الرابط.

23. ان المبادرة باصدار تشريع وطني داخلي تعطي الانطباع بان الاصلاح المنشود في مجال الطفولة نابع من رغبة داخلية وليس مفروضاً من الخارج وهذا يدل على صحة ما اوردناه سابقاً.

وفى الختام نقول ان الاردن قطع اشواطا مهمة في مجال التعامل مع الاطفال نأمل ان تتوج تلك الجهود في عرض مشروع قانون حقوق الطفل على البرلمان في دورته القادمة.

وشوشات

حصاد حقوق الانسان عام 2009 في الاردن والحكومة تتوعد بالرد

برندة
من فرح عطيات

لم تتقدم حالة حقوق الانسان في الاردن في العام الماضي مقارنة بسابقه، بحسب تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» المعنية بحقوق الانسان، في وقت قالت الحكومة انها ستقدم ردا مفصلا حول الاتهامات التي وردت في التقرير وذلك بعد تلقيها نسخة منه ودراسته من جوانبه كافة.

واستعرض تقرير المنظمة، الذي صدر مطلع شباط (فبراير) العام الحالي ونشر على موقعها الالكتروني، العديد من مظاهر انتهاكات حقوق الانسان في الكثير من دول العالم، خصوصا ما يسمى بـ»العالم الثالث».

وعزا التقرير استنتاجه بعدم حدوث تغييرات مهمة على سياسات وممارسات حقوق الانسان في الاردن الى ما قال انه «تشديد من القيود المفروضة على حرية منظمات المجتمع المدني، والتعذيب والضرب في السجون، وتواصل التوقيف الاداري».

وقال التقرير ان الاردن اول دولة بالمنطقة مدت مظلة قانون العمل لعاملات المنازل، الا انه رأى ان «تدابير الحماية المحددة الخاصة بعاملات المنازل المفروضة في العام 2009 اقل من المأمول». واعتبر التقرير ان منظمات المجتمع المدني «باتت تتعرض لضغوط متزايدة في التضييق على حريتها بعد اصدار قانون الجمعيات الخيرية».

وقال فيه امين عام وزارة العمل مازن عودة ان الوزارة لم تتسلم رسميا نسخة من التقرير، لكنها في حال استلامه ستعد ردا رسميا عليه.

وفيما بين التقرير ان الاردن جمد عقوبة الاعدام منذ العام 2006، الا انه زعم ان «التعذيب في السجون ما يزال مستمرا».

ووفق التقرير، فانه رغم المبادرات الايجابية، التي يقوم بها المركز الوطني لحقوق الانسان ومنظمات اخرى لاثارة الوعي بشأن التعذيب في صفوف مسؤولي انفاذ القانون، «الا انها اقل بكثير من الكافي».

واشار التقرير الى ان «نظام اصلاح السجون يسعى لاعادة تأهيل السجناء عبر المحفزات والانشطة المختلفة مع تقليل الازدحام بالسجون وتحسين خدماتها، غير انه لا يعالج مسألة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات بحق النزلاء من بين العاملين بالسجون وافراد قوات الامن».

ولفت التقرير ذاته الى انه بموجب قانون منع الجرائم فان المحافظين يمكنهم احتجاز الافراد اداريا رغم انه ضرورة ان تكون لديهم ادلة على وجود مسلك اجرامي، لكن «عمليا لا يتم اتباع هذه القاعدة على الدوام».

يذكر ان وزير الداخلية نايف القاضي اصدر تعميما في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الى الحكام الاداريين اكد عليهم فيه على ضرورة الالتزام باحترام حقوق الانسان، وتوفير كافة الضمانات القانونية والاجرائية عند انفاذ قانون منع الجرائم.

واكد القاضي في التعميم على ضرورة السماح للمحامي بحضور التحقيق الذي يقوم به الحاكم الاداري مع الشخص المشتبه به حيال ما ينسب اليه شريطة وجود وكالة قانونية منه للمحامي تخوله حق الدفاع عنه تماشياً مع متطلبات المادة (4 5) من قانون منع الجرائم النافذ.

لكن التقرير، زعم ان المحافظين «لا يتبعون على الدوام القاعدة القانونية»، حيث يجب ان تكون لديهم ادلة على مسلك جرمي عند احتجاز الافراد اداريا.

وقال التقرير «كثيرا ما يتم استخدام الاحتجاز الاداري للالتفاف حول الالتزام بعرض المشتبهين على الادعاء في ظرف 24 ساعة من توقيفهم، او لتفادي تنفيذ احكام القضاة بالافراج عن المشتبهين بكفالة».

وفي مجال حقوق النساء والفتيات، قال التقرير ان النساء اللواتي يتعرضن للعنف من اسرهن تم نقلهن من سجن الجويدة الى دار رعاية تديرها الحكومة ودور تديرها جمعيات اهلية، ليتمتعن بحريات اوسع، «لكن ما يزال من المطلوب موافقة افراد اسرهن على اطلاق سراحهن»، وفق التقرير.

واضاف «تستمر المحاكم الاردنية في اصدار احكام مخففة في جرائم الشرف التي يرتكبها جناة من اسرة المرأة او الفتاة المشتبهة بسلوك غير اخلاقي».

واعتبر التقرير انه لم يتم احراز تقدم

> تشديد من القيود المفروضة على حرية منظمات المجتمع المدني والتعذيب والضرب في السجون

مواز في قانون العقوبات ومواده التي تسمح بتخفيف الاحكام على قتل الزوجات المتلبسات بعمل جنسي مخالف والجرائم المرتكبة في حالة الغضب، او تخفيف الاحكام عندما يتنازل الضحايا عن الدعاوى الشخصية بحقهن.

وفيما يتعلق بحقوق العمال، اورد التقرير ان لجنة العمل الوطنية، وهي منظمة حقوقية اميركية، افادت بوقوع انتهاكات بحق العمال الآسيويين العاملين في مناطق الاردن الصناعية.

ومن الانتهاكات، بحسب التقرير، تأخر تلقي الاجور والتحفظ على جوازات السفر واوضاع السكنى غير الملائمة صحياً وتفريق الشرطة للاضرابات المرتجلة.

فرفشة

الحمل: ستخرج قريبا عن صمتك وتجد أن الخوض في نقاشات سياسية ليست أمرا محظورا، بل سيتبين لك أن مثل هذه النقاشات تزيد من درجة ثقافتك ووعيك للمسائل والقضايا المثيرة للجدل في المنطقة.

الثور: هناك من يحاول منعك من ممارسة حقك في تلقي التعليم الذي تراه مناسبا ومفيدا، تذكر أن هذا الحق منصوص في الدستور وكافة القوانين التشريعية في العالم، لا تدع هذه المحاولات تثبط من عزيمتك في الحصول على المعرفة التي تنشدها.

الجوزاء: تتردد في اتخاذ بعض الإجراءات الصارمة في منزلك، لكنه تردد سيفضي إلى نتائج إيجابية، فستتجنب التفكير أحادي الجانب لمعرفتك أن هناك أفرادا آخرين في المنزل لديهم الحق في المشاركة باتخاذ القرارات العائلية.

السرطان: ستتلق مكالمة من أحد أصدقائك اليساريين القدامى، كن مستعدا للخوض في نقاش حاد حول تطورات الأوضاع المحلية والدولية، ولكن احذر التطرف في أفكارك، فهؤلاء اليساريون ليسوا خصوما سهلين.

الأسد: يحيرك مفهوم عالمية حقوق الانسان هذه الأيام، خصوصا أنك قد شاهدت على مدى أسابيع العديد من المشاهد البعيدة كل البعد عن هذه الحقوق، ستكون الأيام المقبلة غنية بالمعلومات ذات الصلة، فاحرص على الاستفادة منها قدر الإمكان.

العذراء: تتذمر كثيرا من عملك في الأيام القليلة القادمة، لكنك تتردد في تقديم شكوى ضد رئيسك، هناك بعض القرارات التي تجول في خاطرك، كن متأكدا من القرار الذي ستتخذه واحرص على أن يكون منصفا، فهذه فرصتك للنهوض والمطالبة بما لم تجرؤ عليه من قبل.

الميزان: سيتحول كسلك هذا الأسبوع إلى نشاط غير معهود، فهناك فعاليات ونشاطات عدة لتشارك بها، استغل هذه النشاطات لتزيد من مدى ثقافتك ومعرفتك بحقوقك وواجباتك الوطنية والمدنية، فهو أمر لن يتاح لك في كل حين.

العقرب: تستهويك التجمعات العامة لمناقشة آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي، لكنك تتردد في الذهاب خشية التغول في هذه المناقشات أكثر من اللازم، ستكتشف أن ثقافتك أصبحت غير مجدية إن لم توظف في نقاشات مع الآخرين كما أنك لن تحظ بفرصة الاستفادة من ثقافة الآخرين ومعرفتهم.

القوس: تصاب برغبة عارمة في قراءة أي شيء ذات صلة بالمقهورين، فأنت محاط بأعداد كبيرة منهم، كما أن حكايات العنف ضد المرأة والطفل تؤرقك وتزيد من إصرارك على وضع حد لكل هذه الانتهاكات، ستجد الكثير من المؤيدين، فامض نحو هدفك دون تردد.

الجدي: الحظ ليس في طريقك هذه المرة، فأنت لم تبد اهتماما كافيا لإحدى القضايا المهمة العالقة في بلدك، فلا تزال تفكر وتجري خلف مصالحك الذاتية، إذا استطعت التخلي عن "الأنا" التي تسيطر عليك منذ فترة ليست قصيرة، ستتمكن من إدراك عدة أمور كان يجدر بك الاهتمام بها مسبقا.

الدلو: كن متأكدا بأن القيود التي تشعر بها وتمنعك من تحقيق ما تصبو إليه ما هي إلا حواجز من صنعك أنت، فالطريق أمامك مبسطة وممهدة للبدء بمشاريعك التحررية التي طالما حلمت بها، استغل الأيام القليلة المقبلة في التخلص من كل تلك القيود غير المجدية.

الحوت: حساسيتك ستزيد هذا الأسبوع، لكنها مختلفة عن سابقاتها، إذ أنها حساسية تجاه قضايا الفقر التي بدأت تكشف عن أنيابها وتنهش العديد من المقربين إليك، حاول ألا تنعكس هذه الحساسية سلبا على إدراكك لواقع هذه القضية وتسلح بالمعرفة اللازمة التي تؤهلك للخوض في نقاشات جدية حول الفقر.

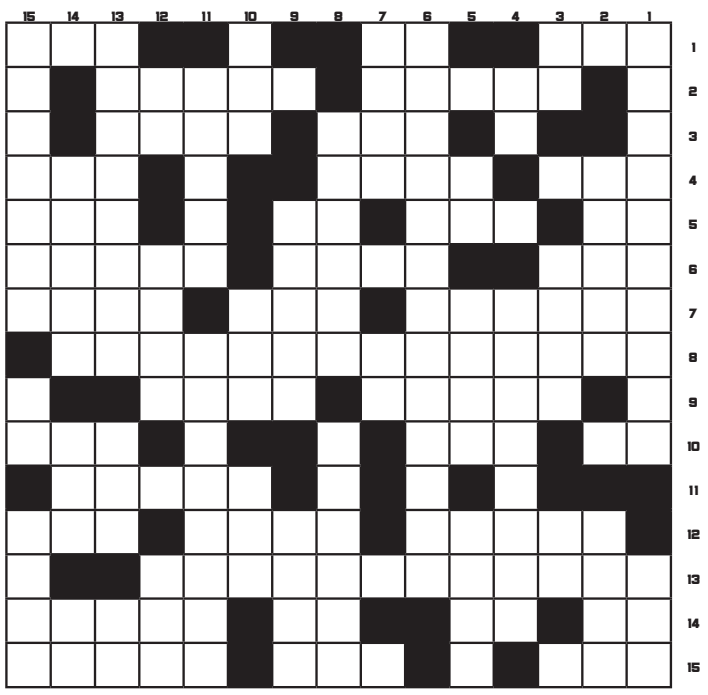

عامودي:

مصطلح يرتبط بجملة من قواعد السلوك ونمط معين من التدابير تتصف في الغالب بالتقيد الحرفي بالقانون والتمسك الشكلي بظواهر التشريعات، عكس حياة (معكوسة)

بمعنى منبر (متفرقة)، بمعنى انتبه

عِش عَزيزاً أو ..... وَأنتَ كَريمٌ -- بِـَينَ طَعنِ القَنا وَخَفقِ البُنودِ، بمعنى عراك، بمعنى اترك

متشابهة، مصطلح لنظام اجتماعي اقتصادي تُطلق فيه حرية الفرد في المجتمع السياسي، للبحث وراء مصالحه الاقتصادية والمالية بهدف تحقيق أكبر ربح شخصي ممكن

بمعنى والـدة (معكوسة)، بمعنى ساعد، بمعنى أفكار

أحد أبـرز المناضلين والمقاومين لسياسة التمييز العنصري التي كانت متبعة في جنوب إفريقيا

تستخدم لوصف العدو (معكوسة)، بمعنى يخصني

بمعنى اختيار (معكوسة)، بمعنى وضوح (معكوسة)

بمعنى عفو (معكوسة)، بمعنى يبعد

بمعنى أسلوب أو طريق (معكوسة)، اسم حركة تحرير، اسم لعبة رياضية

بمعنى تدريس (معكوسة)، الشخص الذي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة

متشابهة، مصطلح النوع الاجتماعي، بمعنى نجاح

رئيس امريكي طالب الكونجرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول العربية التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية بعد انسحاب بريطانيا منها، العلاقة بين الـفـرد وخـالـقـه، علامة استفهام للسؤال عن العدد

اسـم مـن اسمـاء النقود، لا غرفة التوقيف باقية ... ولا ..... السلاسل

بمعنى ظلام زنزانة (معكوسة)، شيء لي (معكوسة)، بمعنى مطلب

أفقي:

عائق (معكوسة)، نظير، عكس جنة (معكوسة)

جمع ويـل (مـعـكـوسـة)، عولمة (متفرقة)

من صفات القاضي (معكوسة)، عملة اليابان (معكوسة)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (معكوسة)، سلام (متفرقة)، تهم (متفرقة)

بمعنى عبيد (مـعـكـوسـة)، من الأحـرف الأبـجـديـة، بمعنى طليق (معكوسة)، بمعنى حرف (معكوسة)

قاوم حتى الـ ..... الأخير، بمعنى واع لتصرفاته (معكوسة)، بمعنى تقسمت

بمعنى تـقـديـر، أحـد الأحـرف الأبجدية، بيت الأسد (معكوسة)

أحد مؤلفات عبد الرحمن الكواكبي المشهورة

وسيلتي للتعبير عن الرأي، بمعنى ليبرالية

بمعنى متاعب، مدن (متفرقة)، انتقل أسباب سياسية للعيش في مكان آخر ضمن نفس الدولة

بمعنى تعديل

بمعنى إهانة، الاسم الثاني لكاتب رواية شرق المتوسط (معكوسة)، بمعنى أطال (معكوسة)

من عنوان الكتاب الثاني للدكتور حاكم المطيري

احد الأسماء الخمسة (معكوسة)، صوت يصدر عن الألم (معكوسة)، متشابهان، بمعنى اصرار

بمعنى ذنب (معكوسة)، المقطع الأول لاسم قائد ثوري، عكس مدني (معكوسة)

سيناريو وتنفيذ
تسنيم العمري

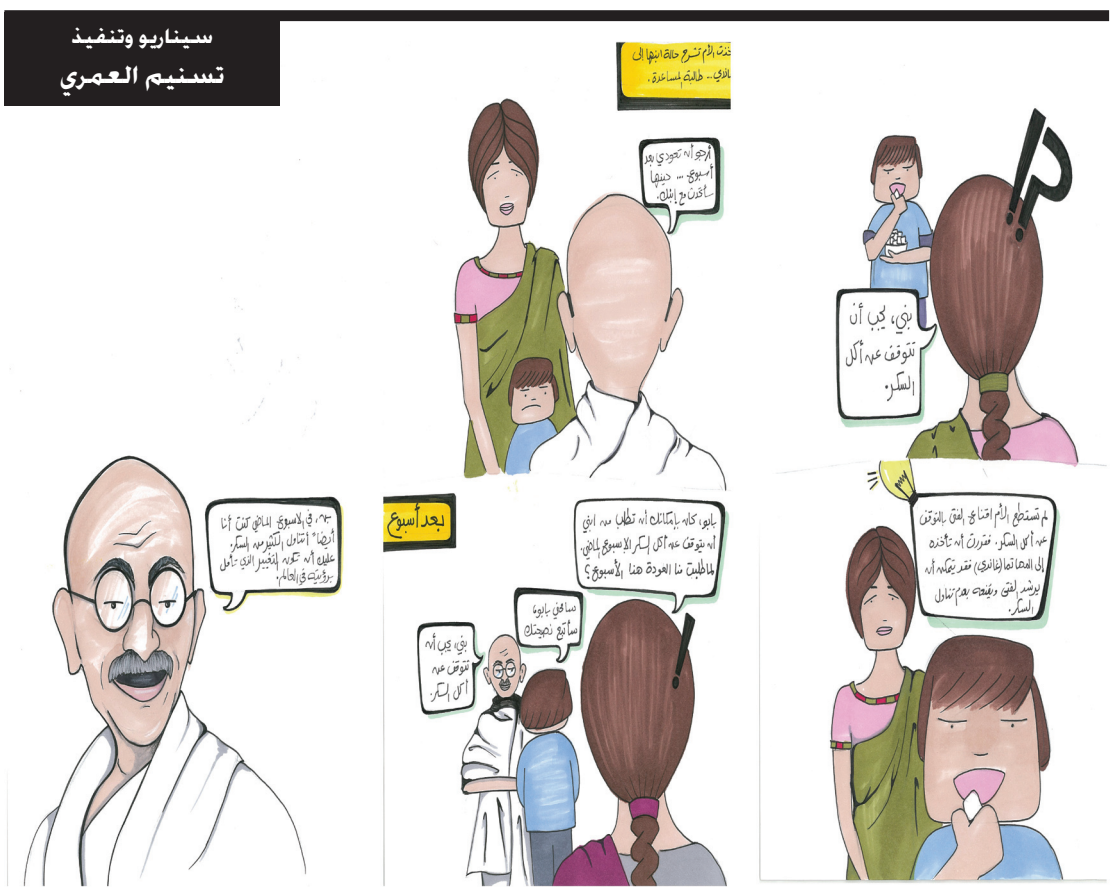

رسل الحرية يحلقون على غيوم الابداع

وسط اجواء من المعرفة والثقافة والابداع، التقى 17 شابا وشابة من مختلف المجالات الابداعية، رافعين راية "الحرية والديمقراطية" ليكونوا رسلا حقيقيين للحرية، ليتمموا مسيرة زملائهم في مصر ولبنان للنهوض بـ "شبكة رسل الحرية".

كانت الورشة التي نظمها مركز حماية وحرية الصحفيين في البحر الميت تحت عنوان "رسل الحرية" في الفترة ما بين 18 – 21 تشرين الثاني الماضي نقطة تحول في حياة هؤلاء المبدعين، اذ وجدوا فيها " تجربة نادرة يحتاج اليها الشباب العربي لتسهم في تعزيز روح التطور والتفاؤل في مستقبل افضل" وفقا لاحد المشاركين.

المشروع يهدف الى خلق شبكة من الصحفيين والاعلاميين والسينمائيين والفنانيين والمدونين العرب تؤمن بـ/ وتدافع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والى تغيير كثير من الاوجه السلبية للثقافة المجتمعية بالبلدان العربية الشريكة، وهو من تنظيم المجموعة المتحدة (محامون ومستشارون قانونيون) بمصر بدعم من كلية راضي للادارة جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية ومبادرة الشراكة الشرق اوسطية MEPI بالتعاون مع مركز حماية وحرية الصحفيين بالاردن وجمعية ميديا للتدريب الاعلامي بلبنان.

بدا كل مبدع مشارك في رسل الحرية –الاردن- بترجمة المفاهيم والمضامين التي استوحاها من الورشة على شكل منتج ابداعي ينتمي الى عالم ابداع كل مشارك، فخلافا للدورات التدريبية وورش العمل الاخرى، كانت نهاية هذه الورشة هي البداية في حياة كل مشارك للخروج بمنتجات ابداعية ترفع من قيمة الحرية وتكرس مفاهيم حقوق الانسان، فيقول احد المشاركين " الانسان الذي يعتبر حياته وحياة امثاله من الناس بلا اي معنى او قيمة يناضل من اجلها ليس بائسا فحسب بل انسان مصاب بنوع من العجز، والحياة من اجل الآخرين هي وحدها حياة ذات قيمة" داعيا زملاءه رسل الحرية في الاردن ولبنان ومصر لترسيخ هذه القيمة.

وبتوفير هذه البيئة الحرة للمبدعين، وجد كل مشارك من المشاركين ان التغيير لا يمكن ان ينبع من النفوس الضعيفة، فكانت اعمالهم نابعة من ايمانهم بانفسم اولا ومن ثم ايمانهم بان هناك زملاء آخرين يساندونهم في تطلعاتهم نحو "سماء بلا حدود" للحرية والديمقراطية، فكانت آراء المشاركين في الورشة دليلا على ادراكهم لحقيقة دورهم وايمانهم بقدرتهم على التغيير وايصال الرسالة المنشودة، اذ: " كل هذه الشخصيات الشابة تخفي بداخلها ابداعا ينبع من حرية الذات والفكر، سنجد هذه الاسماء جميعها تحلق في سماء الحرية قريبا".

وقد امتزجت آراء المشاركين لتؤكد على سمو روح هذا الفريق الاستثنائي:

بسام الاسعد: الورشة عبارة عن نقطة تحول بمجال التطوع و كسب التأييد، ثم ان هذه المرة الاولى التي اعلم بها ان بالامكان تجميع هذا العدد من الناس بنسبة توافق فكري عالية في الاردن.

خلدون الشامي: المجتمعات التي لا تحفل بالحرية او تحياها، افرادها اكثر عرضة للعلل والمرض، لن ابالغ ان زعمت ان غياب "الحرية" يعد سببا منطقيا اكثر من التدخين لانتشار امراض السرطان والقلب والرئة، وقبلها امراض "العقل" والمنطق والصورة الاوضح.

فرح عطيات: رأيي في الورشة هو: ابداع، حرية، وثقافة.

سامر شقفة: ما وجدته في رسل الحرية هو تعلم وقوة وقدرات عقلية عالية ومبدعة.

احمد عبد الرازق: كانت فرصة لتبادل الآراء و الحصول على نسيج من المعلومات بما يتناسب مع قدرات المشاركين و ابداعاتهم، كما ان البرنامج انعكس على رؤية المشاركين نحو عمل افضل.

محمد القاق: وجدت نفوسا كريمة وعقولا مضيئة وافكارا ملؤها الحرية اجتمعت وقررت ان تتحدى وتغيّر تدهورات مجتمعنا الاخلاقية.

تسنيم العمري: انطباعي هو الانتماء الى فكرة التغيير و حرية الاسلوب

نذير الخوالدة: كي نكون رسلا للحرية بحق علينا ان نختار الموت وقوفا.... مقابل العيش راكعين لحقوق مسلوبة وحريات مأسورة.

غاندي صابر: الانسان الذي يعتبر حياته وحياة امثاله من الناس بلا اي معنى او قيمه "يناضل" من اجلها ليس بائسا فحسب بل انسان مصاب بنوع من "العجز"، والحياة من اجل الآخرين هي وحدها حياة ذات قيمة، لنرسخ هذا يا رسل الحرية

نضال هاشم: فرصة لمضيعة الوقت في شيء مفيد، و معرفة اشخاص يشبهونني، كان يجب ان اعرفهم قبلا

مجد النمري: اربعة ايام من اللقاء مع مبدعي الاردن، مواضيع مميزة للنقاش، اكبر بصمة ثقافية سجلت في تاريخي الخاص.

سوزان البنوي: كانت الورشة ايام سرقناها من الزمن لنكون نحن، من دون تكلف او اقنعة، تنفست فيها بفرح و استنشقت هواء ابداعيا خصباً و نقيا.

هيثم ابو عطية: تفاعلت مع كافة المضامين وجميع المشاركين انطلاقا من بيئة الحرية التي سادت الورشة

رماح ناجي: كل هذه الشخصيات الشابة تخفي بداخلها ابداعا ينبع من حرية الذات والفكر، سنجد هذه الاسماء جميعها تحلق في سماء الحرية قريبا.

احمد الزغول: جميل ان تعلم بوجود مبدعين غيرك

محمد غنيم: تجربة نادرة يحتاج اليها الشباب العربي بشكل عام تسهم في تعزيز روح التطور والتفاؤل في مستقبل افضل

اسامة الرمح: اكثر ما شدني هو طريقة دمج طرق ابداعية جديدة مع الابداع التقليدي

بهاء سلمان: تعرفت على شخصيات استثنائية وموهوبة، كانت تجربة مثيرة لما فيها من تنوع في الابداع والخبرات.